



السلطة الوطنية الفلسطينية
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني



كانون ثاني/يناير، 2009

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) - تقرير إحصائي

كانون ثاني/يناير، 2009

Millennium Development Goals (MDGs)-Statistical Report

Palestinian Central Bureau of Statistics



Palestinian National Authority
Palestinian Central Bureau of Statistics



January, 2009



السلطة الوطنية الفلسطينية
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

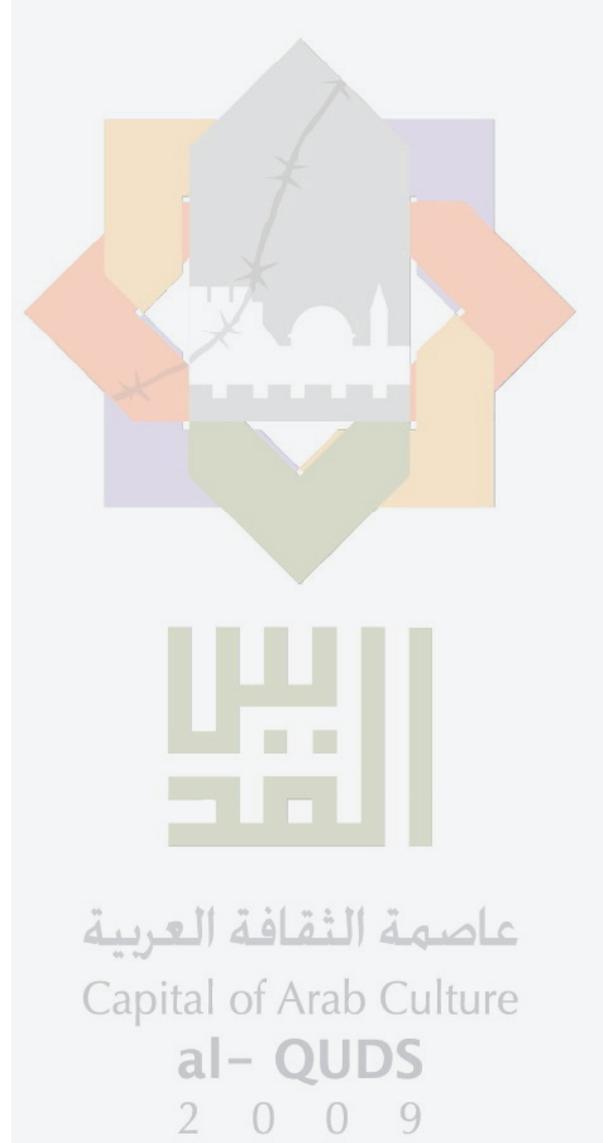
الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)

(تقرير إحصائي)

كانون ثاني/يناير، 2009

الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) - تقرير إحصائي

تم إعداد هذا التقرير حسب الإجراءات المعيارية
المحددة في ميثاق الممارسات للإحصاءات
الرسمية الفلسطينية 2006



© محرم، 1430 هـ - كانون ثاني، 2009.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)-تقرير إحصائي.
رام الله - فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله - فلسطين

هاتف: 2 242 6340 (970/972)

فاكس: 2 242 6343 (970/972)

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

صفحة إلكترونية: <http://www.pcbs.gov.ps>

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	تقديم
	مقدمة
09	الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع
17	الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
25	الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
31	الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال
37	الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات
47	الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البثيرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض
51	الهدف السابع: ضمان توفر أسباب بقاء البيئة
59	الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية
67	ملحق: تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف وتوفر البيانات حولها وجودتها

شكر وتقدير

تم طباعة هذه النشرة بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني (UNDP/PAPP) لمشروع "المعرفة الإحصائية وبناء القدرات لمراقبة الأهداف الإنمائية الألفية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"

تنويه

يجدر الإشارة الى أن محتويات النشرة تعتبر من مسؤولية الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ولا تعكس بأي حال موقف الأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

تقديم

يأتي إعداد هذا التقرير الإحصائي حول الأهداف الإنمائية للألفية ضمن الجهود الوطنية المبذولة حول رصد التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف. فقد بذلت جهود وطنية سابقة في هذا المجال تمثلت في إعداد ونشر تقريرين وطنيين حول تقدم العمل نحو تحقيق الأهداف. فصدر التقرير الأول عام 2002، والتقرير الثاني عام 2005. ويأتي إعداد هذا التقرير الإحصائي مساهمة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في ترجمة التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بمبادئ إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر عام 2000، حيث كانت الأهداف الإنمائية للألفية دائما أحد المحددات الأساسية لإعداد خطط التنمية الفلسطينية. يتميز هذا التقرير بأنه يستند إلى قائمة الأهداف الإنمائية المعدلة والتي اعتمدها الأمين العام للأمم المتحدة في شهر كانون ثاني 2008.

تشير المعطيات بأنه لو أتيحت الظروف السياسية الملائمة للتنمية في فلسطين لكانت فلسطين من بين أفضل الدول في مجال التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف. ولكن نظرا للإجراءات الإسرائيلية العنيفة ضد الأراضي الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في شهر أيلول عام 2000، والتي شملت الأرض والإنسان الفلسطيني، فقد واجهت خطط التنمية معوقات تفوق قدرة أي دولة على مواجهتها. علما بأن السلطة الوطنية الفلسطينية بدأت منذ قيامها عام 1994 العمل بشكل حثيث على معالجة الوضع القائم الذي كان متدهورا بشكل كبير نتيجة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967، وبذلت جهود كبيرة للنهوض بالمجتمع الفلسطيني في مختلف المجالات كالصحة، والتعليم، ومحاربة الفقر، وتحسين البيئة والبنية التحتية وغيرها. فتم خلال فترة قصيرة وبمساعدة المجتمع الدولي إحراز تقدم ملموس في هذه المجالات، حيث تشير الإحصاءات إلى أن الجهات التنموية كانت إيجابية في جميع المجالات خلال فترة ما قبل عام 2000.

لكن منذ أواخر عام 2000، تغيرت الظروف باندلاع انتفاضة الأقصى، حيث قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بعمليات تدمير واسعة للبنية التحتية، وإغلاق مؤسسات التعليم، والاعتداء على المراكز الصحية وسيارات الإسعاف، وتدمير المزارع وشبكات بنيتها التحتية، وإقامة الحواجز على الطرق بين المدن ومنع العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم، الأمر الذي أدى إلى تدهور كبير في الإنجازات التي تم تحقيقها خلال الفترة الماضية. وكان نتيجة لهذه الممارسات أن حصل ارتفاع في معدلات الفقر بين أفراد المجتمع الفلسطيني، وازدياد في معدلات وفيات الأطفال والأمهات حيث قضى عدد كبير منهم على الحواجز الإسرائيلية، كما حصل صعوبة في تقديم الخدمات الصحية وخاصة برامج تطعيم الأطفال، وزيادة معدلات الإعاقة الناتجة عن الإصابات المباشرة، وتسرب الأطفال من التعليم، وتدمير البيئة، وتشريد أعداد كبيرة من المواطنين بسبب هدم بيوتهم.

نأمل من خلال إعداد هذا التقرير أن نقدم عرضا إحصائيا لواقع تقدم العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في فلسطين من خلال البيانات الإحصائية المتوفرة على شكل سلاسل زمنية منذ عام 1995 وحتى عام 2008. وإننا إذ نعرض هذه المعلومات فإننا نؤكد بأن السلطة الوطنية الفلسطينية ملتزمة التزاما تاما بالأهداف الإنمائية للألفية وستبذل قصارى جهدها لتحقيق هذه الأهداف من خلال وضع الخطط اللازمة لذلك.

د. لؤي شبانه
رئيس الجهاز

كانون ثاني، 2009

مقدمة

من أقوال الرئيس أبو مازن في افتتاح مؤتمر الاستثمار الفلسطيني في نابلس بتاريخ 2008/11/22
" لا تنمية فعلية ومستدامة في ظل الاحتلال "

"أن قيام السلطة الوطنية بتنفيذ مئات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية، والأكثر تضرراً من جدار الفصل والاستيطان، وإقرارها للعديد من المشاريع الأساسية التنموية في منطقة الأغوار، والتزامها بتنفيذ برنامج الألف مشروع، إنما يأتي في سياق سعيها لتعزيز قدرة المواطنين على الصمود، وتوفير الخدمات الأساسية، وخلق فرص العمل لآلاف المواطنين، وكذلك تعزيز العمل المشترك مع القطاع الخاص، الذي يقوم بتنفيذ هذه المشاريع".

تنفيذاً لالتزام فلسطين بالأهداف الإنمائية للألفية، فقد عملت على إعداد تقارير لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف بشكل دوري. وهذا التقرير هو التقرير الوطني الثالث ضمن سلسلة تقارير الرصد. فصدر التقرير الأول عام 2002 والذي أشرف على إعداده بشكل كامل مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في فلسطين، بينما صدر التقرير الثاني عام 2005 والذي تم إعداده بالتعاون بين السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال اللجنة التوجيهية الفلسطينية لأهداف التنمية الألفية وعدد من منظمات الأمم المتحدة وبعض المؤسسات الفلسطينية الأخرى. يمتاز هذا التقرير عن سابقه بأنه يعرض التقدم للقائمة المعدلة من الأهداف الإنمائية للألفية وغاياتها ومؤشراتها. حيث اعتمدت الأمم المتحدة القائمة المعدلة من الأهداف في شهر كانون ثاني/يناير 2008، وأوصت اللجنة الإحصائية للإسكوا في دورتها الثامنة التي عقدت في بيروت في شهر تشرين أول/أكتوبر 2008 بضرورة أن تقوم الدول الأعضاء بإعداد تقارير وطنية اعتماداً على القائمة المعدلة.

يتلخص التعديل الذي حصل على الأهداف والغايات والمؤشرات مقارنة مع النسخة السابقة منها بأنه تم تعديل في صيغة بعض الأهداف والغايات والمؤشرات، إضافة إلى زيادة عدد الغايات من 18 غاية إلى 21، والمؤشرات من 48 مؤشر إلى 60 مؤشراً (أنظر http://css.escwa.org.lb/sd/14OCT08/1_4A.pdf). وقد جاء التعديل بناءً على توصية الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة عن أعمال المنظمة، حيث اقترح إدراج أربع غايات إضافية علاوة على المؤشرات المناسبة لقياس التقدم المحرز نحو بلوغها.

نظراً للظرف السياسي غير المستقر السائد في الأراضي الفلسطينية، فإنه يصعب الالتزام بخطط تنموية طويلة الأجل تضمن تحديد رؤى وتوجهات يمكن السيطرة عليها لضمان السير نحو تحقيق الأهداف الإنمائية. فخلال السنوات الثماني الماضية مرت الأراضي الفلسطينية بمراحل متباينة تمثل بعضها بفترات استقرار نسبي، وفترات أخرى شهدت تدهوراً شديداً سواء من الناحية الأمنية أو التنموية. ففي الفترة من أيلول عام 2000 إلى بداية عام 2004 كانت الإجراءات الإسرائيلية ضد الأراضي الفلسطينية شديدة جداً، تمثلت في تدمير شبه كلي للإجازات التي حققت خلال الفترة السابقة، وفي الفترة 2004-2005 طرأ تحسن نسبي على الأوضاع، الأمر الذي انعكس إيجاباً على العملية التنموية. ومنذ عام 2006، وبعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية، ساءت الأوضاع من جديد نتيجة للمقاطعة الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية ووقف المساعدات التنموية، مما أدى إلى تدهور شديد في جميع النواحي. ولكن على الرغم من عودة المجتمع الدولي للتعامل مع السلطة في عام 2007 واستئناف المنح المقدمة إليها، إلا أن الوضع ما زال متردياً نتيجة الانقسام الحاصل بين شطري الوطن. وجميع هذه الظروف ألقت بظلالها السلبية على العملية التنموية برمتها.

من أهم العوامل الإيجابية التي يمكن استغلالها للنهوض بالتنمية في فلسطين اعتماد السلطة الوطنية لخطط الإصلاح والتنمية التي بدأت وزارة التخطيط الفلسطينية باعتمادها كأساس لعملها، فتم إعداد خطة التنمية متوسطة المدى للأعوام 2005-2007، وخطة الإصلاح 2008-2011، والتي تتقاطع بشكل كبير مع الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا الأسلوب من التخطيط ساهم بشكل أساسي في ربط المساعدات الإغاثية قصيرة المدى ببرامج التنمية طويلة الأجل مثل محاربة الفقر وتعزيز الإدارة وتنسيق المساعدات.

يساهم هذا التقرير على مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية في توجيه التخطيط نحو رؤية تنموية وطنية وتوطين أهداف التنمية الألفية وتبنيها، وتحسين التخطيط الوطني من خلال نظام شامل للمراقبة يكون بمثابة البوصلة التي توجه عملية التخطيط.

يعرض التقرير وصفا للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في فلسطين. من خلال الإحصاءات التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على شكل سلاسل زمنية حيثما توفر ذلك، إضافة لمحاولة تحديد التحديات ونقاط القوة الخاصة بالأهداف، مع توصيات قد تساهم في الإسراع بالعمل نحو تحقيق الهدف.

يشتمل هذا التقرير على ثمانية فصول رئيسية يتناول كل فصل منها هدفاً بالتحليل، إضافة للملحق تقيمي على شكل جدول حول إمكانية تحقيق الأهداف حتى عام 2015، وتقييم جودة الإحصاءات والقدرة على التحليل وملاءمة الظروف المساندة.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أنه في ظل الظروف السياسية القائمة في فلسطين، فإنه يصعب التكهن بمدى القدرة على الالتزام بالوعد حتى عام 2015 لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حيث لا يستطيع أحد الجزم بالاتجاه الذي يمكن أن تؤول إليه الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية خلال فترة زمنية محددة، فقد بينت التجربة أن الأوضاع تتقلب في هذه المنطقة بسرعة كبيرة.

الهدف 01



القضاء على الفقر المدقع والجوع

نظرا لعدم توفر بيانات إحصائية حول معظم المؤشرات للفترة قبل 1995 بسبب عدم وجود نظام إحصائي وطني في تلك الفترة. تم اعتبار سنة الأساس لكل مؤشر هي أول سنة توفرت فيها بيانات وطنية وليس عام 1990 كما حددته الأهداف الإنمائية للألفية.

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

تعتبر ظاهرة الفقر من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني. وخاصة أنها لا تخضع لإجتهاد محدد يمكن من اتخاذ إجراءات فاعلة لمعالجتها بسبب ارتباطها بشكل وثيق بالظروف السياسية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية بشكل خاص والمنطقة بشكل عام. فالمساعدات التي تقدم للشعب الفلسطيني غالبا ما تأخذ الطابع الإغاثي بدلا من الطابع التنموي للاستجابة الطارئة للتطورات الميدانية السائدة. مما يؤدي إلى هدر الكثير من الجهد والوقت المخصص للتخطيط التنموي. ففي الفترات التي تستقر فيها الظروف السياسية نسبيا وتنتظم المساعدات الدولية نجد أن معدلات الفقر تنخفض بشكل ملموس. ولكنها تقفز بسرعة عندما يتغير نمط المساعدات نتيجة لتدهور الوضع السياسي.

نظرا لإدراك السلطة الوطنية الفلسطينية لأهمية مكافحة الفقر وأثره السلبي على التنمية المستدامة. تشكلت سياسات مكافحة الفقر إحدى المبادرات الرئيسية التي تركز عليها خطط التنمية الفلسطينية. فعلى سبيل المثال. اشتملت الخطة متوسطة المدى 2005-2007 على أربعة مجالات لبرامج تنموية في الخطة تتقاطع مع الأهداف الإنمائية للألفية. وهي: ضمان الحماية الاجتماعية، والاستثمار في رأس المال، والاستثمار في المؤسسات ذات الإدارة والتوجيه الجيد. وخلق بيئة لنمو القطاع الخاص (تقرير تقدم سير العمل على الأهداف الإنمائية للألفية 2005. وزارة التخطيط الفلسطينية).

جدول 1.1: المؤشرات التي تقع تحت الهدف الأول للفترة 1996-2007

المؤشر	السنة										
	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1998	1997	1996
1.1 نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن خط الفقر الوطني*	34.5	30.8	29.5	25.6	27.9	..	20.3	22.5	23.6
2.1 معدل فجوة الفقر	9.8	8.5	8.0	6.6	7.6	..	5.5	6.0	6.2
3.1 حصة أفقر خمس في الاستهلاك الوطني	4.3	4.4
4.1 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل	0.0	0.1-	0.2	0.8	0.0	9.8-	11.3
5.1 نسبة العمالة إلى السكان	32.9	31.6	31.2	29.6	30.0	26.2	28.9	36.5	35.4	32.3	31.0
6.1 نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن خط الفقر الوطني	38.4	35.1
7.1 نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين	36.2	36.1	36.2	37.6	39.2	37.1	33.2	29.3	38.9	32.7	34.5
8.1 معدل انتشار حالات الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر	..	2.9	..	4.9	2.5	3.6
9.1 نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية

.. تعني لا يتوفر بيانات

*: تم اعتماد خط الفقر الوطني بدلا من دولار واحد وذلك لأن القيمة الشرائية للدولار الواحد متدنية بسبب معدلات الأسعار العالية في الأراضي الفلسطينية نتيجة لارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي.

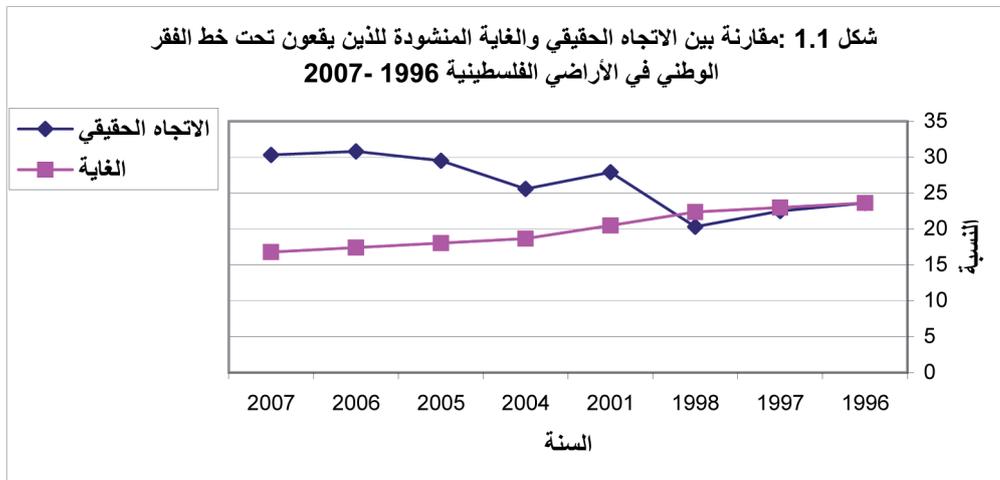
الغاية 1.أ: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف. في الفترة من 1990 إلى 2015

لا يوجد اتجاه ثابت لمعدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية، فهي تتأرجح بين الزيادة والنقصان متأثرة بشكل مباشر بالظروف السياسية القائمة. ولا يتوقع تحقيق الغاية المنشودة حتى عام 2015

تشير المعطيات في جدول (1) إلى أن معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية شهدت مرحلتين. هما: أ) مرحلة انخفاض خلال الفترة ما قبل عام 2000. ب) مرحلة ارتفاع. وهي مرحلة ما بعد عام 2000. ففي المرحلة الأولى كانت معدلات الفقر تتناقص بسرعة حتى أن مستويات تراجع الفقر كانت تسير بسرعة تحسن أفضل من الاتجاه المطلوب لتحقيق الغاية المنشودة حتى عام 2015 (انظر شكل 1.1). بينما في الفترة ما بعد عام 2000 انعكست الصورة، حيث يلاحظ من المعطيات بأن معدلات الفقر كانت في تزايد سريع مع الزمن. وهو بالعكس تماما عن ما هو مطلوب. الأمر الذي ينبئ باستحالة تحقيق الغاية حتى عام 2015 إذا استمرت معدلات الفقر تسير في هذا الاتجاه.

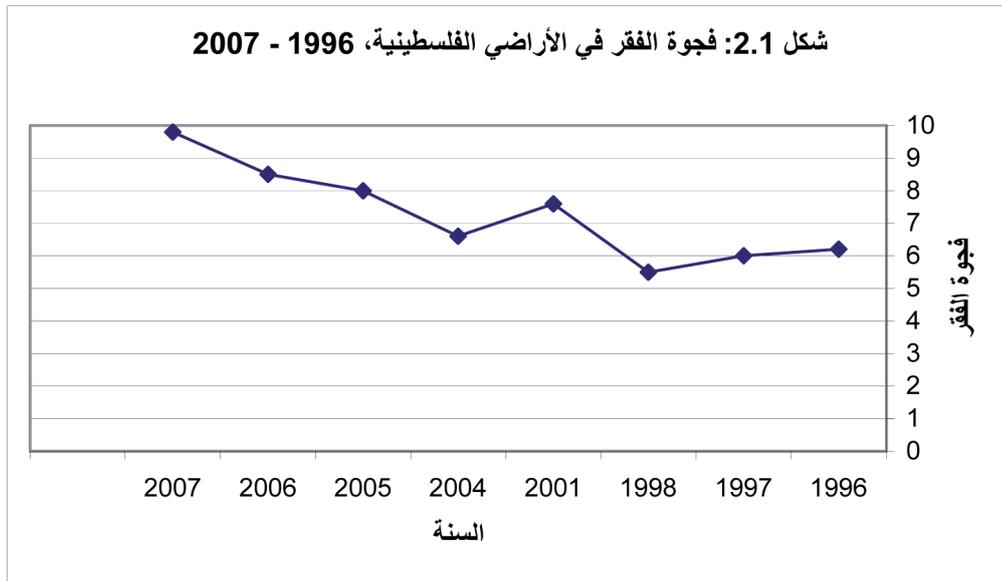
تبين المعطيات بأن للفقر وجه ريفي. حيث يلاحظ بأن معدلات الفقر في الريف أعلى منها في المناطق الحضرية. وهذه الظاهرة جديرة بالأخذ بعين الاعتبار عند وضع خطط مكافحة الفقر. إذ لا بد من أن يؤخذ البعد المكاني كعنصر أساسي عند توجيه خطط التنمية.

وفي الجانب الآخر. يلاحظ بأن علاقة الفقر بجنس رب الأسرة بدأ يأخذ اتجاهها عكسيا بعد عام 2000. ففي الفترة ما قبل عام 2000 كانت الأسر التي ترأسها نساء أكثر فقرا. بينما بعد عام 2000 انعكست الصورة فأصبحت الأسر التي ترأسها نساء أقل فقرا مقارنة مع الأسر التي يرأسها ذكور. وقد يكون لطبيعة مشاريع التنمية التي تشرف عليها المنظمات النسوية إضافة لأخذ الحكومة هذا المتغير بعين الاعتبار أثر على تحسن دخل الأسر الفقيرة التي ترأسها نساء.



منذ عام 2000، بدأ الجوع يتزايد بين الفقراء في فلسطين. حصة الفقراء متدنية جدا وثابتة في الاستهلاك الوطني

فبالإضافة إلى تزايد معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية، فإن فجوة الفقر أيضا في اتساع مستمر منذ عام 2000. ويلاحظ من جدول (1) أن الفجوة كانت تضيق قبل عام 2000، إلا أنها بدأت في الاتساع وبشكل متسارع بعد تلك الفترة (أنظر شكل 2.1). إن الاستمرار بهذا الوضع يفاقم مشكلة معالجة الفقر في فلسطين، حيث يترتب على الحكومة وضع الخطط لتقليص معدلات الفقر وتقليص فجوة الفقر في آن واحد. وعند الأخذ بعين الاعتبار جنس رب الأسرة نجد أن وضع الأسر التي ترأسها نساء أخذ بالتحسن بشكل ملحوظ بعد عام 2000 مقارنة مع الأسر التي يرأسها رجال.

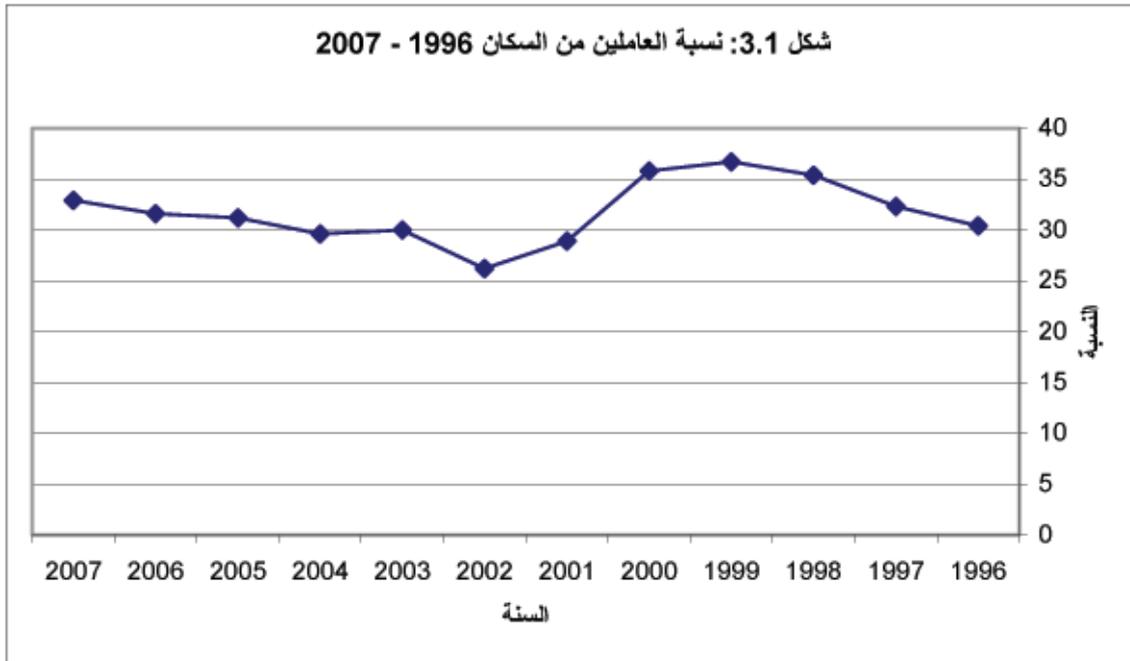


يعطي مؤشر حصة أفقر خمس من السكان من الاستهلاك الوطني صورة عن عدالة توزيع الاستهلاك بين فئات المجتمع. فكلما اقتربت حصتهم من 20% كلما دل ذلك على عدالة التوزيع وكلما انخفضت النسبة دل ذلك على سوء العدالة. يتضح من جدول (1) أن حصة أفقر خمس من السكان في الأراضي الفلسطينية منخفضة جدا حيث لا تتجاوز 5% في عامي 2006 و 2007 مع وجود تفاوت واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث تنخفض النسبة إلى 1.6% في الضفة الغربية وترتفع إلى 11.9% في قطاع غزة.

الغاية 1.ب: تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب

نسبة العمالة إلى السكان متدنية جدا في قطاع غزة وبين الإناث وفي الخيمات. ومن غير المتوقع تحقيق الغاية حتى عام 2015

تشير المعطيات في جدول (1) أن نسبة العاملين إلى مجموع السكان تتبع نسقا ثابتا منذ عام 1996 وحتى عام 2007، فيلاحظ أن النسبة في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة، وبين الذكور أعلى من مثلتها بين الإناث، وفي المناطق الحضرية والريفية أعلى من الخيمات. فخلال الفترة منذ عام 1996 وحتى عام 2000 كانت النسبة أعلى منها في الفترة عام 2001 - 2007. يتضح من جدول (1) وشكل (3.1) أن النسبة كانت في تزايد مستمر حتى عام 2000، ثم انخفضت خلال عامي 2001 و 2002 وبدأت بالارتفاع منذ عام 2003، ومنذ عام 2005 زادت عن المستوى الذي كانت عليه في عام 2001. وبناء على هذه المعطيات فإنه لا يتوقع بلوغ الغاية المنشودة حتى عام 2015 من حيث تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق.

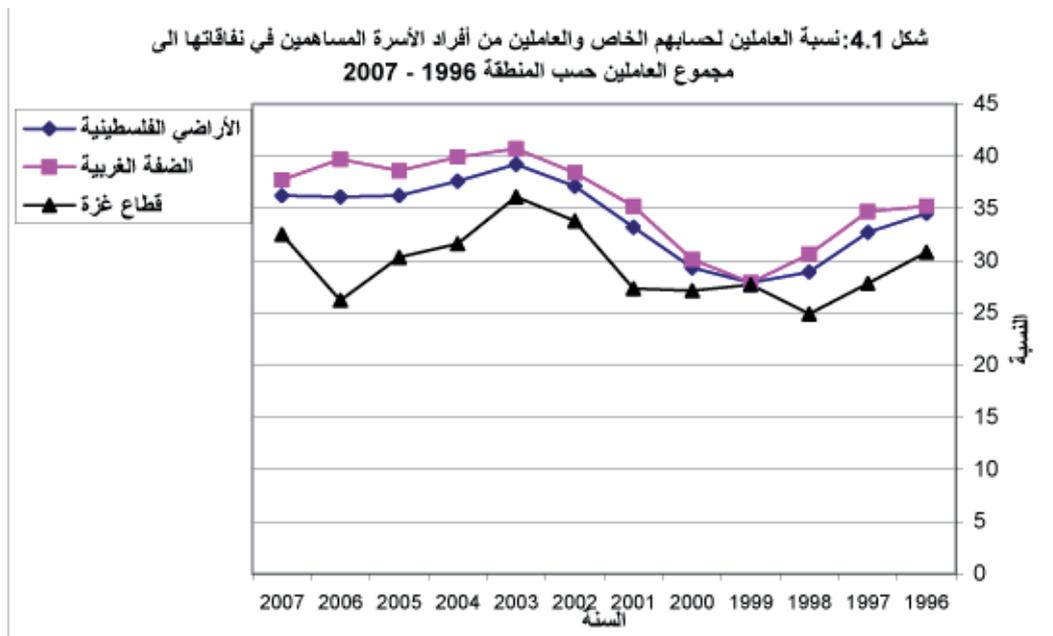


توفير فرصة عمل لا تعني الخروج من دائرة الفقر. فأكثر من ربع العاملين في الأراضي الفلسطينية هم من الفقراء

تفيد المعطيات بارتفاع نسبة العاملين والذين يقعون ضمن دائرة الفقر. فقد بلغت نسبتهم في عام 2006 35.1 % وفي عام 2007 38.4 % من مجمل العاملين. وهذه المعطيات تشير إلى أن توفير فرصة العمل ليست كافية للخروج من دائرة الفقر بما يستدعي سن تشريعات حول الحد الأدنى للأجور بحيث يكون هذا الحد فوق خط الفقر.

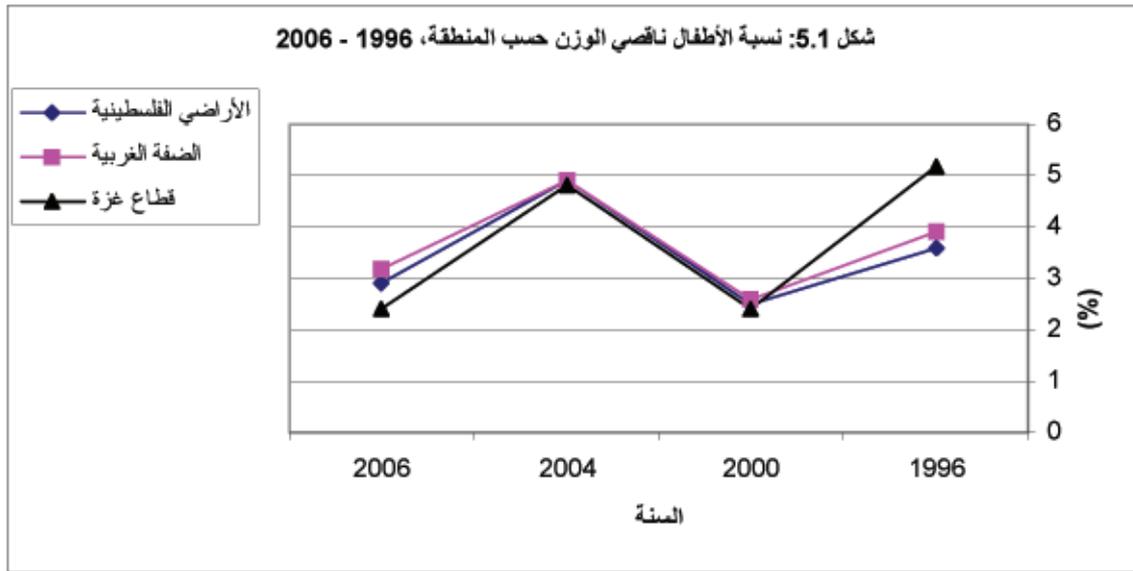
الإناث العاملات يساهمن أكثر من الذكور العاملين في نفقات الأسرة

تشير البيانات خلال الفترة 1996-2007 (شكل 4.1) إلى أن نسبة العاملين والمساهمين في نفقات الأسرة في الضفة الغربية أعلى في قطاع غزة. وكذلك تبين المعطيات بأن الإناث العاملات يساهمن بنسبة أكبر في نفقات الأسرة من الذكور. ويلاحظ أيضاً أن العاملين في المناطق الريفية أكثر مساهمة في نفقات الأسرة من أولئك القاطنين في المناطق الحضرية وفي الخيمات. حيث تنخفض نسبة مساهمة العاملين من الخيمات في نفقات الأسرة بشكل ملحوظ مقارنة مع الحضر والريف.



الإناث أكثر عرضة للجوع من الذكور في المجتمع الفلسطيني. ويمكن تحقيق الغاية المنشودة من خلال جهود إضافية قليلة حتى عام 2015

يعتبر نقص الوزن لدى الأطفال مؤشرا قويا على الفقر. ويمكن الاستعانة بهذا المؤشر بدلا من مؤشر كمية السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد في ظل صعوبة توفير مؤشر السعرات الحرارية. تشير المعطيات في جدول (1) إلى أن معدلات نقص الوزن في الأراضي الفلسطينية منخفضة إلى حد ما، حيث لم تتجاوز النسبة الكلية 5% خلال الفترة 1996-2006. ولكن عند المقارنة على مستوى الجنس أو المنطقة يلاحظ أن هناك تباينا كبيرا بين الذكور والإناث لصالح الذكور. فتبين البيانات أن معدلات نقص الوزن بين الإناث أعلى منها بين الذكور خلال الفترة المذكورة. ولكن لا يوجد اتجاه محدد للاختلاف بين الضفة الغربية وقطاع غزة. هذه المعطيات تحتاج إلى الأخذ بعين الاعتبار عند وضع السياسات المتعلقة بمعالجة سوء التغذية. فلا بد من أخذ البعد المكاني وبنسب الفرد خلال التخطيط لمعالجة هذه الظاهرة.



التحديات:

- يواجه مكافحة الفقر في الأراضي الفلسطينية العديد من التحديات، والتي يمكن تلخيص أبرزها بما يلي:
- الغموض الذي يكتنف إحراز تقدم ملموس على المستوى السياسي والاقتصادي، حيث يتوقع استمرار الاحتلال لفترة طويلة وازدياد تردّي الوضع الاقتصادي
- التوقع باستمرار ازدياد عدد الفقراء في الأراضي الفلسطينية
- استمرار سياسة الإغلاق وما لها من آثار مباشرة على صعوبة حركة البضائع داخل الأراضي الفلسطينية ومع الدول العربية، جعل عملية التنبؤ على المديين المتوسط والطويل أمرا صعبا.
- انعدام الأمن الغذائي بين شريحة عريضة من المجتمع الفلسطيني
- انتشار أمراض سوء التغذية بين الأطفال دون الخامسة
- توجيه المساعدات التنموية إلى مساعدات اغاثية طارئة كلما حدث انهيار في العملية السياسية مما يجعل المشاريع التنموية عرضة للانهيار في أي وقت
- ارتفاع معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية
- ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي التي تزيد العبء على سوق العمل الفلسطيني من خلال دخول أعداد كبيرة سنويا الى هذا السوق، إضافة إلى إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام الفلسطينيين
- تركيبة المجتمع الفلسطيني الديمغرافية، حيث يعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمعا فتيا، الأمر الذي يؤثر سلبا على العديد من النواحي، فيزيد معدلات الإعالة والحاجة إلى مرافق الخدمات من تعليم وصحة ورفاه وغير ذلك
- ضمان توفير كميات غذاء ذات جودة مناسبة خاصة للشرائح الاجتماعية التي تعاني من الفقر والعوز في ظل غياب نظام رفاه اجتماعي شامل في الأراضي الفلسطينية
- التدني في مستويات التحصيل العلمي لدى التلاميذ مما يساعد في إغراق سوق العمل الفلسطيني بعناصر تفتقر إلى المهارات التي تساعد في بناء نظام منتج، مما ينعكس سلبا على جودة الخدمات والمنتجات
- استمرار سياسة مصادرة الأراضي وهدم البيوت من قبل إسرائيل، تؤثر بشكل سلبي على شريحة واسعة من المجتمع الفلسطيني، وخاصة أولئك الذين يعتمدون على الزراعة في مصادر دخلهم.

نقاط القوة

- على الرغم من التحديات الجسيمة التي تواجه معالجة الفقر في الأراضي الفلسطينية، إلا أنه يوجد العديد من الفرص التي يمكن استغلالها لتكون عوامل مساعدة في تقليص معدلات الفقر، ومن أبرزها:
- استيعاب القطاع العام الفلسطيني أعدادا كبيرة من العاملين منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى الآن. حيث تساهم السلطة باستيعاب حوالي 23.0% من مجموع العاملين في الأراضي الفلسطينية
 - استمرار المانحين بتقديم الدعم للسلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية الأمر الذي يمكن السلطة من دفع رواتب موظفيها بانتظام وتوفير فرص عمل جديدة
 - القدرات العالية للفلسطينيين على التكيف مع الظروف الاستثنائية. حيث بينت المسوح المختلفة التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول أثر الإجراءات الإسرائيلية على ظروف المعيشة إلى أن معظم الأسر الفلسطينية اتخذت إجراءات فعالة للتكيف مع الظروف المختلفة التي مرت بها الأراضي الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في أواخر أيلول عام 2000.
 - اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية على الخطط الاستراتيجية متوسطة المدى (خطة 2005-2007) وخطة الإصلاح 2008-2011
 - التزام عدد من المنظمات الدولية في تقديم المساعدات الغذائية للمحتاجين (برنامج الغذاء العالمي)
 - استمرار وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بتقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين
 - وجود تنسيق بين الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة التي تقدم المساعدات للشعب الفلسطيني مما يزيد من فعالية هذه المساعدات

التوصيات

- أن تتبنى الحكومة سياسات سكانية آخذة بعين الاعتبار معدلات الزيادة السنوية العالية
- تطوير خطط وطنية لمكافحة الفقر وتحسين تغطية المساعدات الاجتماعية. وتطوير أنظمة الضمان الاجتماعي وشبكات الحماية الاجتماعية
- وضع الخطط لمعالجة مشكلة البطالة مع ضمان ظروف عمل وأجور ملائمة تخرج العاملين من دائرة الفقر
- توفير بنية تحتية وخدمات ملائمة وخاصة في مجال التعليم والصحة والمواصلات والطاقة وتوفير كوادر بشرية مؤهلة لتقديم هذه الخدمات
- تطوير استراتيجيات لتأمين الغذاء بكميات استراتيجية للتجاوب مع أي ظروف طارئة واستثنائية
- تطوير سياسة لتنسيق المساعدات وضمان وصولها لمستحقيها وبانتظام

الهدف 02



تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

تشير المعطيات الإحصائية المتوفرة إلى أن هدف تعميم التعليم الأساسي في فلسطين قد شارف على التحقيق، وإذا استمرت المعدلات بنفس المستوى فإنه سيتم الوصول للغايات المنشودة قبل عام 2015

حقق قطاع التعليم إنجازات كبيرة منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، فكان هناك توسع كبير في بناء المدارس ومتوازن من حيث التوزيع الجغرافي. فتم إنشاء مدارس جديدة في العديد من التجمعات السكانية التي لم يكن فيها مدارس. وإقامة مدارس إضافية في جميع التجمعات التي يوجد فيها مدارس لاستيعاب الزيادة السنوية الطبيعية في أعداد الملتحقين في التعليم. وإضافة غرف صفية جديدة في العديد من المدارس. وصاحب الزيادة في أعداد المدارس استيعاب أعداد كبيرة من المعلمين الجدد. وكذلك كان هناك توسع أفقي في البرامج التعليمية فأضيفت تخصصات ومساقات جديدة تناسب مع التطور الذي يشهده العالم وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات. وقد أدى توفر المدارس في مختلف المناطق إلى زيادة كبيرة في التحاق الإناث بالتعليم وتقليل معدلات تسربهن نتيجة لقرب المؤسسات التعليمية من أماكن سكنهن وفصل العديد من المدارس المختلطة. وشهدت أيضا مؤسسات التعليم العالي إقبالا كبيرا من قبل الإناث، حيث أصبحت أعداد الإناث تفوق أعداد الذكور فيها.

كل هذه الإنجازات كانت ثمرة جهود وخطط طموحة قامت الوزارة بإعدادها وتبنيها. من خلال اعتماد استراتيجيات واضحة وقابلة للتنفيذ في جميع المجالات، سواء المحافظة على معدلات التحاق عالية ونسب تسرب منخفضة وتوفير التعليم للجميع وسياسات الصحة المدرسية والمدرسة الصديقة للطفل وبرامج الإرشاد التربوي والتقليل من العنف في المدارس وتطوير التقويم الذاتي للمدارس وتدريب وتأهيل المعلمين وغير ذلك.

جدول 1.2: مؤشرات التعليم 1995 - 2008

السنة*									المؤشر
2008	2007	2006	2005	2004	2003	2001	1997	1995	
..	83.9	87.5	89.0	91.3	92.0	91.7	87.9	87.5	1.2: صافي نسبة القيد في مرحلة التعليم الأساسي
99.4	99.4	99.4	99.4	99.3	97.2	98.3	2.2: نسبة التلاميذ الذين يباشرون الدراسة في الصف الأول و يبلغون الصف الأخير من التعليم الأساسي
..	99.1	99.1	99.2	98.9	98.7	98.7	97.0	96.7	3.2: معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة
مؤشرات إضافية:									
..	95.2	96.0	..	96.8	معدلات الالتحاق الإجمالية في المرحلة الأساسية
معدلات التسرب من المرحلة الأساسية:									
..	..	0.85	0.80	0.85	0.94	1.75	2.13	..	ذكور
..	..	0.58	0.54	0.64	0.63	1.12	1.57	..	إناث
..	2,430	2,277	2,192	2,109	2,006	1,853	1,611	1,474	تطور أعداد المدارس

.. : تعني لا تتوفر بيانات

*: بالنسبة للمؤشرين 1.2 و 2.2 والمؤشرات الإضافية فإن السنة تعني نهاية السنة الدراسية، مثلا 1995 تعني السنة الدراسية 1994 / 1995

الغاية 2. أ: ضمان تمكن الأطفال في كل مكان. الذكور منهم والإناث على حد سواء. من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015

صافي نسبة القيد في مرحلة التعليم الابتدائي:

شهدت معدلات الالتحاق بالتعليم العام في الأراضي الفلسطينية قفزة نوعية منذ عام 1994. حيث يتضح من خلال جدول (1.2) والذي يستند على تقديرات نسب الالتحاق باستخدام أعداد الطلاب الملتحقين بالمدارس وتقديرات السكان. أن نسب الالتحاق بالتعليم في المرحلة الأساسية في الأراضي الفلسطينية مرتفعة. وإن تراوحت معدلات الالتحاق خلال الفترة 1995-2007 بين الارتفاع والانخفاض. إلا أن الانخفاض في السنوات الأخيرة قد يفسر بسبب ضعف التقديرات السكانية نتيجة لطول الفترة بين تنفيذ تعداد 1997 وفترة التقدير. إضافة إلى تسرب الطلاب خلال فترة الانتفاضة من المدارس نتيجة للإجراءات الإسرائيلية. وعند تقدير معدلات الالتحاق من خلال المسوح الأسرية التي ينفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يتبين أن المعدلات مرتفعة. مما يعني أنه قد يكون لتقديرات السكان أثر على تقدير معدلات الالتحاق (انظر جدول 3.2).

وفي مجال تعزيز المساواة بين الجنسين. تشير البيانات إلى أن هناك تقارباً كبيراً في معدلات الالتحاق بين الذكور والإناث وهو في الغالب لصالح الإناث.

لقد أثرت الظروف السياسية التي سادت الأراضي الفلسطينية منذ أيلول عام 2000 سلباً بشكل كبير على العملية التعليمية في الأراضي الفلسطينية من حيث نوعية التعليم. فقد بينت نتائج اختبارات القدرة في مادتي الرياضيات واللغة العربية في المرحلة الأساسية والتي شاركت فيها وزارة التربية والتعليم العالي ضمن برنامج دولي إلى أن مستويات تحصيل طلبة فلسطين متدنية مقارنة مع الدول الأخرى المشاركة (انظر جدول 2.2). هذه النتائج تستدعي أن تأخذ وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية والجهات الأخرى التي تقدم التعليم (وكالة الغوث الدولية والقطاع الخاص) بعد جودة التعليم على محمل الجد في إطار خططها لتطوير التعليم. فلا يكفي تحقيق إنجازات كمية من حيث زيادة معدلات الالتحاق وعدد دورات التدريب للمعلمين والعاملين الآخرين في التعليم.

جدول 2.2: مقارنة بين مؤشرات التحصيل في اللغة العربية والرياضيات في دراسة 2000/1999 ودراسة 2005/2004 (الصف الرابع الأساسي)

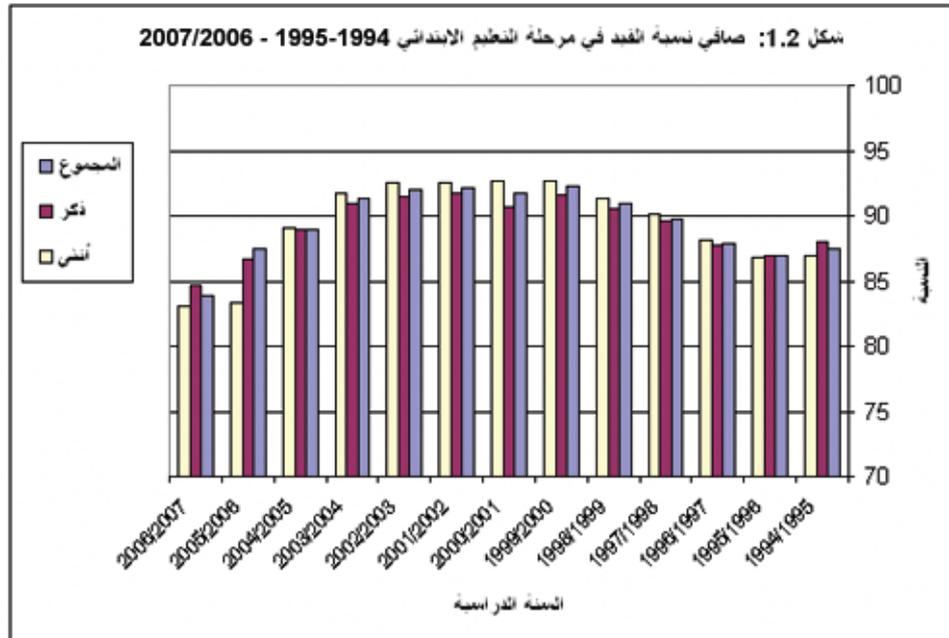
الدراسة/ المؤشر	التقويم الوطني للعام 2005/2004	التعليم للجميع للعام 2000/1999	التقويم الوطني للعام 2005/2004	التعليم للجميع للعام 2000/1999
	اللغة العربية		الرياضيات	
متوسط التحصيل	53.7	53.9	26	38.5
نسبة النجاح	%58.6	%56.8	%11	%29

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي. التقييم متوسط الأمد للتعليم للجميع في فلسطين. 2007. رام الله - فلسطين.

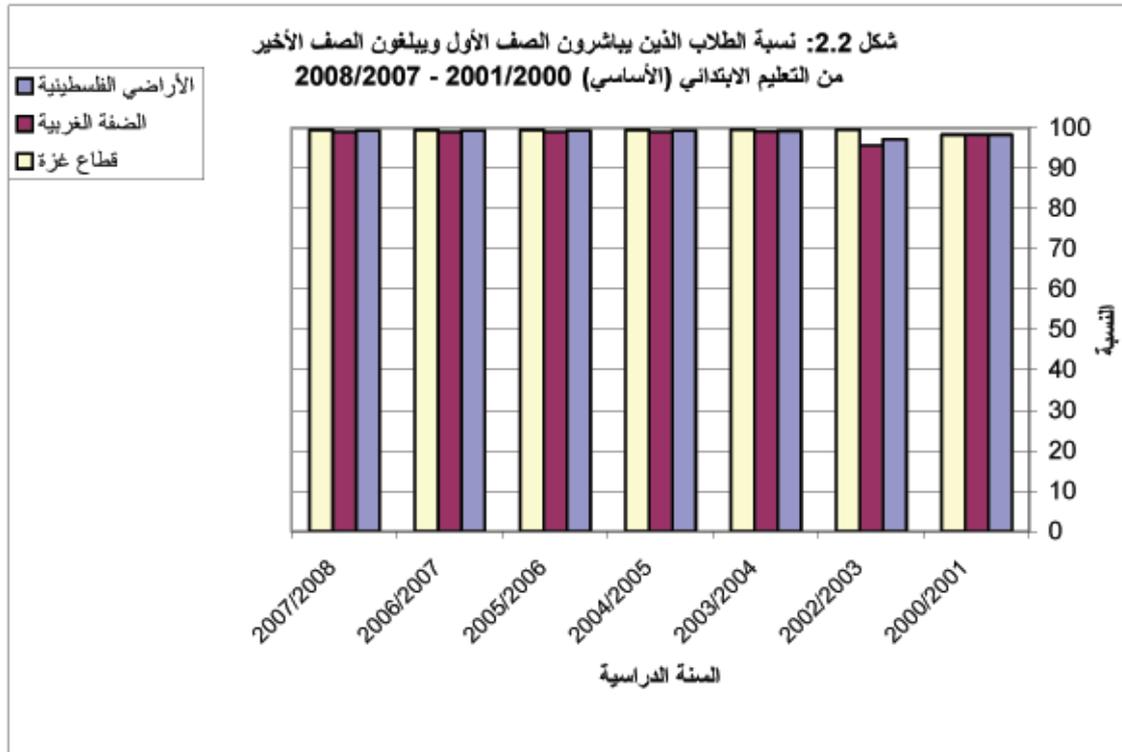
جدول 3.2: معدلات الالتحاق العمرية الصافية وفق مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية حسب الجنس تشرين أول 2005

معدلات الالتحاق العمرية			العمر بالسنوات الكاملة
كلا الجنسين	الإناث	الذكور	
95.8	96.1	95.5	6
99.1	99.3	98.8	7
99.1	99.8	98.8	8
99.6	99.2	100	9
99.4	100	98.9	10
99.1	100	98.4	11
99.1	99.3	98.9	12
98.5	98.7	98.2	13
95.1	95.3	94.8	14
94.2	95.9	92.6	15
97.9	98.4	97.5	المرحلة الأساسية (6 - 15)
84.5	88.2	81.5	16
78.4	82.6	74.5	17
81.5	85.4	78.0	المرحلة الثانوية (16 - 17)
89.7	91.9	87.8	التعليم العام (6 - 17)

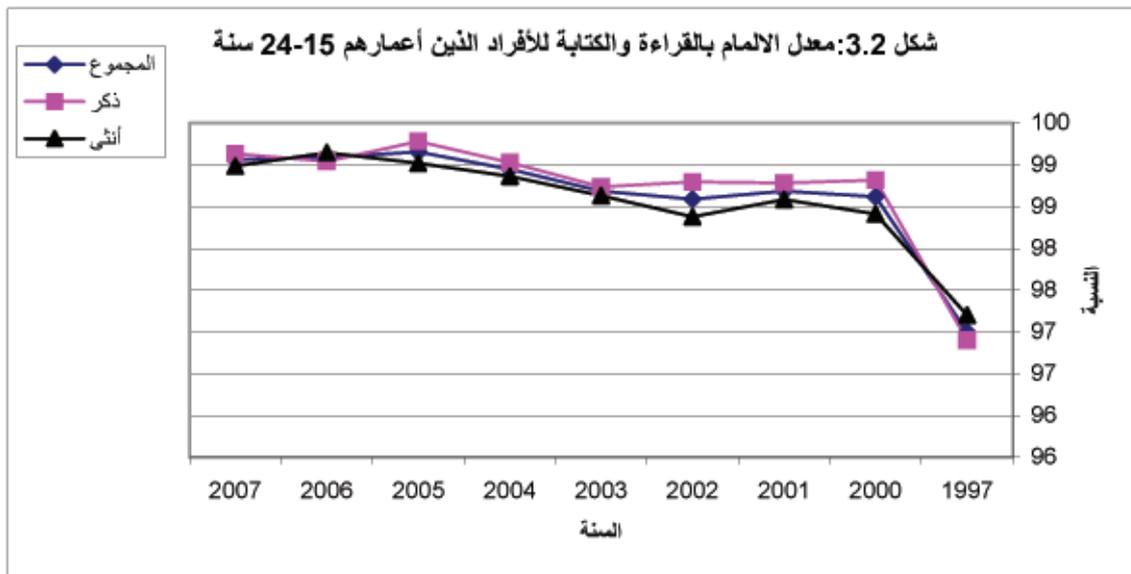
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية (تشرين أول 2005)



نسبة التلاميذ الذين يباشرون الدراسة في الصف الأول و يبلغون الصف الأخير من التعليم الابتدائي الاساسي: تشير المعطيات في جدول (1.2) إلى أن معدلات الاستمرار في التعليم في المرحلة الأساسية تقترب من 100 % منذ العام 2001/2000 وحتى عام 2007/2006، وهي متقاربة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبناء على هذه المعطيات فإننا نستطيع القول بأن هدف الاستمرار في التعليم الأساسي قد تحقق، ولكن يتطلب هذا الإنجاز وضع الخطط الكفيلة بالمحافظة عليه.



معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة: تشير المعطيات في جدول (1.2) إلى أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأفراد الذين أعمارهم 15 - 24 سنة تقترب من الكمال سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة. وبين الذكور والإناث. وفي جميع التجمعات (حضر/ريف/مخيم). حيث يلاحظ من الجدول أن النسبة منذ عام 2004 تجاوزت 99%. وبذلك فإن المطلوب في هذا المجال فقط هو المحافظة على هذه المعدلات والعمل للوصول إلى نسبة 100% قبل عام 2015. مع الأخذ بعين الاعتبار أن التحرر من الأمية لم يعد مقتصرًا على الإلمام بالقراءة والكتابة وإنما إلى زيادة المهارات في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة. وتوظيف المعرفة في الحياة اليومية.



معدلات الرسوب والتسرب في المرحلة الأساسية: يتضح من خلال جدول (1.2) بأن معدلات الرسوب والتسرب من التعليم الأساسي في الأراضي الفلسطينية متدنية جدا. فقد انخفضت معدلات التسرب بحوالي 50% خلال الفترة 2001 - 2006. وانخفضت نسبة التسرب بين الذكور من 1.75% عام 2001 إلى 0.85% عام 2006. أما بين الإناث فإن معدلات التسرب أقل منها بين الذكور حيث انخفضت النسبة من 1.12% عام 2001 إلى 0.58% عام 2006. وتزداد معدلات التسرب عادة بارتفاع الصف الدراسي.

التحديات

1. الاستمرار في التحاق جميع الأطفال الذين هم في سن التعليم بالمدارس، وخاصة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة
2. توفير التعليم في جميع المناطق وخاصة المناطق المحرومة
3. استمرار الدعم المالي الدولي للتعليم الفلسطيني
4. تطوير عملية التنسيق ما بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية العاملة والمرتبطة بقطاع الطفولة المبكرة من أجل إعداد الخطط الإستراتيجية الوطنية.
5. تفعيل قانون الطفل الفلسطيني وصياغة التشريعات في مختلف المجالات (الصحية، النفسية، الاجتماعية، التعليمية، والحقوق المدنية) واتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان تطبيقه.
6. إدراج احتياجات وهموم الطفولة المبكرة ضمن الاستراتيجيات والبرامج التنموية الحكومية، كإحدى من الفقر والبرامج التنموية، ووسائل الإعلام وبرامج توعية الآباء والأمهات.
7. رفع المؤهلات العلمية للمعلمين بصفتهم محور العملية التعليمية، وخفض معدل طالب/معلم خاصة في مرحلة التعليم الأساسي.
8. استحداث وتطوير البرامج التربوية العلاجية والإرشادية والصحية والتربية الخاصة والأنشطة الموجهة للطلبة لمواجهة متطلبات وظروف الحياة اليومية ومعالجة آثارها على الطلبة.

نقاط القوة

1. التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بمشروع التعليم للجميع
2. مشاركة فلسطين في الاختبارات الدولية لتقييم تحصيل الطلاب ما يساعد في تحديد موقع فلسطين بين دول العالم ووضع الآليات اللازمة لمعالجة أسباب تدني مستوى قدرات طلبة فلسطين
3. وجود أعداد كافية من حملة الشهادات الجامعية المؤهلين للعمل في سلك التعليم ما يوفر الجهد في البحث عن معلمين
4. التزام المانحين بالدعم السخي لقطاع التعليم
5. وجود مناهج فلسطينية لجميع صفوف التعليم العام، مع توفر القدرات المحلية على تقييمها وتطويرها باستمرار
6. وجود رؤية واضحة في خطط واستراتيجيات وزارة التربية والتعليم للنهوض بالعملية التربوية، والتي تستند على المبادئ التالية:
 - التعليم والتطوير حق إنساني للجميع
 - تعليم يساهم في الحفاظ على الهوية الوطنية وصيانة التراث الوطني.
 - تعليم يساهم في بناء الدولة الفلسطينية
 - تعليم يساهم في مواجهة التحديات والظروف والأزمات الطارئة
 - تعليم يرسخ القيم ومبادئ الديمقراطية.
 - تعليم رافد للتنمية الشاملة
 - تعليم يواكب التطور التكنولوجي والعلمي ويستفاد منه
 - تعليم يتركز حول الطالب ويبني شخصيته المتكاملة وينمي إبداعه وبراعته وقدراته الخاصة.
 - تعليم يعزز مكانة المعلم المهنية والاجتماعية.
 - تعليم يعزز المشاركة المجتمعية في المسؤولية عن التعليم (جامعات، مؤسسات أهلية، مؤسسات رسمية.. الخ).

التوصيات:

1. الاستمرار في توفير التعليم المجاني في مرحلة التعليم الأساسي.
2. مراجعة المناهج الفلسطينية وتطويرها بما يتلاءم مع روح العصر.
3. المحافظة على معدلات الالتحاق الإجمالية العالية في الصف الأول بشكل خاص وبالمرحلة الأساسية (الصفوف 1 - 10) بشكل عام، بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة.
4. الاستمرار في توفير أبنية مدرسية جديدة لاستيعاب النمو الطبيعي في عدد الطلبة ضمن المواصفات والمعايير التربوية الحديثة، وتوفير الكتب المدرسية المناسبة والمعلمين والتقنيات التربوية.
5. الحفاظ على مستوى التكافؤ في فرص التعليم بين الجنسين خلال السنوات القادمة وذلك انسجاماً مع هدف التعليم للجميع.
6. تطوير وتحسين نوعية التعليم ومستوى التحصيل العلمي للطلبة في المرحلة الأساسية.
7. زيادة الاهتمام بالتعليم والتدريب المهني الفلسطيني، وزيادة كفاية المراكز المهنية من حيث زيادة الأبنية والتجهيزات في المراكز الموجودة، لتوفير فرص تعليم للذين يرغبون بترك التعليم الأكاديمي والتوجه نحو التعليم المهني.
8. زيادة التنسيق بين القطاع الحكومي ووكالة الغوث الدولية والقطاع الخاص باعتبارهم شركاء في توفير التعليم في فلسطين.
9. إعداد دراسات متخصصة حول الأمية لوضع الخطط الملائمة لمكافحتها وخاصة بين فئة الشباب.

الهدف 03



تعزير المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ظروف الاحتلال في الأراضي الفلسطينية تنتهك حقوق كلا الجنسين. الاغلاقات، والاعتقالات، ومصادرة الأراضي، والاعتقالات، وجدار الضم والتوسع وغيرها من الإجراءات تشمل الجنسين بدون تمييز

شهدت الأراضي الفلسطينية منذ منتصف عقد التسعينات في القرن الماضي وحتى الآن حراكا قويا في مجال تفعيل قضايا المرأة، بما فيه حقها في المساواة الاجتماعية والاقتصادية. وكان للمنظمات العاملة في مجال حقوق المرأة، ووزارة شؤون المرأة ووحدات النوع الاجتماعي في الوزارات دور محوري في تفعيل قضايا المرأة وتحقيق العديد من الإنجازات في هذا المجال.

على الرغم من الإنجازات المتحققة، إلا أنه مازال هناك طريق طويل للوصول إلى المساواة المنشودة، فمثلا في قطاع التعليم تم تحقيق المساواة، وجاوزها لصالح المرأة، وذلك من الناحية الكمية، بينما في الجانب النوعي ما زالت هناك فروق بحاجة إلى جسر. مثل نوعية التخصصات التي تلتحق بها الإناث في التعليم العالي. وكذلك في مجال العمل ما زالت مشاركة المرأة في القوى العاملة متدنية، إضافة إلى انخفاض نسبة النساء العاملات في القطاع غير الزراعي مقارنة مع الذكور، وغير ذلك من المجالات.

يتطلب المحافظة على الإنجازات التي تم إحرازها في مجال المساواة بين الجنسين مجموعة من الشروط الواجب استمرار توفرها. منها على سبيل المثال استمرار وزارة شؤون المرأة ضمن الهيكل الوزاري، والاستمرار في توفير الدعم والمساندة من قبل الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي للمؤسسات العاملة في مجال حقوق المرأة، وعدم تدهور الوضع السياسي أكثر حتى تستمر الإناث في الوصول إلى التعليم والعمل، وتعزيز مشاركة المرأة السياسية على المستوى الكلي الفلسطيني.

أدت إجراءات الاحتلال خلال انتفاضة الأقصى إلى تشوهات حقيقية في الإنجازات التي تم تحقيقها منذ عام 1994، والتي شملت جميع قطاعات المجتمع الفلسطيني. فاستشهد وجرح واعتقل عشرات الآلاف من كلا الجنسين ومن جميع فئات الأعمار، وتم هدم مئات المنازل وتهجير سكانها، وتدمير آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار، وقصفت العشرات من المؤسسات التعليمية بقذائف الدبابات الإسرائيلية، وتم تحويل أعداد كبيرة منها إلى ثكنات عسكرية، وأقيمت المئات من الحواجز العسكرية الثابتة والمتحركة والتي أعاقت الطلاب من الوصول إلى مدارسهم، والمرضى إلى مراكز العلاج، واستشهدت العديد من الحوامل على الحواجز، وفقدت العديد من الأسر مصادر رزقها. لذلك فمهما يتم من إنجازات في مجال المساواة بين الجنسين فإنها تبقى منقوصة في ظل الاحتلال.

الغاية 3.أ: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وإزالته في جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015

جدول 1.3: مؤشرات الهدف الثالث

السنة									مؤشرات أهداف التنمية الألفية
2008	2007	2006	2004	2002	2000	1998	1996	1995	
									1.3 نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم*
98.3	98.2	98.2	97.7	98.1	97.8	96.7	95.3	94.7	الأساسي
113.3	112.5	110.0	106.7	108.5	103.9	94.2	86.4	83.5	الثانوي
117.0	116.2	111.3	98.0	91.9	87.0	80.1	77.6	86.9	العالي
..	17.1	17.2	18.0	17.2	13.6	12.3	15.6	14.5	2.3 حصة النساء من الوظائف المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي
12.9	12.9	12.9	5.7	5.7	5.7	5.7	5.7	..	3.3 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في المجلس التشريعي

.. تعني لا يتوفر بيانات

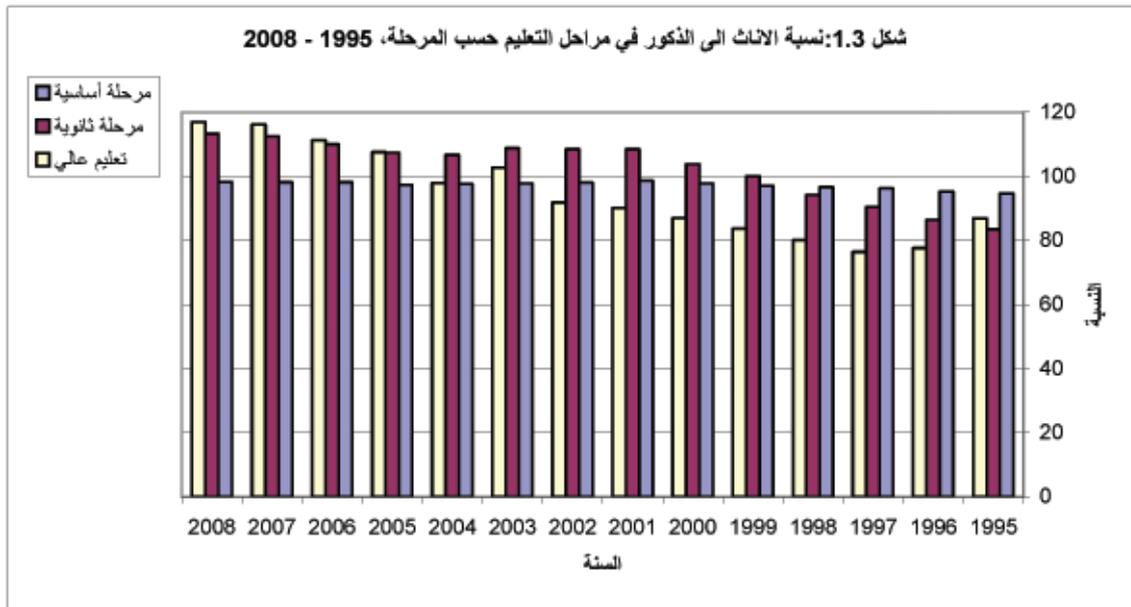
*: بالنسبة لمؤشرات التعليم فإن السنة تعني نهاية السنة الدراسية، مثلا 1995 تعني السنة الدراسية 1994 / 1995

يمكن القول إن الغاية المنشودة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم قد حُقت، ولكن يجب التعامل بحذر مع بيانات التعليم العالي لأن الذكور لديهم فرصة أكبر من الإناث للالتحاق بالجامعات بالخارج

يعتبر مؤشر نسبة البنات إلى البنين أداة لقياس الفروقات بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم. لقد حققت فلسطين تقدماً ملموساً في مجال إزالة هذه الفروق وفي جميع مراحل التعليم. فمن خلال جدول (1.3) يلاحظ أن نسبة الإناث إلى الذكور تزايدت بشكل ملحوظ خلال الفترة 1994/1995 - 2006/2007 ولجميع المراحل التعليمية (الأساسي، والثانوي، والتعليم العالي) ففي التعليم الثانوي والتعليم العالي تجاوزت نسبة الإناث مثلتها بين الذكور. وفي مرحلة التعليم الأساسي تعتبر النسب مقبولة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن أعداد الذكور هي أكثر من الإناث (نسبة الجنس في الأراضي الفلسطينية هي 103.0 حسب بيانات التعداد العام 2007). أما بالنسبة لمرحلة التعليم الثانوي فإن هذه النسبة تدل على زيادة في معدلات تسرب الذكور مقارنة مع الإناث، حيث قد يعود تسرب الذكور من التعليم للالتحاق بسوق العمل لمساعدة أسرهم في توفير احتياجاتهم المعيشية. نظراً للظروف الاقتصادية السيئة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية. أما بالنسبة لمرحلة التعليم العالي، فعلى الرغم من أن نسبة الإناث أعلى من الذكور فقد لا تعكس الواقع تماماً، وذلك لأن الذكور عادة ما يكون لديهم فرص أكبر للالتحاق في مؤسسات التعليم العالي في الخارج بينما هذه الفرصة أقل إتاحة أمام الإناث بسبب العادات والتقاليد السائدة، التي غالباً ما تحظر على الإناث السفر للخارج للالتحاق بالتعليم.

وبالنسبة للفروقات المنطقية، فيبدو من البيانات المتوفرة أنه لا يوجد فروق ذات دلالة بين النسب سواء بين الضفة الغربية وقطاع غزة أو حسب نوع التجمع السكاني (حضر/ريف/مخيم). وهذه المعطيات تعتبر في غاية الأهمية وخاصة بالنسبة للتجمعات الريفية، حيث كان التعليم الثانوي والعالي في الماضي في الغالب متاحاً أمام الذكور فقط.

وبغض النظر عن الأسباب وراء تزايد نسب التحاق الإناث بالتعليم فإننا نستطيع التأكيد بأن حق التعليم لكلا الجنسين قد تحقّق في الأراضي الفلسطينية.

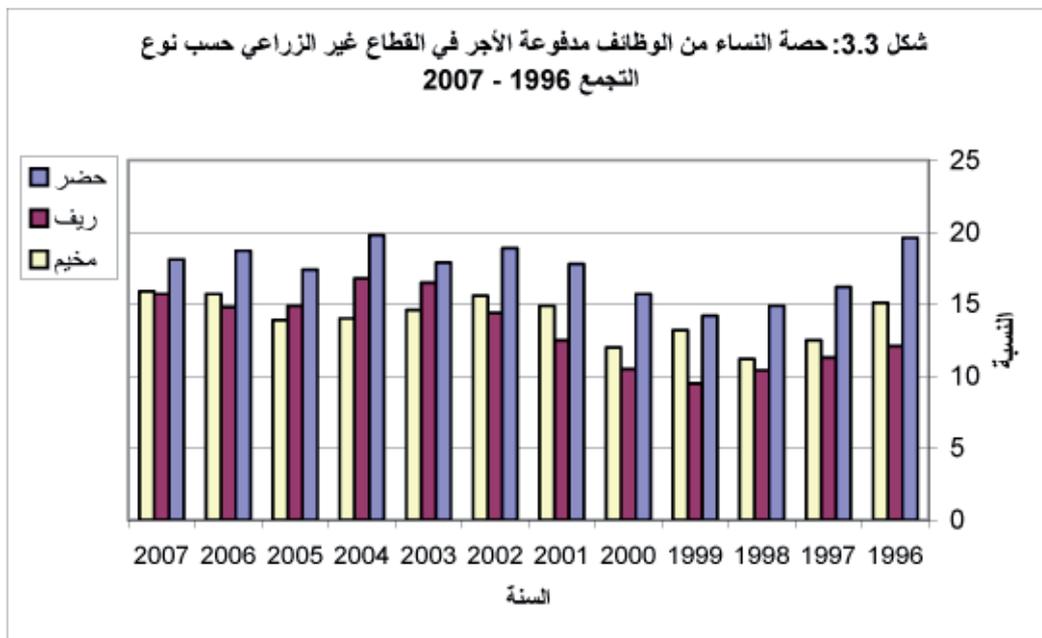
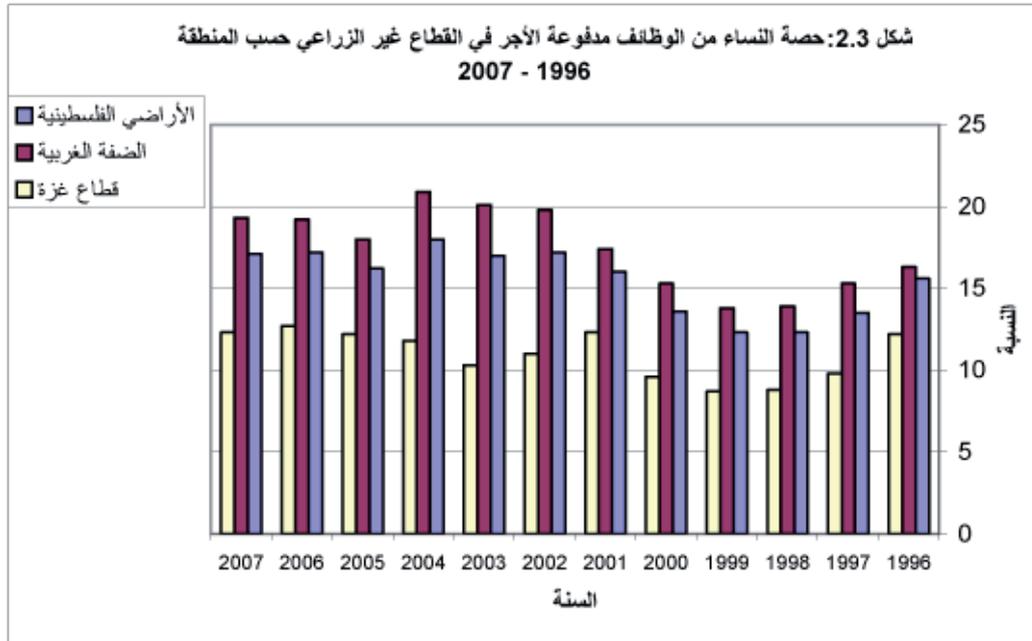


حصة النساء من الوظائف المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي

تقريباً جميع النساء العاملات في القطاع غير الزراعي يعملن بأجر

خلال الفترة 1995 - 2007 لم تتجاوز نسبة النساء العاملات في القطاع غير الزراعي مدفوع الأجر 18.0 % حيث تراوحت النسبة بين 12.3 % خلال عام 1998 و 18.0 % عام 2004، مع وجود تفاوت خفيف بين الضفة الغربية وقطاع غزة لصالح الضفة الغربية، وانخفاض النسبة بشكل ضئيل في الأرياف عن مثيلاتها في التجمعات الحضرية وفي الخيميات (انظر شكل 2.3 وشكل 3.3).

السؤال الذي يطرح نفسه بعد هذه المعطيات الرقمية هو: هل يوجد فروق في الأجور بين الذكور والإناث؟ وما هي القطاعات التي تعمل بها الإناث مقارنة مع الذكور؟ تفيد المعطيات بأن عمل النساء بشكل عام يقتصر على مهن محددة، وأن معدل أجورهن أقل من الذكور. لذلك لا بد من العمل على تبني سياسات واضحة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين في مجالات العمل وكذلك في الأجر. فلا يكفي أن تكون المرأة عاملة ولو بأجر زهيد. وخاصة أن العديد من النساء أصبحن المعيلات لأسرهن بعد فقدان أزواجهن سواء بالاعتقال أو الاغتيال.



ما زالت نسبة مشاركة المرأة في المراكز التشريعية ومواقع اتخاذ القرار متدنية جدا

ما يزال تمثيل المرأة الفلسطينية في المواقع التشريعية ومراكز اتخاذ القرار قليلا مقارنة مع الرجال. ففي انتخابات المجلس التشريعي عام 1996 حصلت النساء على نسبة 5.7% من مجمل مقاعد المجلس التشريعي. وفي انتخابات عام 2007 ارتفعت النسبة إلى 12.9%.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على تدني المشاركة السياسية للمرأة. فهناك عوامل تتعلق بالعادات والتقاليد وأخرى تتعلق بالخلفية التعليمية للمرأة. فمثلا قد تكون الصورة النمطية السائدة عن المرأة بأنها لا تتمتع بالموصفات المطلوبة لشغل الوظائف القيادية سببا في عدم التوجه نحو تعيينها في هذه المواقع. أو أن نوع التخصصات التي يلتحقن بها في التعليم العالي لا تلبي شروط شغل مثل هذه الوظائف.

التحديات

1. من أجل ضمان تحقيق المساواة بين الجنسين هناك مجموعة من التحديات التي تواجه تحقيق الغايات المنشودة. ومن أبرزها: توفر الاستقرار والأمن اللازمين لتحقيق التنمية المستدامة. حيث تعتبر الإجراءات الإسرائيلية بحق الإنسان والأرض من أهم العوامل التي تعرقل التنمية وحرمان العديد من المواطنين من مصادر رزقهم.
2. ضمان تطبيق التشريعات والقوانين الناظمة لحقوق المرأة وتعزيز المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الجنسين.
3. ضمان حصول الذكور والإناث على السواء على نفس فرص التعليم ذو الجودة العالية والتخصصات التي يرغب بها كل منهما بالالتحاق بها في التعليم العالي
4. ضمان أن تكون الموازنة الحكومية حساسة للنوع الاجتماعي. بما يضمن تعزيز المساواة حسب النوع الاجتماعي
5. ضمان المشاركة السياسية للمرأة وإعطائها الفرصة الكافية لتمثيلها في جميع مواقع صنع القرار. وهو ما يتطلب حملة توعية واسعة لإزالة العوائق الاجتماعية والسياسية التي حرمتها من الوصول لهذه المراكز
6. ضمان توفر القدرات والمهارات اللازمة لدى النساء اللواتي يتبوأن مواقع قيادية. حتى يتمكن من القيام بالدور المتوقع منهن على أكمل وجه.
7. ضمان توفر بيانات تعكس واقع المرأة بعمق أكثر. وليس فقط من خلال بيانات مجردة قد تخفي وراءها الكثير من الفوارق التي لا يتم اكتشافها إلا بالتحليل العميق

نقاط القوة

1. من أبرز نقاط القوة التي يمكن استغلالها لتقليص الفجوة بين الجنسين. ما يلي:
1. تبني السلطة الوطنية الفلسطينية لحقوق المرأة من خلال التشريعات والقوانين
2. وجود وزارة شؤون المرأة ضمن الهيكلية الحكومية يعتبر فرصة ذهبية لطرح قضايا المرأة على جدول أعمال الحكومة ومتابعتها
3. وجود العديد من منظمات المجتمع المدني الفاعلة في مجال حقوق المرأة. وهي مؤسسات قامت بإجاز الكثير في مجال حقوق المرأة مما يعطيها قوة دفع تساعد في الاستمرار في هذا الدور للحصول على المزيد من الحقوق
4. توفر الدعم المادي الدولي للمشاريع والسياسات التي تساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين
5. الوعي المكتسب لدى المواطن الفلسطيني بشأن حقوق المرأة. وقبول المجتمع الفلسطيني للعديد من الظواهر الإيجابية التي تم تحقيقها في مجال حقوق المرأة
6. توفر مناهج تعليم فلسطينية تأخذ بعين الاعتبار موضوع المساواة بين الجنسين. الأمر الذي يساعد على خلق جيل واع بحقوق المرأة
7. الانتشار الواسع لمؤسسات التعليم وخاصة في المراحل الدراسية العليا (الثانوي والعالي) في جميع المناطق يساهم في ضمان حصول الإناث على حقهن في التعليم على قدم المساواة مع الذكور

التوصيات

1. إعداد دراسات نوعية أكثر عمقا عن الفروق بين الجنسين في كافة المجالات لتحديد الأسباب الحقيقية وراء معوقات تحقيق المساواة التامة
2. مراجعة القوانين والتشريعات الفلسطينية باستمرار وتقييم مدى تلبيتها لحقوق كلا الجنسين
3. الاستمرار في مأسسة آليات تفعيل النوع الاجتماعي من خلال دمجها في برامج وخطط التنمية الفلسطينية
4. استمرار مشاركة فلسطين في المشاريع والمؤتمرات الإقليمية والدولية التي تتعامل مع حقوق النساء
5. زيادة دعم الحكومة للمشاريع التي تساهم في زيادة مشاركة المرأة في العمل مدفوع الأجر

الهدف 04



تخفيض معدل وفيات الاطفال

الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال

الاتجاه الحالي لمعدلات وفيات الأطفال دون الخامسة والرضع لا تنبئ بتحقيق الغاية المنشودة بتخفيض هذه المعدلات بنسبة الثلثين حتى عام 2015

يعتمد تخفيض معدلات وفيات الأطفال على عدة عناصر من أهمها استقرار الظروف السياسية، والتخطيط السليم، وتوفير التمويل وتقليص معدلات الفقر، والتوعية بشأن أهمية الصحة الإيجابية، وتوفير الأدوية والمطاعيم اللازمة للأطفال والأمهات، وزيادة التوعية بشأن أهمية الرضاعة الطبيعية وغير ذلك من المتطلبات. بالنسبة لفلسطين فإن العديد من المتطلبات تعتمد على الوضع السياسي العام، ففي فترات الهدوء النسبي للأوضاع السياسية تكون معظم المتطلبات متوفرة، وبطراً نتيجة لها تحسن ملحوظ في مجال صحة الأم والطفل وفي المؤسسات التي تقدم الخدمات، بينما في فترات التوتر السياسي تنقلب الحالة رأساً على عقب، فتزداد معدلات الفقر وسوء التغذية وتزداد صعوبة الوصول لمراكز الرعاية الصحية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في معدلات الوفيات بما فيها وفيات الأطفال.

جدول 1.4: مؤشرات الهدف الرابع

الفترة				مؤشر التنمية الألفية
2006 - 2005	2003 - 1999	1999 - 1995	1994 - 1990	
28.2	28.3	28.7	33.2	1.4 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة
25.3	24.2	25.5	27.3	2.4 معدل وفيات الرضع

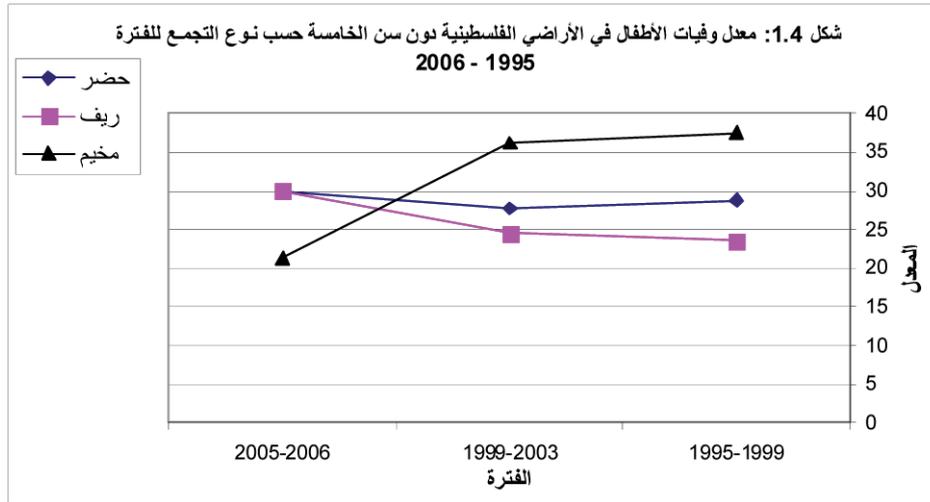
2006	2004	2000	1996	مؤشر التنمية الألفية/السنة
96.8	95.2	92.7	49.0	3.4 نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة، الملقحين ضد الحصبة

الغاية 1.4: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين في الفترة من 1990 إلى 2015

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة:

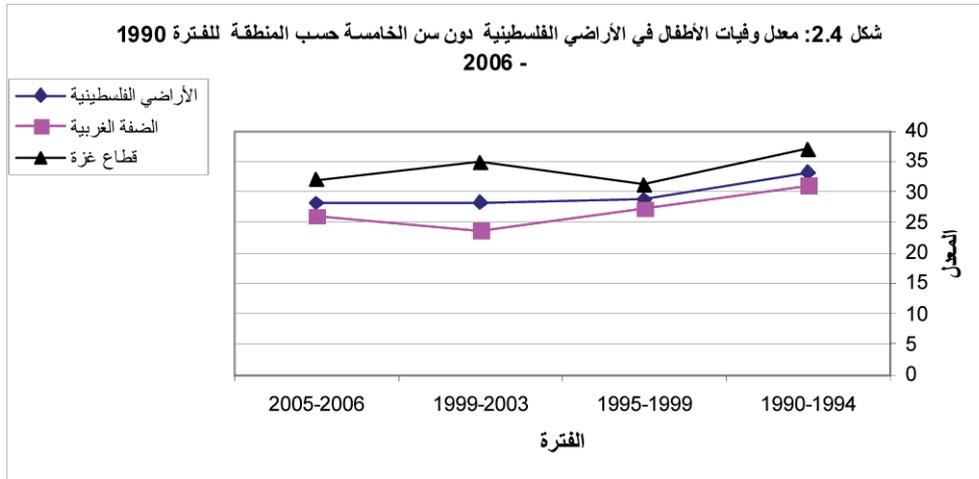
معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة الأسرع انخفاضا في الخيمات مقارنة مع الحضر والريف بعد عام 2003. وإذا استمرت وتيرة الانخفاض بنفس المستوى الحالي فإنه لا يتوقع تحقيق الغاية المنشودة حتى عام 2015

تشير المعطيات إلى أن معدلات وفيات الأطفال شهدت انخفاضا ملحوظا خلال الفترة 1990 - 2006 على مستوى الأراضي الفلسطينية، حيث انخفضت من 33.2 حالة وفاة لكل 1000 طفل خلال الفترة 1990 - 1994 إلى 28.2 حالة خلال الفترة 2005 - 2006، وكان ترتيب فلسطين الرابع بين الدول العربية في سرعة التقدم في تخفيض معدلات الوفيات الرابع خلال الفترة 1990 - 2000، حيث جاءت بعد كل من مصر وعمان وليبيا في هذا المجال (الاسكوا: الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية، 2003). ولكن يلاحظ أن هناك تفاوتاً في هذه المعدلات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي أعلى في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية، وكذلك يوجد تفاوت ملحوظ بين المناطق الحضرية والريفية والخيمات، فقد كان معدل الوفيات حتى عام 2003 عالياً في الخيمات مقارنة مع المناطق الحضرية والريفية ولكنه انخفض بشكل كبير في الفترة 2005 - 2006 (أنظر شكل 1.4).



تعتبر الأراضي الفلسطينية من بين أفضل الدول العربية في مستوى انخفاض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة، حيث تشير البيانات إلى أن ترتيب فلسطين كان السابع بين الدول العربية في عام 2003، فجاءت بعد كل من الإمارات العربية المتحدة والكويت وعمان والبحرين وقطر وليبيا (الاسكوا: الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية، 2003).

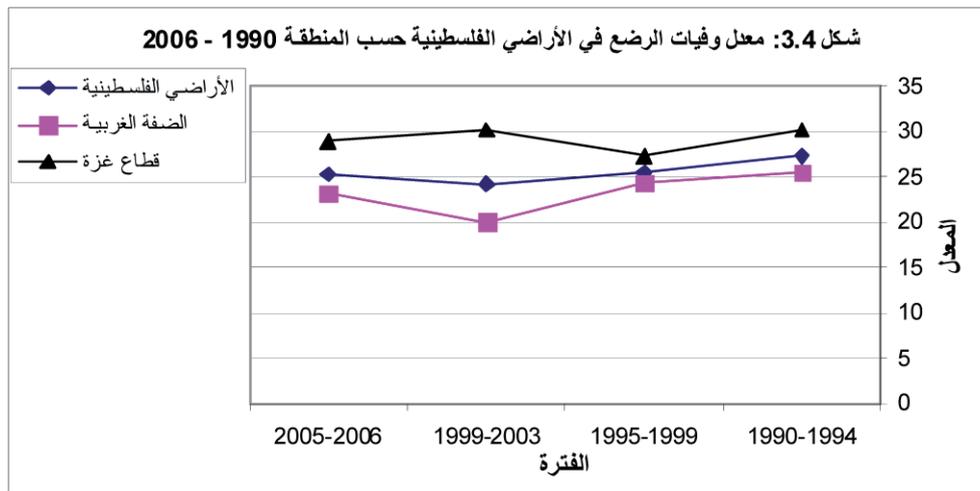
وحول إمكانية تحقيق الغاية بتخفيض معدلات الوفيات بمقدار الثلثين حتى عام 2015، فإن الاتجاه العام لمعدلات الانخفاض تشير إلى عدم إمكانية تحقيق الغاية إذا استمرت معدلات الانخفاض بنفس الوتيرة، حيث أنها خلال اثنتي عشرة سنة انخفضت بحوالي 9% فقط. لذلك لا بد من وضع خطط وسياسات حازمة لتقليل معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة خلال ما تبقى من الفترة حتى عام 2015. ولكن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية والتي تقيد تنفيذ الخطط.



معدلات وفيات الأطفال الرضع في قطاع غزة أعلى من مثيلاتها في الضفة الغربية

تعتبر معدلات وفيات الأطفال الرضع في الأراضي الفلسطينية منخفضة مقارنة مع معظم الدول العربية. فقد انخفضت من 27.3 حالة وفاة لكل 1000 حالة ولادة حية خلال الفترة 1990 - 1994 إلى 25.3 حالة خلال الفترة إحدى عشرة سنة (الفترة 2005 - 2006). ويلاحظ وجود تفاوت بين الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث يرتفع المعدل في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية. بينما يلاحظ أن معدلات الوفيات بين الذكور أعلى منها بين الإناث. أما على مستوى نوع التجمع فيلاحظ أنه في الفترة من عام 2003 وما قبل كانت معدلات وفيات الرضع في المخيمات عالية جداً مقارنة مع الحضر والريف. ولكن بعد عام 2003 طرأ انخفاض كبير على نسبة وفيات الرضع في المخيمات لتصبح أقل من مثيلتها في الحضر والريف. وفي المقابل طرأ ارتفاع على المعدل في الحضر والريف بعد عام 2003 مقارنة مع الأعوام السابقة.

وحول إمكانية تحقيق الغاية المنشودة، وهي تخفيض المعدل بمقدار الثلثين حتى عام 2015 مقارنة مع عام 1990 فإنه يبدو أنه من غير الممكن تحقيق هذه الغاية إذا استمر الاتجاه العام بنفس وتيرته خلال الفترة الماضية.

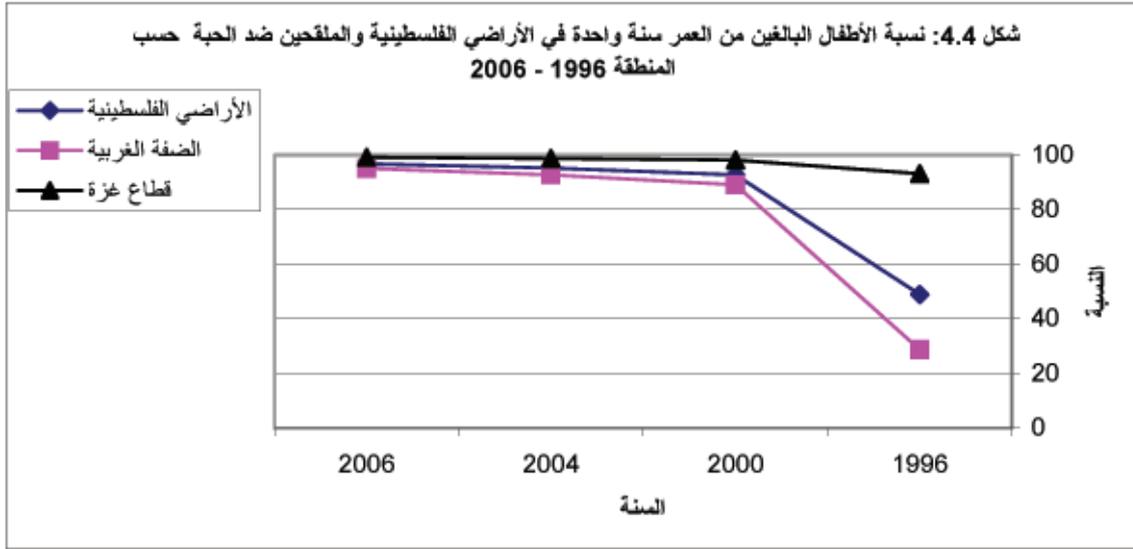


الأطفال البالغون من العمر سنة واحدة، الملقحون ضد الحصبة

يمكن تحقيق الغاية المنشودة بشأن تلقيح جميع الأطفال ضد الحصبة حتى عام 2015

تفيد البيانات المتوفرة أن معدلات تلقيح الأطفال ضد الحصبة في الأراضي الفلسطينية قريبة جداً من حالة الاكتمال. حيث تبين المعطيات في جدول (1.4) أن نسبة التلقيح ارتفعت من 49.0% عام 1996 إلى 96.8% عام 2006. والمعدلات مرتفعة جداً في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي جميع أنواع التجمعات (حضر/ريف/مخيم) مع وجود تفاوت بين الضفة الغربية وقطاع غزة لصالح قطاع غزة. وكذلك بين الذكور والإناث لصالح الذكور. وبين التجمعات إذ ترتفع النسبة في المخيمات وتنخفض في الأرياف والمناطق الحضرية. وهذه التباينات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع برامج التطعيم لضمان الشمول لكافة المناطق ولكلا الجنسين.

بناء على هذه المعطيات، يمكن القول إن الغاية المنشودة من تلقيح جميع الأطفال ضد الحصبة حتى عام 2015 سيتحقق بشكل كامل.



التحديات

تتمثل أبرز التحديات فيما يلي:

1. ضمان استمرار توفر الموارد المالية اللازمة للقطاع الصحي لتنفيذ السياسات الصحية
2. تعزيز الوعي على مستوى الأسرة وفي جميع المناطق بشأن الممارسات الجيدة التي تحافظ على صحة ونمو الطفل، وخاصة في مجال التغذية والمراقبة السليمة للوضع الصحي للأطفال.
3. ضمان التغطية الشاملة للخدمات الصحية لكافة المناطق، وتوفير القابلات القانونيات للإشراف على النساء الحوامل
4. التنسيق الجيد بين كافة مقدمي الخدمات الصحية في الأراضي الفلسطينية (وزارة الصحة/الإغاثة الطبية/وكالة الغوث الدولية/القطاع الخاص)

نقاط القوة

1. دعم المانحين للقطاع الصحي في فلسطين سواء القطاع الحكومي أو منظمات المجتمع المدني أو وكالة الغوث الدولية
2. اكتساب الخبرة الكافية لدى طواقم العمل الصحي في فلسطين للعمل في ظل الظروف الاستثنائية
3. شمول جميع الأطفال دون سن الثالثة في التأمين الصحي الحكومي المجاني

التوصيات

1. تضمين صحة الأم والطفل في خطط الحكومة بشكل منتظم
2. تعزيز الشراكة بين كافة الأطراف المقدمة للخدمات الصحية في فلسطين
3. تعميم مراكز الرعاية الصحية على مختلف التجمعات لتسهيل الوصول إليها لجميع الفئات
4. زيادة نشاطات التوعية الصحية وأهمية مراقبة صحة الطفل
5. توفر احصاءات محدثة وشاملة عن الوفيات وأسبابها للمساعدة في رسم السياسات التي تساهم في تقليص أعداد الوفيات

الهدف 05



تحسين صحة الأمهات

الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات

المعطيات التالية تمثل أبرز النتائج فيما يتعلق بصحة الأم التي خرج بها المسح الصحي الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2004:

بينت النتائج أن نسبة النساء المتزوجات حالياً ويستخدمن حالياً أي وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة بلغت 50.6 % في الأراضي الفلسطينية، بواقع 55.1 % في الضفة الغربية و43.0 % في قطاع غزة. وكانت الوسيلة الأكثر شيوعاً هي اللولب. إذ بلغت نسبة استخدامه 23.7 %، تلاه الحبوب، حيث بلغت نسبة استخدامها 6.2 % في الأراضي الفلسطينية.

نسبة النساء اللواتي سبق لهن الإنجاب خلال السنة السابقة للمسح وتلقين مطعوم التيتانوس بلغت 37.4 % في الأراضي الفلسطينية، بواقع 43.6 % في الضفة الغربية و33.3 % في قطاع غزة.

أما نسبة الولادات التي تمت خلال السنوات الثلاث السابقة للمسح وتلقت الأمهات فيها رعاية صحية أثناء الحمل فبلغت 96.5 % في الأراضي الفلسطينية، بواقع 96.1 % في الضفة الغربية و97.2 % في قطاع غزة. بلغت نسبة الولادات التي تمت خلال السنوات الثلاث السابقة للمسح في الأراضي الفلسطينية، والتي تمت في مؤسسات صحية 96.4 %، و3.0 % تمت في المنزل. ففي الضفة الغربية بلغت هذه النسب 94.3 % و4.7 % على التوالي. وفي قطاع غزة بلغت 99.1 % و0.7 % على التوالي.

وأن 72.2 % من الولادات التي تمت خلال السنوات الثلاث السابقة للمسح (آخر ولادتين) قد تمت بصورة طبيعية، وأن 12.3 % تمت عن طريق الجرح/التوسيع، و2.7 % تمت بواسطة الشفط/الملقط، وما نسبته 12.8 % من الولادات تمت بواسطة العمليات القيصرية في الأراضي الفلسطينية.

بلغت نسبة المواليد (آخر مولودين) في الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الثلاث السابقة للمسح وتلقت أمهاتهم رعاية صحية على يد كادر مؤهل بعد الولادة 33.3 %، بواقع 36.2 % في الضفة الغربية و29.5 % وفي قطاع غزة.

الغاية 5. أ: تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع في الفترة من 1990 إلى 2015

وفيات الأمهات:

الإحصاءات المتوفرة غير كافية لقياس معدلات وفيات الأمهات

تعتبر الإحصاءات المتوفرة حول وفيات الأمهات، وهي في الواقع محدودة، بأنها غير دقيقة إلى المستوى الذي يمكن الاستناد عليه وبناء سياسات صحية للتقليل منها، وذلك بسبب ارتفاع تكلفة تنفيذ مثل هذه المسوح والحاجة إلى متخصصين لتقدير هذا المؤشر. وقد تمت محاولة تقدير هذا المؤشر من خلال بعض المسوح التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مثل المسح الديمغرافي 1995، ومسح صحة الأسرة لعام 2006، ففي المسح الديمغرافي 1995 تم تقدير معدلات وفيات الأمومة في الأراضي الفلسطينية بواقع 70 - 80 حالة وفاة لكل 100,000 حالة ولادة.

الولادات التي تجري بإشراف موظفي صحة من ذوي الاختصاص:

تقريباً جميع الولادات في الأراضي الفلسطينية تجري تحت إشراف طبي مؤهل

من خلال جدول 1.5 يتضح أن جميع الولادات في الأراضي الفلسطينية تجري تحت إشراف مختصين، وقد طرأ ارتفاع على نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف طبي من حوالي 95.0 % عام 1994 إلى حوالي 99.0 % عام 2006. وهذه المعطيات تشير إلى نضوج في الثقافة الفلسطينية بشأن الاهتمام برعاية الحمل والولادة. فالبيانات تبين أن النسبة مرتفعة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة وفي الحضرة والريف والتخيمات على السواء.

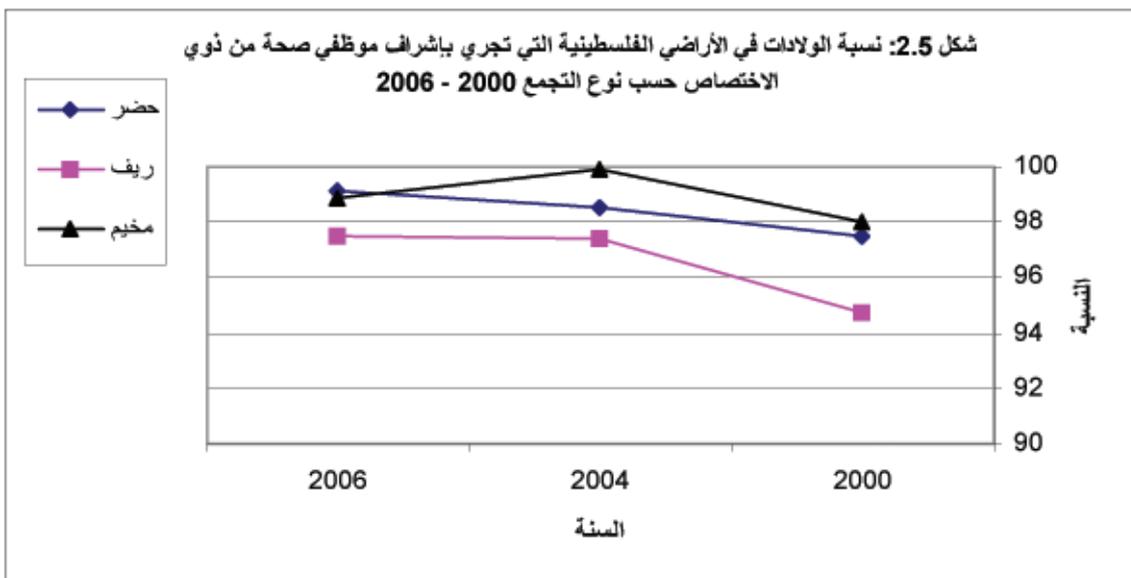
جدول 1.5: نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي صحة من ذوي الاختصاص في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة ونوع التجمع 1996 - 2006

السنة	المنطقة			نوع التجمع		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	حضر	ريف	مخيم
1996	94.9	93.4	97.9
2000	96.8	95.7	98.8	97.5	94.7	98.0
2004	98.3	97.6	99.3	98.5	97.4	99.9
2006	98.6	98.2	99.3	99.1	97.5	98.9

.. تعني لا يتوفر بيانات



وبناء على هذه المعطيات، فإنه يمكن القول بأن الغاية المنشودة متحققة إلى حد كبير، ويبقى التحدي في المحافظة على هذه المعدلات مع عدم إغفال العمل على تغطية النسبة المتبقية والتي يجب الوصول إليها خلال الفترة القريبة القادمة لتحقيق إشراف طبي تام على جميع حالات الولادة وخاصة في المناطق الريفية.



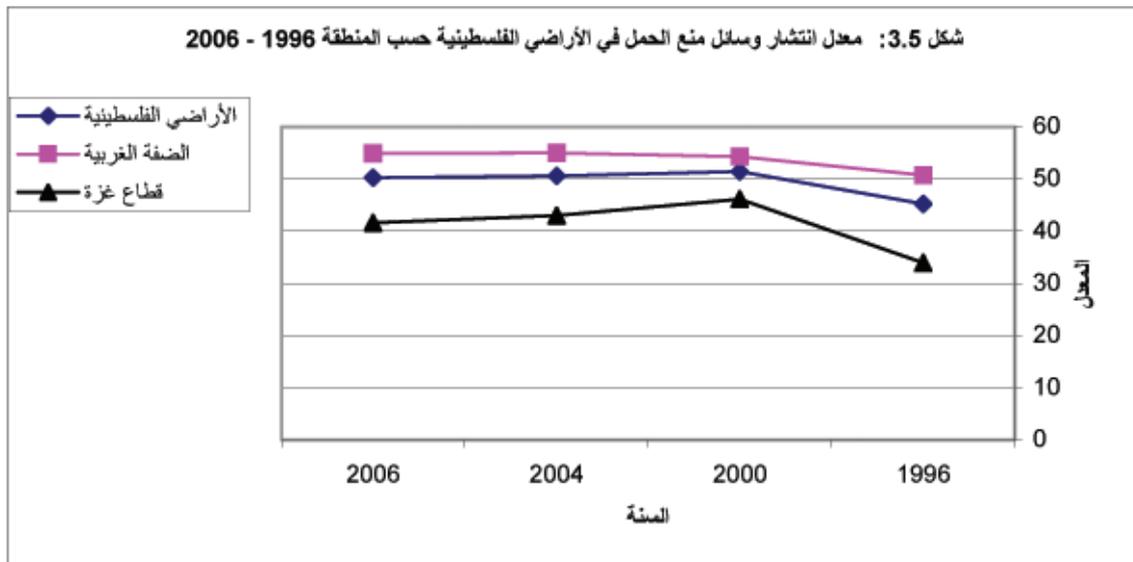
ما زالت معدلات انتشار وسائل منع الحمل في الأراضي الفلسطينية متدنية

خلال عشر سنوات (1996 - 2006) طرأ ارتفاع طفيف على نسبة استخدام وسائل منع الحمل بين المتزوجين في الأراضي الفلسطينية. فقد ارتفعت النسبة من 45.2 % عام 1996 إلى 50.2 % عام 2006. مع وجود اختلاف ملحوظ بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فالمعدلات في الضفة الغربية أعلى من مثلتها في قطاع غزة. ومن خلال جدول (2.5) يلاحظ أن نسبة استخدام وسائل منع الحمل على مستوى الأراضي الفلسطينية استقرت حول 50.0 % منذ عام 2000 وحتى عام 2006. وتشير نتائج المسوح الصحية والديمغرافية التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ عام 1995 وحتى عام 2006 إلى أن هناك مجموعة من الأسباب التي تحول دون استخدام وسائل منع الحمل تتراوح بين عدم الثقة بهذه الوسائل وأسباب دينية واجتماعية والرغبة في الإنجاب والخوف من آثارها الجانبية. لذلك لا بد من بذل مزيد من الجهود في مجال الصحة الإيجابية لزيادة معدلات استخدام وسائل منع الحمل.

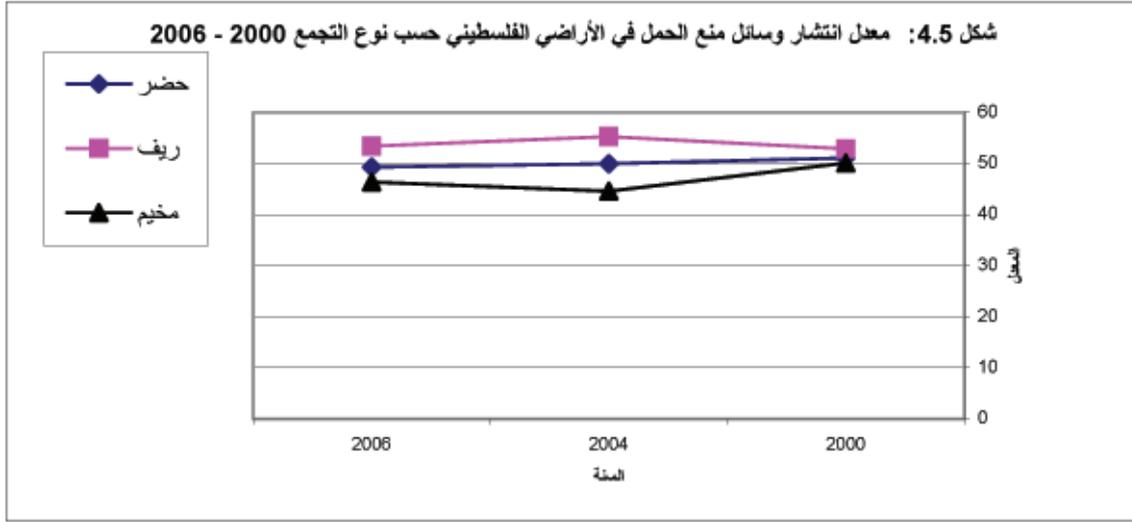
جدول 2.5: معدل انتشار وسائل منع الحمل في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة ونوع التجمع 1996 - 2006

السنة	المنطقة			نوع التجمع		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	حضر	ريف	مخيم
1996	45.2	50.7	33.9
2000	51.4	54.3	46.1	51.1	52.9	50.1
2004	50.6	55.0	43.0	50.0	55.3	44.6
2006	50.2	54.9	41.7	49.3	53.4	46.4

.. : تعني لا يتوفر بيانات



بناء على المعطيات المتوفرة، يتضح أن تحقيق الغاية حتى عام 2015 غير ممكن إذا استمر الاتجاه في معدلات استخدام وسائل منع الحمل كما هو عليه حتى عام 2006.



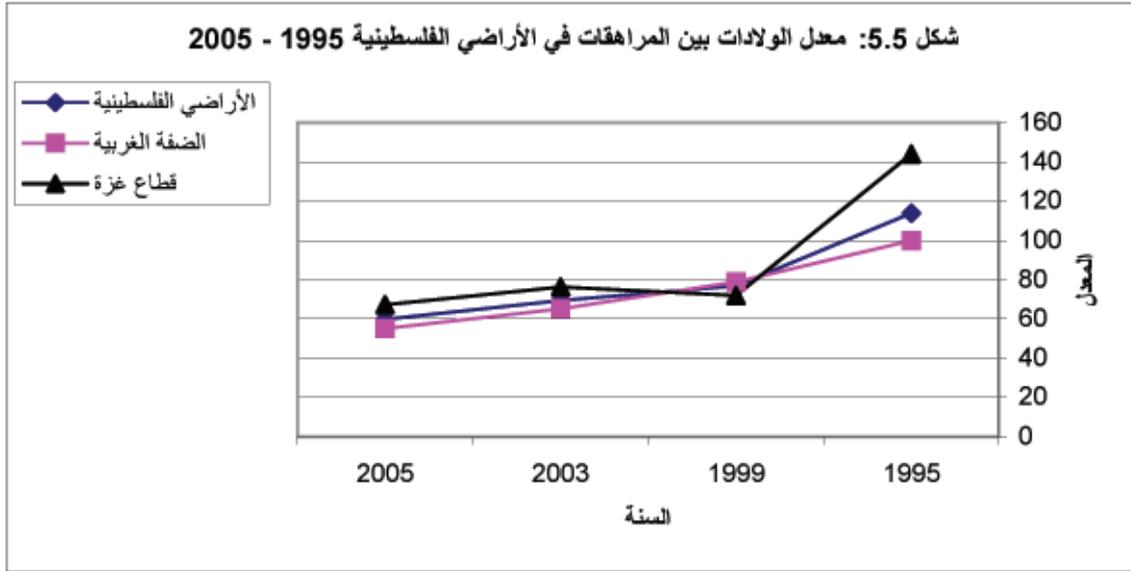
معدلات الولادات لدى المراهقات:

خلال عشر سنوات طرأ انخفاض كبير على معدلات الولادة بين المراهقات

لقد حققت السياسات التي تم تبنيها والجهود التي بذلت في الأراضي الفلسطينية بشأن التوعية حول مخاطر الزواج والإنجاب المبكرين نتائج ملموسة خلال عقد من الزمن (1995 - 2005). فالبيانات في جدول (3.5) تبين أن معدلات الولادة بين المراهقات انخفضت بحوالي 48% خلال هذه الفترة. فانخفض المعدل من 114.0 حالة ولادة لكل 1000 مراهقة عام 1995 إلى أقل من 60 حالة في عام 2005. وكان معدل الانخفاض أسرع في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية (حوالي 53% في قطاع غزة و 45% في الضفة الغربية). وعلى الرغم من هذه المعطيات الإيجابية إلا أن ظاهرة الإنجاب في سن المراهقة لدى الفتيات ما زالت تسترعي الانتباه لأنها ما زالت موجودة وبمعدلات عالية نسبياً. لذلك لا بد من الاستمرار في تعميم وترويج سياسات الصحة الإيجابية حتى يتم القضاء على هذه الظاهرة بشكل تام نظراً لما لها من آثار صحية ونفسية واجتماعية واقتصادية سلبية على الأم والطفل والأسرة.

جدول 3.5: معدل الولادات لدى المراهقات في الأراضي الفلسطينية 1995 - 2005

السنة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
1995	114.0	100.0	144.0
1999	77.0	79.0	72.0
2003	69.4	65.2	76.4
2005	59.8	55.2	67.4



الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة:

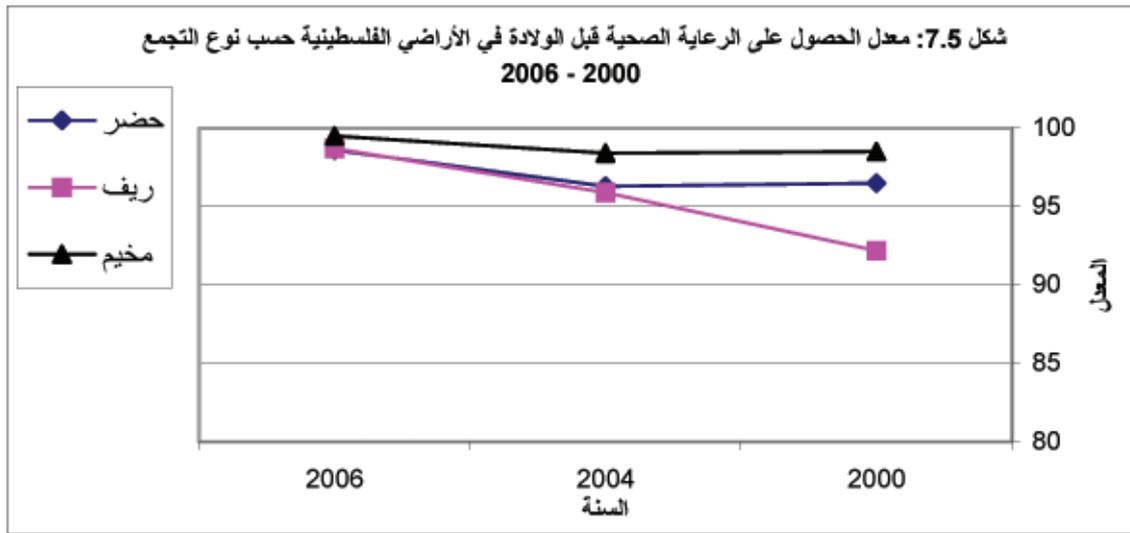
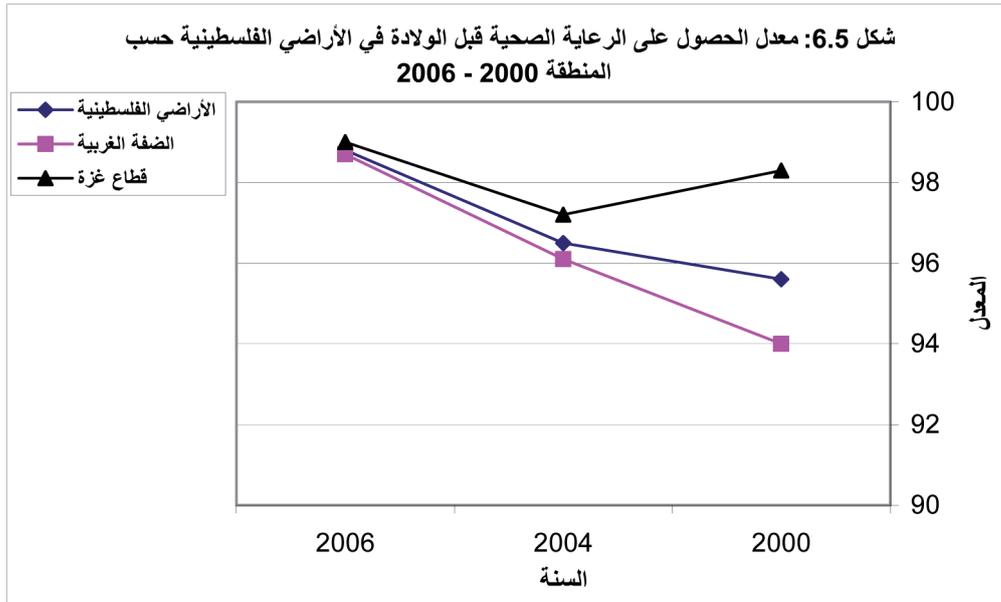
جميع النساء الحوامل تقريبا يحصلن على الرعاية الصحية قبل الولادة

يمكن القول بأنه قد تم تحقيق الغاية المنشودة بتمكين جميع النساء الحوامل من الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة. فقد ارتفعت النسبة من 95.6% عام 2000 إلى حوالي 99.0% عام 2006 (جدول 4.5). وحصل هذا التطور في الضفة الغربية وقطاع غزة على السواء. وفي جميع التجمعات السكانية (حضر/ريف/مخيم). لذلك فإن هذا الإنجاز يتطلب وضع الاستراتيجيات اللازمة للمحافظة عليه باستمرار. مع الأخذ بعين الاعتبار ضمان حصول النسبة الصغيرة المتبقية على هذه الخدمة.

جدول 4.5: معدلات الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة (زيارة واحدة على الأقل وأربع زيارات على الأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة ونوع التجمع 1996 - 2006

السنة	المنطقة					
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	حضر	ريف	مخيم
2000	95.6	94.0	98.3	96.5	92.2	98.5
2004	96.5	96.1	97.2	96.3	95.9	98.4
2006	98.8	98.7	99.0	98.6	98.7	99.5

... تعني لا يتوفر بيانات



الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة

لا يتوفر بيانات على شكل سلسلة زمنية حول هذا المؤشر. حيث توفرت بيانات عن عام 2006 فقط. وهذه البيانات تشير إلى أن 12.4% فقط من الأزواج لا يستطيعون الحصول على وسائل تنظيم الأسرة بواقع 11.6% في الحضر و12.6% في الريف و11.2% في المخيمات. لذلك لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة على مستوى الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لتوفير الاحتياجات للفئة التي لا تستطيع الحصول عليها.

التحديات

تتمثل أبرز التحديات لتحقيق هذا الهدف بما يلي:

1. ضمان الوصول الشامل لجميع النساء والأطفال لخدمات الصحة الشاملة بما فيها خدمات الصحة الإيجابية وصحة الأم والطفل
2. ضمان التنسيق الفعال بين كافة الجهات التي تقدم خدمات الرعاية الصحية
3. ضمان توفير الموازنات اللازمة للنظام الصحي. وزيادة شمول التأمين الصحي ليشمل جميع الفقراء لتمكين أكبر شريحة من المجتمع الفلسطيني للوصول إلى الخدمات الصحية بدون عوائق مادية
4. تعزيز قدرات العاملين في القطاع الصحي. وتأهيل المرافق الصحية وخاصة تلك التي تقدم خدمات صحة الأمومة والطفولة
5. تحسين آليات تسجيل حالات الإصابة بأمراض الحمل والأطفال لتوفير بيانات دقيقة تساعد في بناء نظام مراقبة صحية فعال يساهم في تطوير السياسات الصحية

6. ضمان توفير خدمات متكاملة للمناطق المتأثرة بالجدار والذي يعتبر عائقاً أمام الكثير من الحالات للوصول الى مراكز الرعاية الصحية المتخصصة في الوقت المناسب
7. ضمان توفر نظام تخطيط صحي متقدم يضمن التغطية الشاملة لمركبات القطاع الصحي بما فيها صحة الأمومة والطفولة

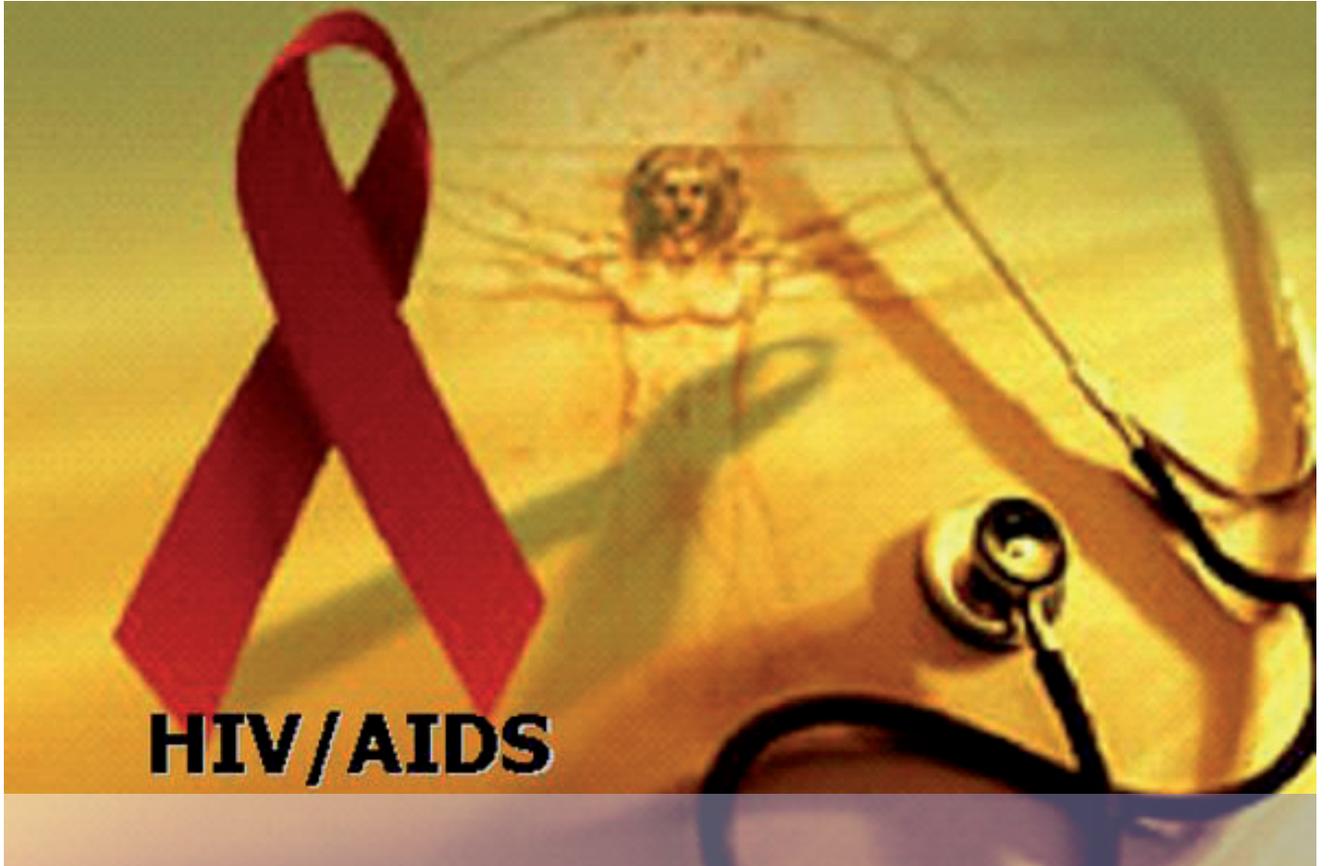
نقاط القوة

1. زيادة الوعي المجتمعي بأهمية الصحة الإيجابية
2. إدماج قطاع الصحة كأحد المحاور الرئيسية لخطط التنمية متوسطة المدى للحكومة الفلسطينية. مع التأكيد على أهمية صحة الأم والطفل والمراهقين
3. توفر الدعم الدولي لخطّة التنمية الفلسطينية، مما يضمن توفر الحد الأدنى من التمويل اللازم لقطاع الصحة
4. وجود العديد من الجهات العاملة في المجال الصحي (الحكومة/منظمات المجتمع المدني/وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين/القطاع الخاص)

التوصيات

1. استمرار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ المسوح الصحية المتخصصة لتوفير مؤشرات على شكل سلاسل زمنية تحدد الاتجاهات السائدة في مجال صحة الأم والطفل
2. زيادة موازنة قطاع الصحة في الموازنة العامة للحكومة
3. زيادة حملات التوعية في مجال الصحة الإيجابية مع التركيز على فئة الشباب والمراهقين
4. ضمان جودة البيانات التي يتم تسجيلها عن الحالات التي تراجع مراكز تقديم خدمات الصحة الإيجابية، حيث تعتبر هذا البيانات مكتملة للبيانات التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في رسم صورة واضحة حول اتجاهات الصحة الإيجابية
5. الاستمرار في إعداد الدراسات المتخصصة حول صحة الأم والطفل من البيانات المتوفرة ودراسة العلاقات بين المتغيرات المختلفة التي تؤثر في صحة الأم والطفل
6. الاستمرار في تأهيل العاملين في خدمات الصحة الإيجابية وصحة الأم والطفل لضمان تقديم خدمات ذات جودة عالية
7. صياغة خطة صحية شاملة للأراضي الفلسطينية

الهدف 06



مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا
وغيرهما من الأمراض

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض

تشير المعلومات المتوفرة عن الأراضي الفلسطينية إلى قلة حالات الإصابة بالإيدز. وقد بدأ الإبلاغ عن حالات الإيدز في العام 1986. وحسب تقارير الرصد الوبائي لعام 2003، فقد بلغ عن 40 حالة إصابة بهذا المرض و 14 حالة إصابة بفيروس الإيدز. ومن ضمن حالات الإصابة بالإيدز في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، هناك 36 ذكرا مصابا و 4 إناث. والطريقة الشائعة للإصابة هي عن طريق الاتصال الجنسي بين الجنسين (54.5%)، يتبعها حالات الإصابة عن طريق نقل الدم أو منتجاته (18.2%)، ومعظم هذه الحالات تضمنت نقل الدم خارج البلاد.

يبقى التحدي القائم هو المحافظة على معدلات الإصابة المنخفضة وزيادة الوعي بالنسبة للإصابة بالمرض، وتوفير الدعم للسلطة الوطنية الفلسطينية لاستخدام منهجيات متقدمة لمحاربة المرض. علما بأنه قد تم اتخاذ خطوات عديدة ومتنوعة للتعامل مع المرض والتوعية بمخاطره وطرق الإصابة به. فتم تطبيق فحص الدم المتوفر ضد الإيدز منذ عام 1989 وفحصه ضد (HIV) منذ عام 1994. وتم عقد العديد من ورش العمل والندوات لتوعية القطاعات المختلفة مثل الشباب والعاملين في مجال الصحة. ولكن نظرا للتغير المستمر في العادات والتوجهات الاجتماعية وطرق التواصل مع المجتمعات الأخرى تبقى احتمالية زيادة انتشار المرض قائمة وخاصة بين فئة الشباب.

محاربة الأمراض المعدية (السل، شلل الأطفال، الحصبة، التهاب الكبد، الملاريا):

تسعى سياسة وزارة الصحة إلى الوصول إلى أدنى مستويات لانتشار الأمراض. وقد نجحت الجهود نحو استئصال جميع الأمراض المعدية من قبل وزارة الصحة. وشكلت التغطية الجيدة لبرامج التطعيم والكشف المبكر للأمراض، والتنظيف الصحي كأدوات وأهداف أساسية مستخدمة لدى وزارة الصحة. وقد تم الحفاظ على مستويات عالية للتطعيم خلال فترات الإغلاق ومنع التجول منذ أواخر عام 2000. ولم يبلغ منذ فترة طويلة عن حالات شلل الأطفال أو داء الكلب أو الكوليرا.

• مرض السل

تقوم وزارة الصحة منذ عام 1996 بتطبيق نظام التطعيم (DOTS). وقد وصلت معدلات التطعيم إلى مستويات عالية جدا (تغطية كاملة تقريبا)، ولم يبلغ عن إصابة بين الأطفال دون سن الخامسة. وكان هناك 27 حالة إصابة بالشريان الرئوي بين الأطفال. و 24 حالة إضافية بين البالغين في عام 2003.

• شلل الأطفال

خلال العقدين الماضيين كانت هناك سيطرة جيدة على هذا المرض في الأراضي الفلسطينية من خلال التطعيم وتخصيص أيام التطعيم العالمية. وقد تم تسجيل حالتين فقط خلال عام 1988. ومنذ ذلك التاريخ لم يبلغ عن أي إصابة جديدة. وتبعاً لشلل العضلات الحاد الذي كان مؤشرا لإصابة شلل الأطفال، فقد اعتبرت الأراضي الفلسطينية خالية من مرض شلل الأطفال. على الرغم من هذا الإعلان، إلا أنه لا بد من الاستمرار بمراقبة انتشار هذا المرض لمعالجة أي حالات قد تظهر في أي وقت.

• الحصبة

حددت وزارة الصحة عام 2010 للقضاء على الحصبة في الأراضي الفلسطينية. فقد نفذت سياسة التطعيم للأطفال في شهرهم التاسع. حيث يحصلون على جرعة ضد الحصبة. وكذلك على جرعة أخرى في شهرهم الخامس عشر. ومع جرعة من لقاح (MMP). وفي عام 2004 أجرت وزارة الصحة مسحا عن المصل لبعض الأمراض المعدية التي أظهرت مناعة قليلة ضد الحصبة على الرغم من التغطية العالية للقاح أو التطعيم. ونتيجة لذلك تم القيام بحملة لملاحقة ذلك المرض. ولم يتم الإبلاغ عن أي حالة إصابة بالحصبة في تلك السنة.

• التهاب الكبد

التهاب الكبد (C.B.A) مستوطن في الأراضي الفلسطينية. وقد انخفض التهاب الكبد (B) بشكل ملحوظ نتيجة للقاح ضد هذا المرض كجزء من البرنامج الموسع لمناعة الأطفال والمجموعة المعرضة أكثر للإصابة. وعند اكتشاف حالة مصابة بالمرض يتم تطعيم المصاب وشريكه ضد المرض كسياسة معتمدة. كما يتم إعطاء المواليد المجدد جرعة ضد التهاب الكبد (B). في عام 1995 كان معدل انتشار التهاب الكبد (B) 5.7% وانخفض إلى 5.0% عام 2005. وقد وضعت وزارة الصحة هدفا لخفض معدل الإصابة في فلسطين إلى 1.0% عام 2015.

• الملاريا

لم يبلغ عن أي حالة إصابة بالملاريا منذ أكثر من 20 عاما، لذلك تعتبر فلسطين خالية منه. ومع ذلك فإنه لا بد من اليقظة بشأن الاستمرار بمراقبة انتشار المرض خوفا من انتقاله من الدول المجاورة. وكذلك مراقبة مناطق انتشار البعوض.

المؤشرات الأخرى تحت الهدف السادس:

لا تتوفر بيانات دقيقة حول بعض المؤشرات الأخرى تحت الهدف السادس مثل معدلات استخدام الرفال في آخر وصال جنسي شديد التعرض للخطر. ومؤشر "نسبة مواظبة اليتامى على المدارس إلى مواظبة غير الأيتام من الفئة العمرية 14-10 سنة"

الهدف 07



ضمان توفير أسباب بقاء البيئة

الهدف السابع: ضمان توفر أسباب بقاء البيئة

تتعرض البيئة في الأراضي الفلسطينية لأخطار حقيقية نتيجة للاستنزاف غير الطبيعي للموارد وعدم سيطرة الفلسطينيين على الأرض والمصادر الطبيعية. علما أن مسودة الدستور الفلسطيني لعام 2005 أكدت على أن العيش في بيئة سليمة ونظيفة هو حق أساسي للإنسان. ولكن في ظل التحديات الكثيرة التي يواجهها قطاع البيئة في فلسطين فإنه يصعب تأمين هذا الحق. ويعتبر استمرار الاحتلال الإسرائيلي السبب الرئيسي الذي يحرم الفلسطينيين من السيطرة على مواردهم الطبيعية وخاصة المياه والتي تعتبر العنصر الأساسي لتوفير البيئة السليمة. لذلك، فإنه في ظل الوضع الراهن يستبعد أن يتحقق هذا الهدف حتى عام 2015. حيث أدت السيطرة الإسرائيلية على معظم الأراضي الفلسطينية إلى تقليص المساحات الصالحة للسكن. وكذلك فإنه من الصعوبة بمكان ضمان توفير المسكن الآمن والمناسب في الأراضي الفلسطينية وخاصة في مخيمات اللاجئين التي تعتبر الأكثر اكتظاظا بالسكان بسبب عدم وجود حصانة للبيوت الفلسطينية من الهدم والتدمير من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

الغاية 7.أ: دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية وتقليص هدر الموارد البيئية
الغاية 7.ب: الحد من خسارة التنوع البيولوجي، وتحقيق تخفيض كبير في معدل الخسارة بحلول عام 2010

الأراضي المكسوة بالغابات:

حصل تدهور كبير على مساحة الأراضي المكسوة بالغابات في الأراضي الفلسطينية خلال العقدين الأخيرين

لقد أثرت الظروف الاستثنائية التي مرت فيها الأراضي الفلسطينية منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 سلبا على جميع مناحي الحياة في الأراضي الفلسطينية، فبالإضافة إلى الإجراءات الإسرائيلية على الأرض هناك عوامل أخرى أثرت على البيئة في فلسطين، من أهمها ندرة المياه والتغير المناخي والتصحر وتآكل الأرض التي أدت خلال العقدين الماضيين إلى تدهور الأراضي الخضراء. فقد انخفضت نسبة الأراضي المغطاة بالأحراش من 4.5 % عام 1998 إلى 1.5 % عام 2006 بواقع 1.57 % في الضفة الغربية و0.88 % في قطاع غزة. ولم تتجاوز نسبة الأراضي الحمية للمحافظة على التنوع الحيوي 1.0 %.

نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون:

يعتمد الفلسطينيون بشكل أساسي على الموارد غير المتجددة للطاقة، والتي في معظمها مستوردة من دول أخرى وخاصة من إسرائيل، حيث تستورد الأراضي الفلسطينية أكثر من 85 % من الطاقة الكهربائية من إسرائيل، وجميع منتجات البترول هي أيضا مستوردة من إسرائيل. وهناك حوالي 30 % من الأسر الفلسطينية تستهلك الوقود الصلب.

بلغ نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل دولار من الناتج المحلي عام 2002 و694.4 عام 2003.

الغاية 7.ج: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام 2015

منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية طرأ تطور كبير على نسبة الأسر المتصلة بشبكات المياه والصرف الصحي، ولكن الأرقام لا تعكس مستوى وجودة هذه الخدمات

حققت الأراضي الفلسطينية تقدماً كبيراً في مجال توفير مصادر الشرب الآمنة للمواطنين. فقد ارتفعت نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على مصدر مياه آمن للشرب من حوالي 80 % عام 1995 إلى ما يقارب 94 % عام 2006. وهذا يعني أنه تم تخفيض نسبة الذين لا يمكنهم الحصول على مصدر مياه آمن للشرب بحوالي 75 % خلال إحدى عشرة سنة. وبذلك تكون هذه الغاية قد تحققت. إلا أن هذه المعطيات يجب أن تؤخذ بحذر شديد وذلك لأنه لا يوجد سيطرة مطلقة للسلطة الوطنية الفلسطينية على مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية. حيث تتحكم السلطات الإسرائيلية بمعظم هذه المصادر. مما يجعل ضمان ديمومة توفير المياه الآمنة محل شك. وكذلك فإن كمية المياه المتدفقة للسكان الفلسطينيين تعتبر غير كافية إذا قورنت مع المعدلات الدولية الموصى بها، فنصيب الفرد يتراوح بين 50 - 70 ليترًا في اليوم.

يعتبر وضع المياه في قطاع غزة أكثر سوءاً مقارنة مع الضفة الغربية، ويعود السبب الرئيسي إلى تدهور نظام الصرف الصحي في قطاع غزة، واستخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية بشكل مفرط في الزراعة الأمر الذي يؤدي إلى تلوث المياه الجوفية، إضافة إلى الاستنزاف الزائد لمياه الآبار الجوفية. وتؤدي المعالجة الكيميائية للمياه المستخرجة من الآبار الجوفية إلى تدني مستويات هذه المياه للاستخدام البشري.

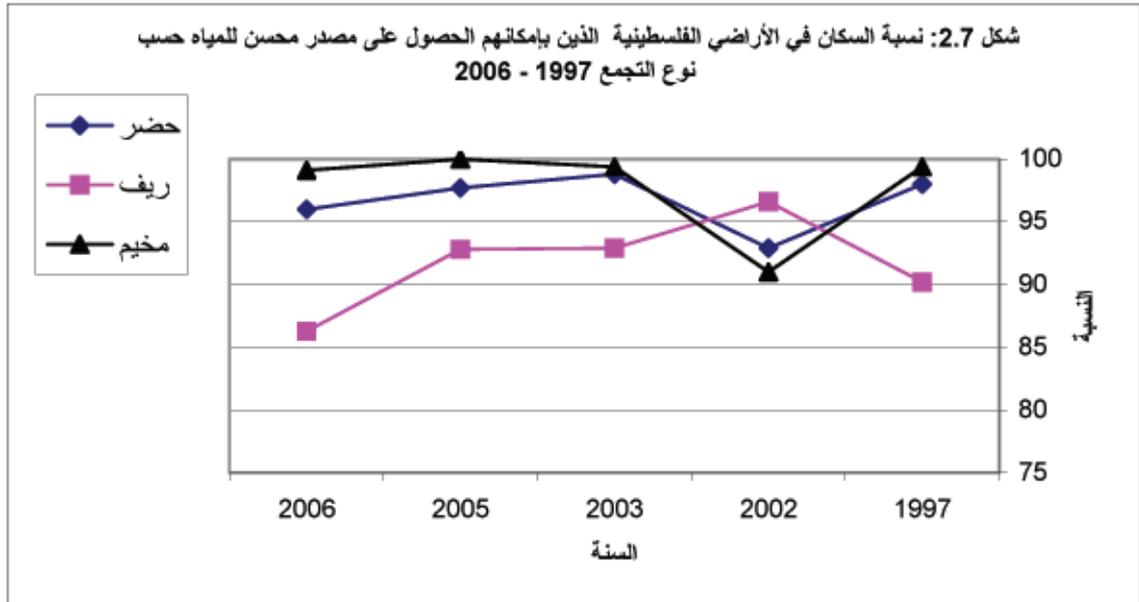
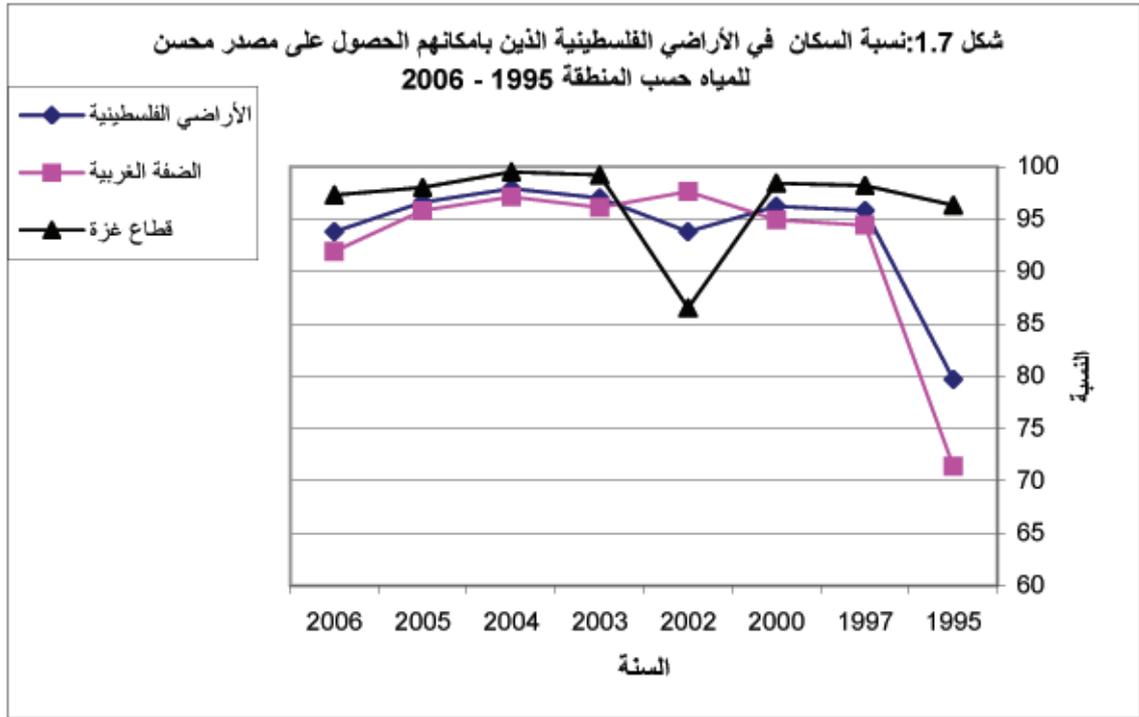
وفي الضفة الغربية، وعلى الرغم من اعتماد نسبة كبيرة من الأسر على شبكات المياه العامة، إلا أنه لا زال هناك أعداد كبيرة من الأسر، وجماعات بكاملها، تعتمد على مصادر مياه غير آمنة، مثل مياه الأمطار والينابيع السطحية وتنكات نقل المياه. وهذه المصادر تتهددها مصادر التلوث في كل لحظة.

ومن المشاكل الأخرى التي تهدد مصادر المياه للفلسطينيين، عدم ضمان انتظام تدفق المياه وضعف الضغط في الأنابيب الناقلة للمياه، نتيجة ضعف البنية التحتية لآلات ضخ المياه، وبالتالي فإن العديد من الأسر الموصولة بشبكات المياه تضطر للحصول على المياه اللازمة لها من خلال صهاريج عادة ما تكون ذات نوعية رديئة.

جدول 1.7: نسبة السكان في الأراضي الفلسطينية الذين يمكنهم الحصول باستمرار على مصدر محسن لمياه الشرب حسب المنطقة ونوع التجمع 1995 - 2006

السنة	المنطقة			نوع التجمع		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	حضر	ريف	مخيم
1995	79.7	71.4	96.3
1997	95.8	94.4	98.2	98.0	90.2	99.4
2000	96.2	94.9	98.4
2002	93.8	97.6	86.5	92.9	96.6	91.0
2003	97.0	96.1	99.2	98.8	92.9	99.4
2004	97.9	97.1	99.5
2005	96.6	95.8	98.0	97.7	92.8	100.0
2006	93.8	91.9	97.3	96.0	86.3	99.1

..: تعني لا يتوفر بيانات



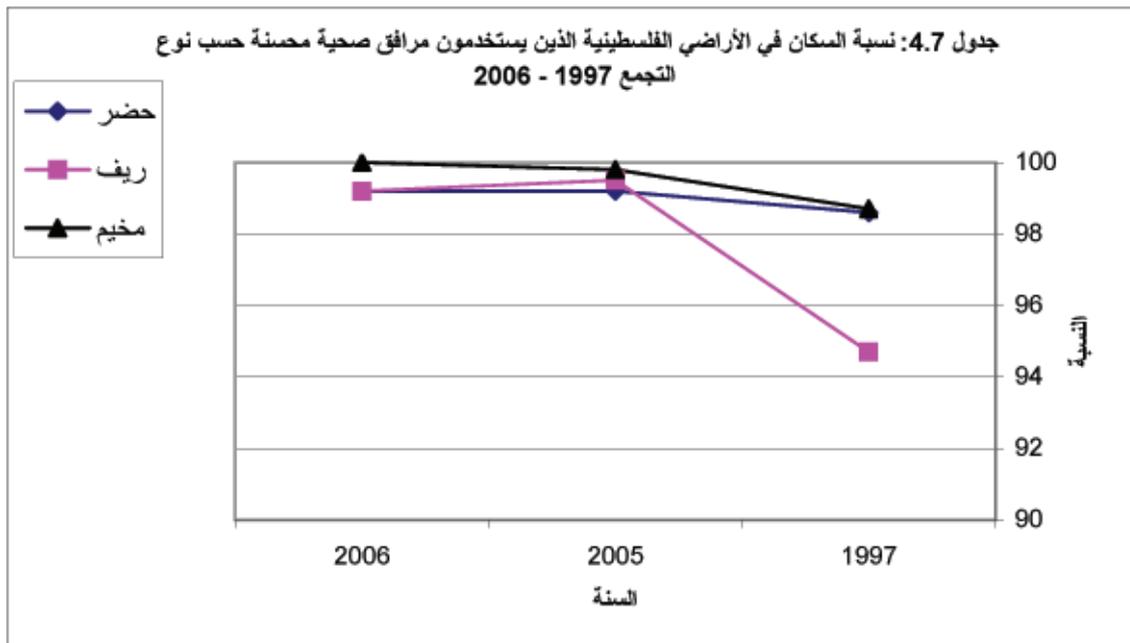
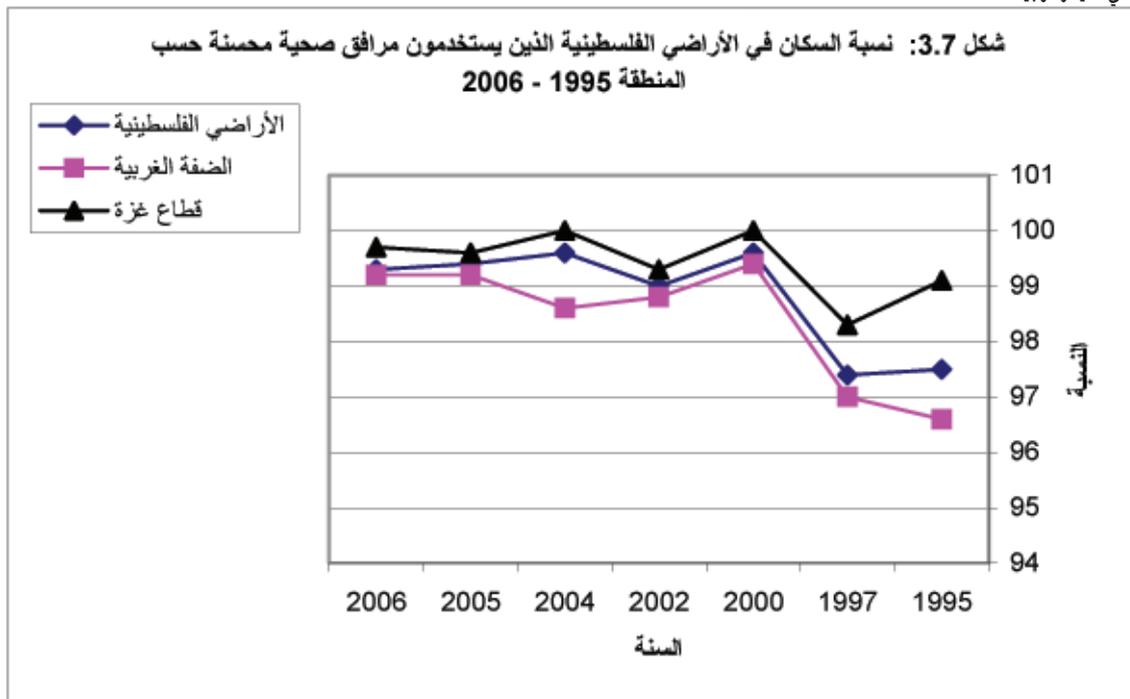
نظم الصرف الصحي المحسنة:

تشير المعطيات في جدول (2.7) إلى أن جميع السكان تقريبا في الأراضي الفلسطينية يستخدمون نظام صرف صحي محسن. حيث بلغت النسبة عام 2006 أكثر من 99% وهي متقاربة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكذلك في جميع التجمعات السكانية (حضر/ريف/مخيم). وعلى الرغم من هذه النسب المرتفعة، إلا أنه يبرز سؤال حول جودة هذه النظم. فالعديد من التجمعات السكانية لا يوجد فيها شبكات صرف صحي عامة وإنما تعتمد على الحفر الامتصاصية في التخلص من المياه العادمة، وهذه الوسيلة تعتبر من أهم أسباب تلوث المياه الجوفية. لذلك لا بد من الاستمرار في تطوير شبكات الصرف الصحي لتشمل أكبر نسبة من المساكن والتجمعات. لأنه من خلال شبكات الصرف الصحي العامة يمكن معالجة المياه العادمة والتخفيف من حدة تأثيرها على البيئة والمياه الجوفية.

جدول 2.7: نسبة السكان في الأراضي الفلسطينية الذين يستخدمون نظام صرف صحي محسن حسب المنطقة ونوع التجمع 1995 - 2006

نوع التجمع	المنطقة			السنة		
	مخيم	ريف	حضر			
..	99.1	96.6	97.5	1995
98.7	94.7	98.6	98.3	97.0	97.4	1997
..	100.0	99.4	99.6	2000
..	99.3	98.8	99.0	2002
..	100.0	98.6	99.6	2004
99.8	99.5	99.2	99.6	99.2	99.4	2005
100.0	99.2	99.2	99.7	99.2	99.3	2006

.. تعني لا يتوفر بيانات



التحديات

تتمثل أبرز التحديات بما يلي:

1. المحافظة على جودة عالية للمياه سواء تلك التي تصل من خلال الشبكات العامة أو المصادر الأخرى كمياء الأمطار والينابيع والصحاريح
2. توفير نظم ومرافق صرف صحية ذات مواصفات مقبولة ولا تساعد على تلوث المياه الجوفية
3. ضمان ربط جميع المساكن بشبكات مياه وصرف صحي محسنة
4. وجود مصادر مياه دائمة لضمان ضخ مستمر لها للاستخدامات المنزلية وغير المنزلية. اذ لا يعني توفر الشبكات أن المياه متوفرة باستمرار وأن أسعارها معقولة للجميع
5. توفر نظم حماية للبيئة تحت السيطرة الفلسطينية
6. وجود سياسات تعنى بالمحافظة على الأجناس المهددة بالانقراض في الأراضي الفلسطينية وخاصة من خلال تطوير الحميات الطبيعية
7. توفير السكن اللائم في جميع المناطق وجميع الفئات وخاصة للأجئين. من خلال سياسة وطنية للإسكان يساهم في إعدادها جميع ذوي العلاقة
8. تعزيز قدرات المؤسسات ذات العلاقة بالمياه والبيئة والإسكان وزيادة التنسيق فيما بينها
9. ضمان توفير الإحصاءات الدقيقة والشاملة حول المياه والإسكان والبيئة
10. تعزيز السيطرة الفلسطينية على مصادر التلوث للتمكن من خلال وضع الخطط القابلة للتنفيذ لمكافحة هذه المصادر
11. تطوير الوعي لدى المواطن الفلسطيني حول أهمية المحافظة على البيئة
12. ضمان التوزيع العادل للمياه بين الفلسطينيين وإسرائيل
13. تطوير موارد مياه غير تقليدية وخاصة إعادة استخدام المياه المعالجة للصرف الصحي ومعالجة مياه البحر

نقاط القوة

1. وجود سلطتي المياه والبيئة ووزارة الأشغال العامة والإسكان مما يساعد على وضع سياسات وخطط مع ضمان تنفيذها
2. استعداد مجتمع المانحين لدعم قطاعات المياه والبيئة والإسكان
3. توفر شبكات مياه وصرف صحي في عدد كبير من التجمعات السكانية وخاصة الكبيرة منها
4. توفر الخبرات الوطنية في مجالات المياه والبيئة والإسكان نتيجة للخبرة التي تراكمت لديهم منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية
5. ملائمة أسعار المياه في المناطق الموصولة بالشبكات العامة
6. إدراج مفاهيم المياه والبيئة في المناهج التعليمية الفلسطينية يساعد في زيادة الوعي حول هذه المواضيع بين الأجيال القادمة

التوصيات

1. تطوير استراتيجيات وخطط متوسطة وطويلة الأمد للإسكان والمياه والصرف الصحي
2. تطوير قدرات العاملين في خدمات المياه والإسكان والمؤسسات المقدمة لهذه الخدمات
3. تطوير استراتيجية بيئية قابلة للتطبيق آخذة بعين الاعتبار الظرف السياسي القائم
4. توفير إحصاءات شاملة وحديثة عن المياه والإسكان والبيئة
5. تطوير لوائح القوانين الناظمة للإسكان والمياه والبيئة
6. تطبيق القوانين الخاصة بالحميات الطبيعية. وزيادة رقعة هذه الحميات
7. توسيع آليات نشر الوعي في مجال البيئة
8. تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في معالجة مشاكل الإسكان والبيئة
9. تطوير استراتيجيات وطنية للاستفادة من الدعم الدولي الحالي للقضية الفلسطينية في مجال المياه والبيئة

الهدف 08



إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

تعتبر فلسطين من أكثر الدول اعتمادا على مساعدات المانحين في اقتصادها. وقد كان للدعم المتواصل منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى الآن الأثر الكبير في المساعدة على تجاوز الأزمات الإنسانية التي واجهت الشعب الفلسطيني وخصوصا منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في أواخر عام 2000. فقد ساهم الدعم قبل الانتفاضة بشكل واضح في البناء المؤسسي الفلسطيني. إلا أنه بعد اندلاع الانتفاضة تحول في غالبيته إلى مساعدات إنسانية طارئة. ويلاحظ على آليات تحديد أولويات التمويل بأنها تتغير بتغير الظروف مما يؤدي إلى خلل في متابعة ما تم إنجازه حتى نهايته الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تشتت الجهد وعدم البناء التراكمي على الخطط التنموية طويلة الأجل.

الدعم الرسمي للتنمية والوصول إلى الأسواق:

منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، قامت وبمساعدة مجتمع المانحين بالتركيز على بناء مؤسسات حكومية عامة فاعلة حثيضا لتأسيس الدولة الفلسطينية. وفي عام 1996 تم تنفيذ أول انتخابات تشريعية في الأراضي الفلسطينية انبثق عنها أول مجلس تشريعي (برلمان) فلسطيني. ومنذ عام 2003 تم تأسيس لجنة الإصلاح الوزارية ووحدة الدعم الفني واللذان كان لهما دور كبير بالتعاون مع البنك الدولي في تطوير خطط الإصلاح وخاصة في المجال الإداري والمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية. وفي عام 2006 تم تنفيذ انتخابات تشريعية ثانية. وكذلك تم اعتماد مسودة الدستور الفلسطيني.

يستند التطوير الإداري للحكومة الفلسطينية إلى ثلاثة محاور رئيسية هي: (أ) زيادة الاعتماد على المصادر المالية الدائمة (ب) التنمية والتخطيط وتنفيذ البرامج الاقتصادية التي لها تأثير مباشر على السكان الفلسطينيين (ج) المزيد من الشفافية والاعتماد على القدرات الذاتية في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

منذ عام 2000، كان هناك عدم توازن بين العائدات المحلية للسلطة الوطنية الفلسطينية والدعم الرسمي للتنمية. وتعمق عدم التوازن نتيجة زيادة في مساهمة المانحين لفاتورة رواتب موظفي السلطة والمساعدات الطارئة. فقد تجاوب المجتمع الدولي منذ عام 2000 مع الحاجات الطارئة للشعب الفلسطيني نتيجة للأزمة الاقتصادية في ظل الانتفاضة الثانية وتضاعفت المساعدات الطارئة منذ عام 2000 مقارنة مع الفترة قبل عام 2000. وحيث أن للدعم الطارئ دوراً محورياً في تجاوز أثر التقلبات السياسية السريعة. إلا أنه يثبت الحاجة الماسة إلى الاستقرار السياسي لضمان تمويل الخطط التنموية طويلة الأجل وعدم الاقتصاد على الإغاثة فقط.

حول نوع ونمط دعم المانحين من دعم للتنمية كإعانات إنسانية إلى دعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية. حيث انخفض نصيب دعم التنمية من 88% قبل عام 2000 إلى 26% بعد ذلك العام. وكذلك كان معظم ما صنف على أنه مساعدات تنمية في العامين 2000 و 2001 مساعدات طارئة في البنية التحتية لبعض القطاعات الاجتماعية وخاصة قطاع الصحة. وشهد هذا الدعم تذبذبا حادا إلى ما بعد المؤتمر الدولي للمانحين الذي عقد في واشنطن في تشرين أول عام 1993. والذي تعهد فيه المانحون بتقديم 4.22 مليار دولار للسلطة الوطنية الفلسطينية لمساعدة إعادة بناء برامج التنمية خلال الفترة 1994 - 1999. وشهدت فترة 1996 - 1999 تحولا في تركيز المانحين من دعم الميزانية الى دعم مشاريع بنية تحتية للتنمية، والتي بلغت نسبتها 39% من اجمالي النفقات. وتم تخفيض دعم الميزانية الى أقل من 4% عام 1999. وفي العام 2000 وضع حوالي 80% من اجمالي الضمانات في بعض المشاريع الخاصة.

تتسم العلاقات التجارية الفلسطينية الاسرائيلية بعجز فلسطيني تجاري. فقد وصل العجز الى 32% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2002 وارتفع الى 40% عام 2004. وهو ما يدل على أن وحدة الجمارك الفلسطينية الاسرائيلية أقل نفعا للجانب الفلسطيني.

خلال السنوات الثلاث الأولى من الانتفاضة انخفضت الواردات والصادرات الفلسطينية بشكل كبير. وعلى الرغم من التعافي الطفيف على الصادرات الفلسطينية بعد ذلك، إلا أنها بقيت دون المستوى الذي كان قبل الانتفاضة. وقد أثرت الاغلاقات ومنع التجول بشكل كبير على التجارة الفلسطينية. وبالنسبة للصادرات فقد أثرت القيود المفروضة على حركة البضائع الى تراجع الصادرات وكذلك زيادة نفقات النقل. مما جعل أسعار البضائع الفلسطينية عالية جدا. ان استمرار الوضع الحالي من حيث الاغلاقات وسيطرة اسرائيل المطلقة على المعابر والتحكم بحركة الصادرات والواردات مع الدول المجاورة يشكل تهديدا خطيرا على الاقتصاد الفلسطيني.

تمثل سياسة الإغلاق في الأراضي الفلسطينية العائق الرئيسي لوصول الأدوية الضرورية، وتعتبر وزارة الصحة المصدر الرئيسي لتغطية نفقات العلاج من خلال نظام التأمين الصحي الحكومي. ويوجد هناك جهات أخرى تساهم في تغطية تكاليف العلاج مثل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ونظام التأمين لبعض العاملين في القطاع الخاص. أما من لا يملكون أي تأمين صحي فإنهم يتكبدون تكاليف العلاج الطبي على نفقتهم الخاصة.

لقد قامت وزارة الصحة الفلسطينية ببلورة برنامج الأدوية الضرورية الفلسطينية لتحسين القطاع الصيدلاني. وتم تحديث قائمة الأدوية الضرورية في عام 2005. وعلى الرغم من هذه الخطط إلا أن قطاع الصحة الفلسطيني ما زال بحاجة الى دعم مالي وفني مستمر لتطوير بنيته التحتية وكذلك لضمان توفير الأدوية اللازمة لجميع المواطنين بأقل الأسعار.

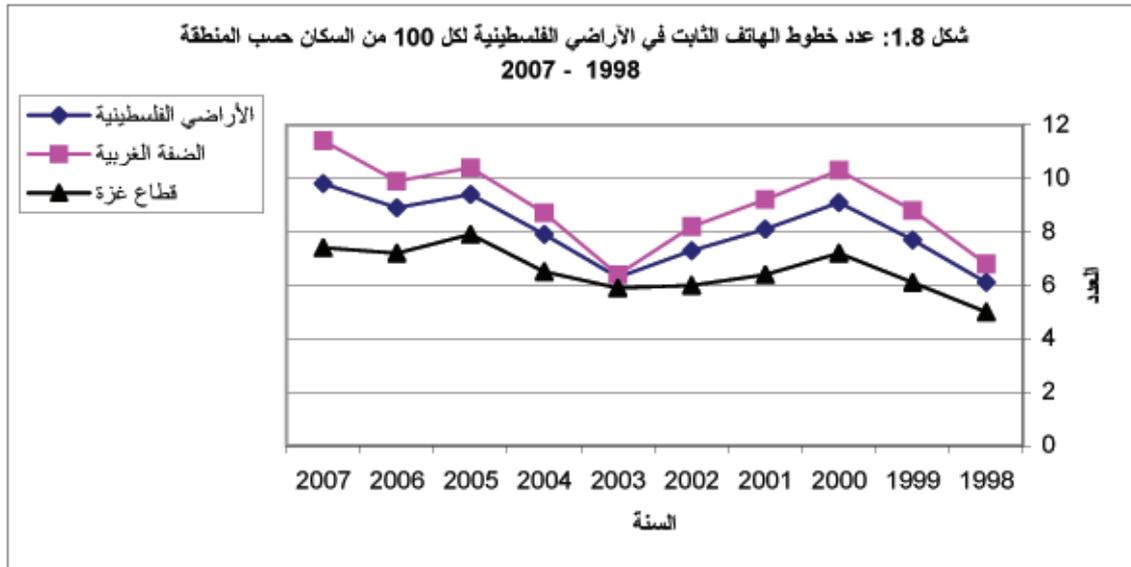
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية بسرعة كبيرة. وقد انطلقت العديد من المبادرات الوطنية في مجال الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن أبرز المبادرات الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أعدت بالشراكة ما بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والقطاعات الحكومية والخاصة. ومبادرة التعليم الفلسطينية التي أطلقت في المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2005 وتبنتها الحكومة الفلسطينية ودعمتها وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وتهدف هذه المبادرة الى دمج تكنولوجيا المعلومات في النظام التعليمي الفلسطيني لتشجيع أنماط التعليم المبتكر. وكذلك مبادرة مناطق التكنولوجيا المتطورة التي تعمل وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تأسيسها (7 مناطق)، وتهدف الى توفير الوسائل العلمية للوصول الى الجامعات والموارد ورأس المال الفكري.

ازدادت أعداد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 من السكان خلال الفترة 1998 - 2007 بحوالي 60% مقارنة مع عام 1998. فقد ارتفع المعدل من 6.1 خط هاتف عام 1998 إلى 9.8 عام 2007. وتعتبر هذه الزيادة إنجازاً جيداً، ولكن النسبة تبقى منخفضة، مما يتطلب بذل مزيد من الجهود لتعميم هذه الخدمة على جميع السكان. وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الاتصالات يعتبر من أكثر القطاعات الاستثمارية الواعدة في الأراضي الفلسطينية. فقد تم إطلاق العديد من المبادرات الاستثمارية في قطاع تكنولوجيا الاتصالات سواء من قبل الحكومة أو من قبل القطاع الخاص.

جدول 1.8: عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 نسمة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة 1998 - 2007

السنة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
1998	6.1	6.8	5.0
1999	7.7	8.8	6.1
2000	9.1	10.3	7.2
2001	8.1	9.2	6.4
2002	7.3	8.2	6.0
2003	6.3	6.4	5.9
2004	7.9	8.7	6.5
2005	9.4	10.4	7.9
2006	8.9	9.9	7.2
2007	9.8	11.4	7.4

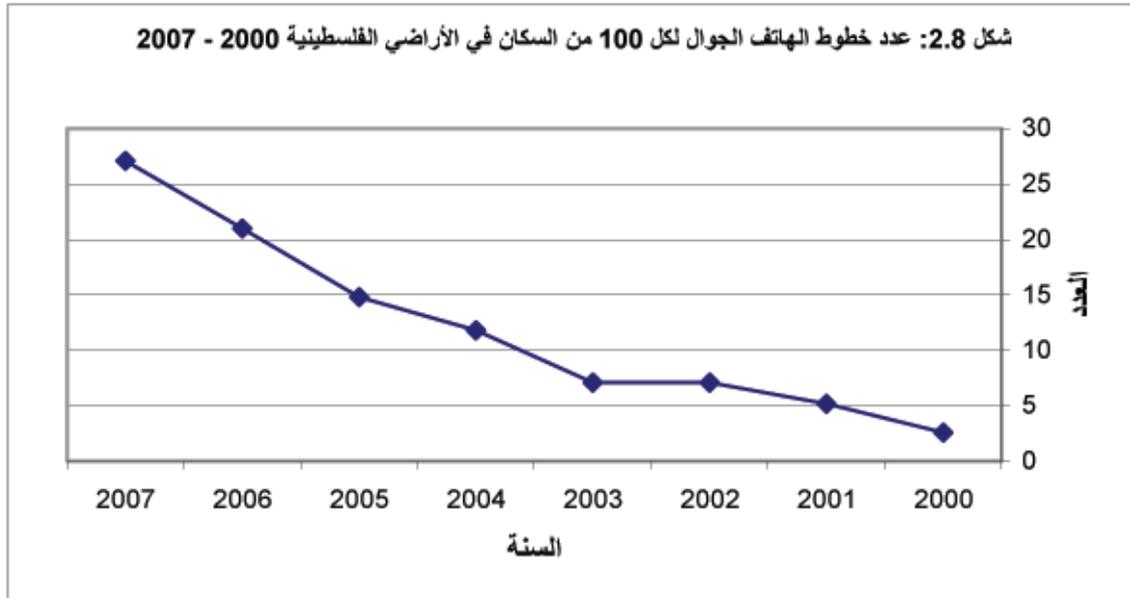


يتضح من جدول (2.8) أن معدل الزيادة في نسبة أعداد خطوط الهاتف الجوال لكل 100 من السكان قد تضاعف أكثر من عشر مرات خلال سبع سنوات (2000 - 2007). وهذا التطور ينسجم مع التطور العالمي في هذا المجال حيث باتت الهواتف الخلوية تنتشر بسرعة كبيرة نظرا للتطور الحاصل على تقنيات هذه الخدمة، وكذلك الانخفاض في تكلفتها مما يشجع معظم فئات السكان على اقتنائها. هناك مصدران رئيسيان لتزويد خدمة الهاتف الجوال في الأراضي الفلسطينية: هما شركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية (جوال) والشركات الخلوية الاسرائيلية. ويتوقع أن تستمر الزيادة في استخدام الهواتف الخلوية في الفترة القادمة.

جدول 2.8: عدد خطوط الهاتف الجوال لكل 100 نسمة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة 2000 - 2007

السنة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
2000	2.6
2001	5.2
2002	7.1	5.7	9.5
2003	7.1
2004	11.8	8.6	18.8
2005	14.8	12.3	19.2
2006	21.0
2007	27.1

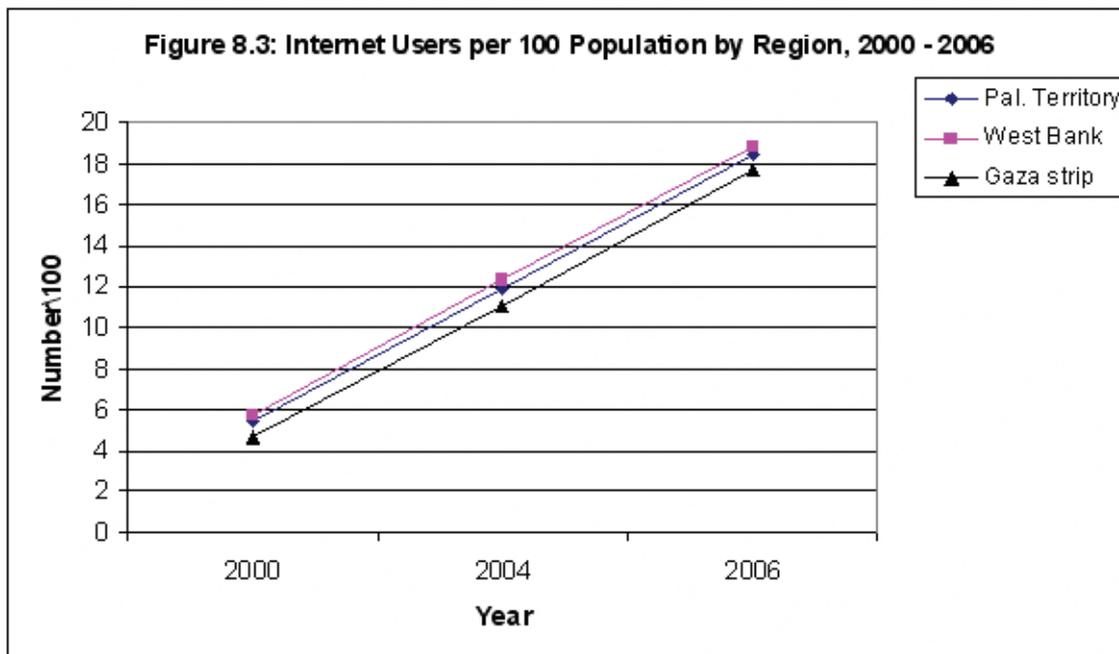
.. : تعني لا تتوفر بيانات

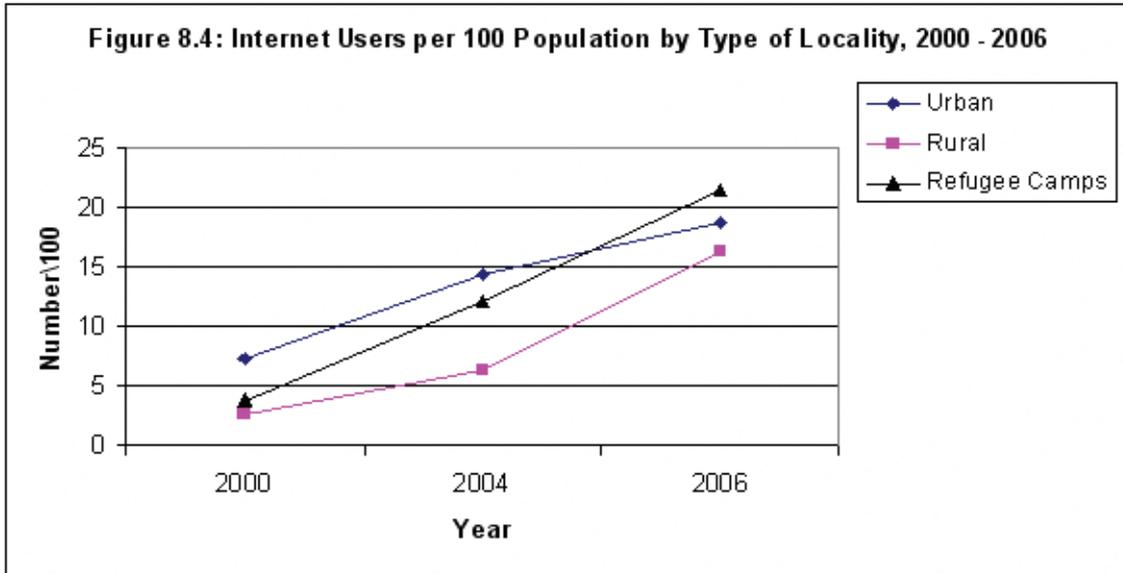


أدى توفر وسائل الاتصال الميسرة بالإنترنت إلى زيادة الإقبال على استخدامها من قبل معظم الفئات السكانية وفي جميع أماكن إقامتهم. فقد ارتفعت نسبة استخدام الإنترنت من 5.4 لكل 100 نسمة عام 2000 إلى 18.4 % عام 2006. وكذلك طرأ ارتفاع كبير على معدلات استخدامها بين الذكور والإناث وكذلك في التجمعات السكانية (حضر/ريف/مخيمات). وعلى الرغم من الارتفاع النسبي الكبير بين عامي 2000 و 2006 إلا أن المعدلات تبقى متدنية مقارنة مع العديد من الدول. وما زال هناك حاجة لجهود إضافية لتعميم استخدام هذه المهارة على أكبر شريحة من المواطنين وخاصة بين فئات الأطفال والشباب. حيث أصبحت الإنترنت من أهم وسائل نقل المعرفة وتوفير المعلومات بسرعة كبيرة وبأسعار قليلة نسبياً.

جدول 3.8: عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 نسمة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس ونوع التجمع 2000 - 2006

السنة	المنطقة			الجنس		نوع التجمع		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	ذكر	أنثى	حضر	ريف	مخيم
2000	5.4	5.7	4.7	7.9	2.8	7.4	2.7	3.9
2004	11.9	12.3	11.1	16.2	7.5	14.3	6.3	12.2
2006	18.4	18.8	17.7	23.6	13.1	18.6	16.3	21.5





التحديات

تتمثل أبرز التحديات بما يلي:

1. ضمان استثمار المساعدات التنموية في التنمية وليس الإغاثة
2. ضمان الوصول إلى الأسواق العالمية بدون قيود
3. استمرار الدعم المالي للقطاعات الاجتماعية وخاصة التعليم والصحة
4. إزالة القيود على حركة البضائع داخل الأراضي الفلسطينية ومع العالم الخارجي
5. تطوير القدرات المحلية في مجال تصنيع الأدوية والعقاقير الضرورية
6. توفير إحصاءات دقيقة وشاملة وأنية
7. الوضع السياسي غير المستقر في الأراضي الفلسطينية

نقاط القوة

1. استمرار مجتمع المانحين بتقديم المساعدات الإنمائية للسلطة الوطنية الفلسطينية
2. الخبرة المتراكمة لدى المؤسسات الفلسطينية للتعامل مع الحالات الاستثنائية والطارئة في تعظيم الاستفادة من المساعدات
3. وجود استراتيجيات ومبادرات وطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

التوصيات

1. تطوير البنى التحتية الخاصة في الصناعة والمواصلات
2. المحافظة على الدعم المخصص للتنمية وانفاقه في مجالاته المحددة وعدم تحويله للمساعدات الإغاثية
3. تفعيل نظام جباية الضرائب والرسوم لتوفير التمويل اللازم للمشاريع التنموية
4. البحث عن أسواق جديدة بمزايا تشجيعية لتصدير المنتجات الفلسطينية إليها
5. تنفيذ الاستراتيجيات والمبادرات الوطنية الخاصة بتعزيز تكنولوجيا المعلومات

ملحق



ملحق

تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف وتوفر البيانات حولها وجودتها

البيئة المساندة	القدرة على تحقيق الهدف/ الغاية	القدرة على التحليل الإحصائي	جودة البيانات	توفر البيانات اللازمة لرصد	القدرة على جمع المعلومات	الهدف والغاية
الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع						
ضعيفة (بسبب الظروف السياسية)	غير متوقع	جيدة	جيدة	متوفرة	متوسطة	الغاية 1.1: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف. في الفترة من 1990 إلى 2015
ضعيفة	غير متوقع	جيدة	جيدة	متوفرة	قوية	الغاية 1.1.ب: تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع. بمن فيهم النساء والشباب
ضعيفة	غير متوقع	متوسطة	جيدة	غير متوفرة بالتفصيل المطلوب	متوسطة	الغاية 1.1.ج: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف. في الفترة من 1990 إلى 2015
الهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي						
جيدة	متحققة	ممتازة	ممتازة	متوفرة	قوية	الغاية 2.1: ضمان تمكن الأطفال في كل مكان. الذكور منهم والإناث على حد سواء. من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015
الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة						
جيدة	متحققة رقميا. ولكن لا يوجد بيانات عن جودة التعليم	ممتازة	ممتازة	متوفرة	قوية	الغاية 3.1: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي. ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005. وإزالته في جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015
الهدف 4: تخفيض معدل وفيات الأطفال						
ضعيفة	ممكنة بصعوبة	جيدة	ضعيفة	متوفرة	جيدة	الغاية 4.1: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين في الفترة من 1990 إلى 2015
الهدف 5: تحسين صحة الأمهات						
ضعيفة	غير متوقع	جيدة	ضعيفة	غير متوفرة	ضعيفة	الغاية 5.1: تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع في الفترة من 1990 إلى 2015
ضعيفة	غير متوقع	ممتازة	جيدة	متوفرة	ممتازة	الغاية 5.1.ب: تعميم إتاحة خدمات الصحة الإيجابية بحلول عام 2015
الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض						
ضعيفة جدا	غير متوقع	ضعيفة	لا يوجد بيانات	غير متوفرة	ضعيفة	الغاية 6.1: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 وبدء تقليصه اعتباراً من ذلك التاريخ
ضعيفة جدا	غير متوقع	ضعيفة	لا يوجد بيانات	غير متوفرة	ضعيفة	الغاية 6.2: تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2010 لجميع من يحتاجونه

متحدة	متحققة	قوية	لا ينطبق	لا يوجد هذا المرض في فلسطين	قوية	الغاية 6:ج: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015
الهدف 7: ضمان توفر أسباب بقاء البيئة						
ضعيفة جدا	غير متوقع	ضعيفة	البيانات غير متوفرة	غير متوفرة	جيدة	الغاية 7.أ: دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية وتقليص هدر الموارد البيئية
ضعيفة	غير متوقع	جيدة	لا تتوفر بيانات	غير متوفرة	ضعيفة	الغاية 7.ب: الحد من خسارة التنوع البيولوجي، وتحقيق تخفيض كبير في معدل الخسارة بحلول عام 2010
جيدة	متحققة	جيدة	جيدة	متوفرة	متحدة	الغاية 7.ج: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام 2015
ضعيفة	غير متوقع	جيدة	البيانات غير متوفرة	غير متوفرة	ضعيفة	الغاية 7.د: تحقيق حسن ملموس في حياة 100 مليون نسمة على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام 2020
الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية						
ضعيفة	غير متوقع	جيدة	البيانات غير متوفرة	غير متوفرة	جيدة	الغاية 8.أ: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح، والتفقد بالقواعد، وإمكانية التنبؤ به، وعدم التمييز يشمل ذلك التزاماً بالحكم الصالح والتنمية والحد من الفقر على الصعيدين الوطني والدولي.
ضعيفة	غير متوقع	جيدة	البيانات غير متوفرة	غير متوفرة	جيدة	الغاية 8.ب: مواجهة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً. يشمل ذلك نفاذ صادرات أقل البلدان نمواً معفاة من التعريفات الجمركية، ونظام الحصص؛ وهو برنامج معزز لتخفيف عبء الديون الثنائية الرسمية، وتقديم مساعدة إئتمانية رسمية أسخى إلى البلدان الملتزمة بالحد من الفقر
لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	الغاية 8.ج: التصدي للاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول الجزرية النامية الصغيرة (عن طريق برامج العمل الخاصة بالتنمية المستدامة للدول الجزرية النامية الصغيرة ونتيجة الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة)
لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	الغاية 8.د: معالجة مشاكل ديون البلدان النامية معالجة شاملة باتخاذ تدابير وطنية ودولية لجعل الديون محمولة على المدى البعيد
جيدة	غير متوقع	جيدة	البيانات غير متوفرة	غير متوفرة	جيدة	الغاية 8.هـ: التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية
جيدة	مكنة	متحدة	جيدة	متوفرة	متحدة	الغاية 8.و: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

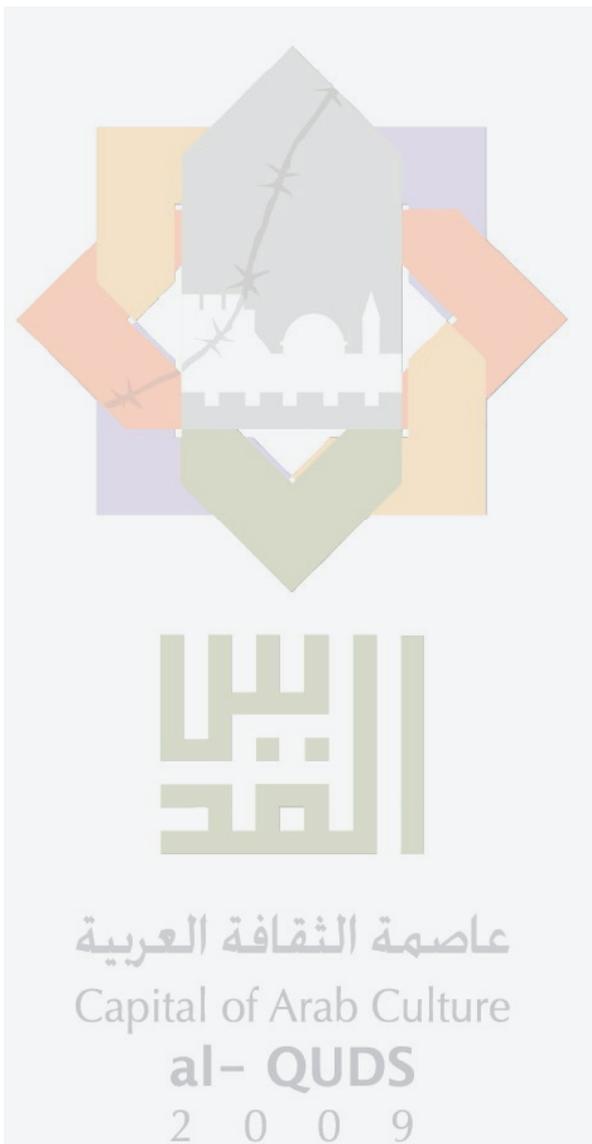


**Palestinian National Authority
Palestinian Central Bureau of Statistics**

Millennium Development Goals (MDGs)

(Statistical Report)

January, 2009



This document is prepared in accordance with the standard procedures stated in the Code of Practice for Palestine Official Statistics 2006

© January, 2009.

All rights reserved.

Suggested Citation:

Palestinian Central Bureau of Statistics, 2009. *Millennium Development Goals (MDGs)-Statistical Report*. Ramallah - Palestine.

All correspondence should be directed to:

Dissemination and Documentation Department, Division of user services.

Palestinian Central Bureau of Statistics

P.O.Box 1647, Ramallah- Palestine.

Tel: (972/970) 2 242 6340

E-Mail: diwan@pcbs.gov.ps

Fax: (972/970) 2 242 6343

Web-site: <http://www.pcbs.gov.ps>

Table of Contents

<u>Subject</u>	<u>Page</u>
Preface	
Introduction	
Goal 1: Eradicate extreme poverty and hunger	09
Goal 2: Achieve universal primary education	17
Goal 3: Promote gender equality and empower women	23
Goal 4: Reduce child mortality	29
Goal 5: Improve maternal health	35
Goal 6: Combat HIV/AIDS, malaria and other diseases	43
Goal 7: Ensure environmental sustainability	47
Goal 8: Develop a global partnership for development	53
Annex: Assessment of Progress Achieved, Data Availability and Quality	59

Acknowledgement

“This publication has been generously funded by the United Nations Development Programme / Programme of Assistance to the Palestinian People under the project titled ‘Statistical Literacy and Capacity Building for Monitoring the Millennium Development Goals in the oPt.’”

Disclaimer

“The views expressed in this publication are those of the author and do not necessarily represent those of the United Nations or UNDP.”

Preface

This statistical report is considered as a contribution from the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) to the national efforts for monitoring the progress so far achieved in the Millennium Development Goals (MDGs) in the Palestinian Territory. The preparation of this statistical report reflects the commitment of the Palestinian National Authority (PNA) towards the Millennium Declaration of September 2000. After the declaration, the MDGs were one of the main determinants when preparing the developmental plans for Palestine. This report differs from the previous ones in that it presents the amended version of the MDGs which was adopted by the United Nations in January 2008.

The available data indicates that political environment is highly correlated with development. The data reveals that if the political situation is stable then Palestine will be one of the most successful countries in achieving the MGDs in 2015. But as a result of the severely deteriorated political situation that the Palestinian Territory witnessed since September 2000 (Al-Aqsa Intifada), and the strong Israeli reaction against the Palestinians, the developmental plans faced many obstacles, which are clearly reflected on the achievements gained since 1994.

The data indicates that the trends in most of the MDGs indicators were in line with the planned goals or even better than the normal required trends. But after 2000, the picture was inverted, and the trends became either slow or reversed.

In addition to the deterioration in the political situation, the Israeli forces took aggressive measures against the Palestinian people, land, and infrastructure. Thousands of dunums of agricultural land were demolished, thousands of houses destroyed, hundreds of schools were attacked or closed for long periods, many ambulances were fired on, closures imposed on cities and towns, and military checkpoints prevented people from moving to their work or for health care. Thousands of people were killed or arrested, tens of women and their babies died at the checkpoints on their way to hospital for delivery, the environment was harmed from the Israeli measures. Many Palestinians became disabled due to injuries from Israeli forces. The poverty rates jumped dramatically because many Palestinians lost their jobs.

We hope that this report will present a picture about the status of progress towards the achievement of the MDGs by presenting the available data as a time series since 1995, to help the Palestinian government in planning toward achieving the goals by 2015.

January, 2009

Luay Shabaneh, PhD
President of PCBS

Introduction

The PNA committed itself to achieve the MDGs by 2015. One of the ways to monitor the progress made towards the MDGs is the national report. The first report was issued in 2002, prepared in cooperation between the PNA and the UNDP; the second one was prepared in 2005 in cooperation between the National Steering Committee of the MDGs and a number of UN organizations. This report differs from the previous one in that it presents the amended version of the MDGs which was adopted by the United Nations in January 2008, after the Statistical Committee of ESCWA in its eighth session held in Beirut in October 2008 recommended that member countries prepare national reports using the new version of the MDGs.

The new version of the MDGs showing the amendments on the indicators and goals can be found on the following link: http://css.escwa.org.lb/sd/14OCT08/1_4A.pdf. The main changes are: the number of goals increased to 21 from 18, and the number of indicators increased to 60 instead of 48. This amendment was done after the recommendation of the UN Secretary General to review the MDGs, their goals, and the indicators to ensure that they better reflect the Millennium Declaration.

Under the unstable political situation in Palestine, it is difficult to plan in the long or even medium term, since the situation changes unpredictably. During the last eight years, the Palestinian Territory witnessed differing situations, some could be considered as relatively stable periods, while other periods were extremely volatile. During the period from September 2000 until the beginning of 2004, the Israeli measures against the Palestinians were very aggressive, which resulted in developmental deterioration. In 2004 and 2005 the situation became better, and it was reflected positively on development. Then, after the legislative elections in January 2006, the situation reverted back to crisis due to the international boycott of the Palestinian government, and developmental aid to the PNA was stopped. In 2007 an internal division occurred between West Bank and Gaza Strip, which added more pressure on development and planning in Palestine.

On the other hand, the planning and reform system adopted by the PNA in the last years was a very positive factor which helped in improving the development process in Palestine. The mid-term plans 2005-2007, and 2008-2011 depended totally on an adopted planning policy. The determinants of this policy intersects with the MDGs. This policy assisted in increasing the impact of humanitarian aid provided by the donor community which, at the end, contributed in the long-term developmental programs like poverty reduction, management enhancement, and aid coordination.

This report assists the PNA in the orientation of planning towards a national developmental vision, customization and adoption of the MDGs, and improving national planning as a comprehensive monitoring system guides the planning process.

The report presents the progress achieved so far towards in the MDGs in Palestine using the available statistics at the Palestinian Central Bureau of Statistics as a time series. In addition, it attempts to identify the strengths and challenges facing the achievement of the MDGs, and to propose recommendations for achieving the goals by 2015. The annex at the end of the report summarizes the status of each goal in term of data availability and quality, and investigates the possibility of achieving the goals according to the current trends.

Finally, it is worth taking into consideration that, in the current political situation, it is extremely difficult to determine if it is possible to achieve the goals and to commit ourselves to this promise by 2015, since no one knows what direction the economic, social, and political situation will take in the near future. Experience has shown that conditions can change very quickly.

Goal 01



Eradicate Extreme Poverty and Hunger

Note: Because the oldest data available concerning most of the indicators refer to 1995 or later, we considered the base year for each indicator as the oldest data available and not 1990 as required by the MDGs.

Goal 1: Eradicate extreme poverty and hunger

The PNA realized that poverty is one of the main factors that affect sustainable development in Palestine. Therefore, poverty alleviation policies are always one of the main determinants in developmental planning strategies. For example, the 2005-2007 mid-term plan is based on four main developmental programs which intersect directly with the MDGs: social security; investment in human capital; investment in quality management; and creation of the best environment for investment in the private sector.

Table 1.1: Indicators under Goal 1, 1996-2007

Indicator	Year										
	1996	1997	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
1.1 Proportion of population below national poverty line*	23.6	22.5	20.3	..	27.9	25.6	29.5	30.8	34.5
1.2 Poverty gap ratio	6.2	6	5.5	..	7.6	6.6	8	8.5	9.8
1.3 Share of poorest quintile in national consumption	7.3	..	6.8	7.2	5.4	7.2	6.8
1.4 Growth rate of GDP per person employed	11.3	-9.8	0.0	0.8	0.2	-0.1	0.0
1.5 Employment-to-population ratio	31.0	32.3	35.4	36.5	28.9	26.2	30	29.6	31.2	31.6	32.9
1.6 Proportion of employed people living below national poverty line	35.1	38.4
1.7 Proportion of own-account and contributing family workers in total employment	34.5	32.7	38.9	29.3	33.2	37.1	39.2	37.7	36.2	36.1	36.2
1.8 Prevalence of underweight children under-five years of age	3.6	2.5	4.9	..	2.9	..
1.9 Proportion of population below minimum level of dietary energy consumption

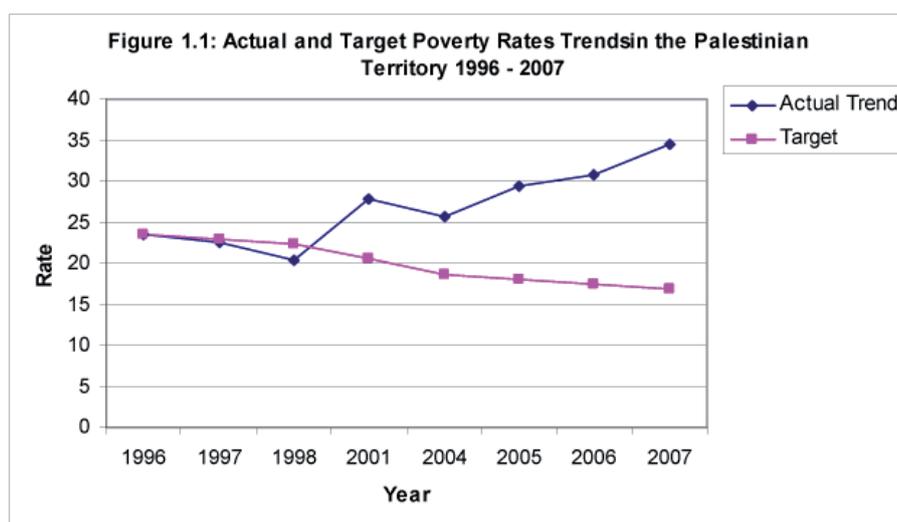
.. : Means data is not available

*: The national poverty line is used instead of \$1 per day. The national poverty line is updated regularly.

Target 1.A: Halve, between 1990 and 2015, the proportion of people whose income is less than one dollar a day.

The poverty trend is not stable in Palestine; it oscillates between increasing and decreasing depending on the political situation. It is not expected to achieve this goal by 2015.

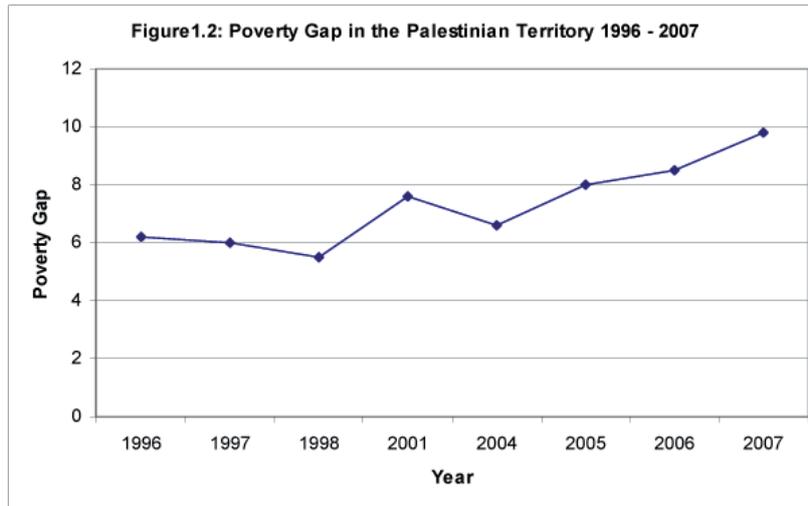
Data in Table (1) indicates that poverty in Palestine witnessed two stages: a) A better stage during the period 2000 and before; b) A deteriorated period after 2000. In the first stage the poverty rate was declining fast, faster than the targeted rate, while in the second stage, the rate began increasing very fast, and became the opposite of the required trend. The data reveals that poverty is most common in the rural areas in comparison to the urban areas and refugee camps. Another important note from the data is that poverty rates are correlated with the gender of the head of household; whereas poverty rates were lower among households headed by males before 2000, the situation became the opposite after 2000 when poverty became lower among households headed by women.



Poverty Gap:

Since 2000, hunger increased among the poor. The share of the poor of national consumption is too low.

In addition to the increase in poverty rates since 2000, the poverty gap also increased, and it increased steeply after 2000. (see Figure 1.2). The continuation of this trend adds more pressure to the poverty phenomenon in Palestine, and requires the government to allocate more effort toward bridging this gap, in addition to the effort required for combating poverty. The note on poverty also applies to the poverty gap, i.e., the poverty gap is wider for households headed by men than for those headed by women, especially after 2000.

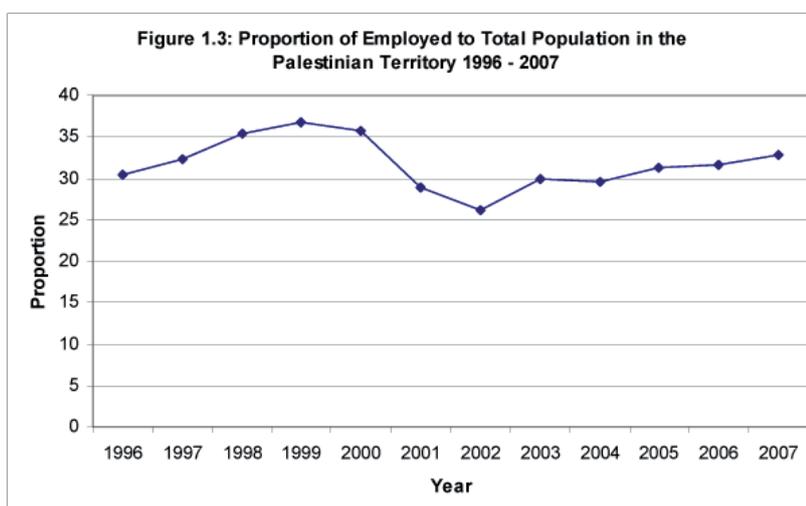


The consumption share of the lower quintile gives a clear picture about the justice of the distribution of consumption in the community. If this share is close to 20% it indicates that there is fair distribution, while if it is lower than 20% it means that there is no justice in the consumption distribution. Table (1) and Figure (1.3) shows that the share was low and stable during the period 1998-2007. Again, the data reveals that the situation is better among households headed by women in comparison to households headed by men.

Target 1.B: Achieve full and productive employment and decent work for all, including women and young people.

Employment to population ratio is lower in Gaza Strip, among women, and in Refugee Camps.
This goal is not expected to be achieved by 2015

ata in Table (1) reveals that the employment to population ratio followed a stable trend during the period 1996-2007. The ratio was higher in the West Bank than in Gaza Strip, and higher among men in comparison to women, and higher in rural and urban areas than in refugee camps. Also, the ratio declined after 2000 in contrast to the period before 2000. From Figure (1.4) it is clear that the ratio is correlated to political situation: before 2000 it was increasing, while during the difficult period of 2000-2002 it decreased. After 2002 it started to increase on line with the relative improvement in the political situation.

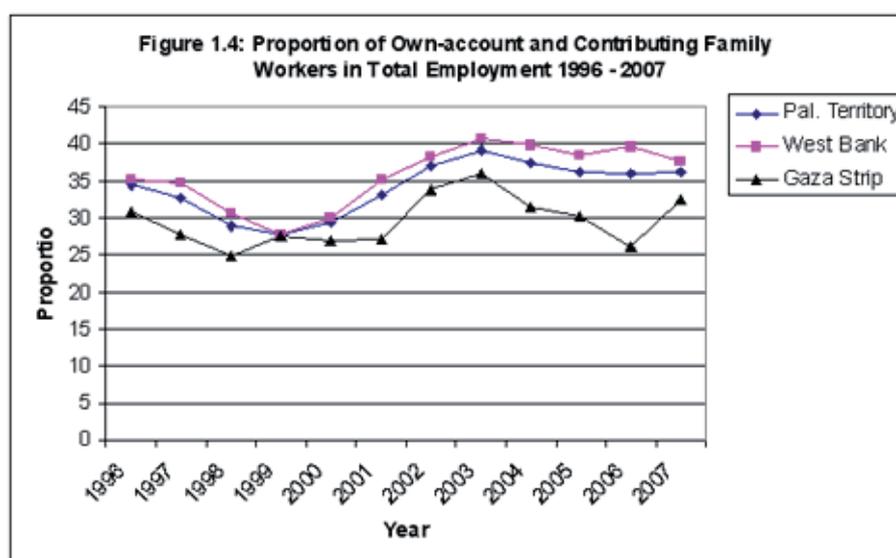


Providing a working opportunity does not mean an escape from the poverty cycle. More than 35% of workers are poor.

Available data indicates that more than 35% of the employed persons were poor in 2006 and 2007. This emphasizes the need for a wage policy that guarantees wages that moves employees over the poverty line.

Employed females contribute more than employed males to the household expenditure.

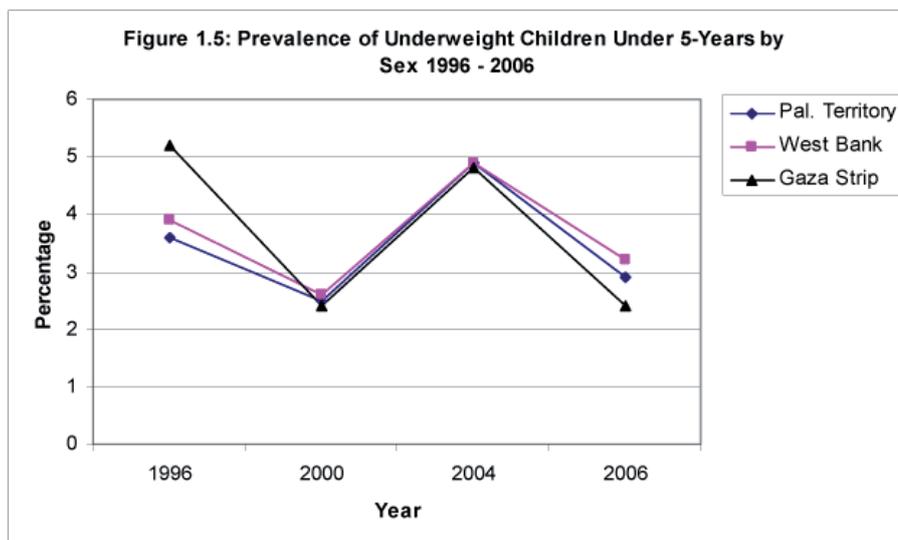
Wage employed persons who contribute to household expenditure are higher in the West Bank than in Gaza Strip, and wage employed women contribute more than men in the household expenditure. Also, wage employed persons in rural areas contribute more than those in urban areas and refugee camps. The contribution in household expenditure of employed persons in refugee camps is significantly lower than rural and urban areas. (see Figure (1.5)).



Target 1.C: Halve, between 1990 and 2015, the proportion of people who suffer from hunger.

Females are more subject to hunger than males in the Palestinian Population. This goal can be achieved with few additional efforts.

Under weight prevalence among children can be used as a good indicator for measuring poverty. This indicator can be used as an alternative to the amount of calories that a child consumes due to difficulties in obtaining data about calorie consumption. Data in Table (1) indicate that the percentage of underweight among children in the Palestinian Territory is very low, less than 5.0% during the period 1995 - 2006, with differences between males and females in favor of males. Also, the rate in rural areas is higher in comparison to urban areas and refugee camps. The gender and place of residence should be taken into consideration when planning to solve this problem.



Challenges:

There are many challenges facing the achievement of this goal, such as the uncertainty of the peace process, the continuous increase of poor, the continued closure, food insecurity among a wide segment of the Palestinians, prevalence of nutrition diseases among under-five children, moving developmental aid to relief, high population growth rates, limited labor market, the demographic structure of the Palestinian population --- half of the population is less than 15 years old, food security in terms of quantity and quality for the poor groups, absence of a comprehensive welfare system, wide segment of unskilled labor force, and land confiscation by the Israelis deprives a wide segment of Palestinians of their income sources.

Strengths:

In spite of the challenges facing the combat of poverty in Palestine, there are a lot of opportunities which can help in decreasing poverty rates. Among these strengths: the absorption by the public sector of a large number of employees, continuous donor funding of the PNA budget and the NGOs which employ a large number of employees, ability of the Palestinians to cope with the changes, the planning policies of the PNA that take into consideration combating poverty, commitment of the international organizations to provide food for the needy, continuation of UNRWA in providing its services to the refugees, and the coordination among the UN agencies in the Palestinian Territory increases the efficiency of their support.

Recommendations:

The following recommendations can help in combating poverty in the Palestinian Territory:

- Adoption of population policies by the government
- Developing a national strategy for fighting poverty, taking into account increasing the coverage of humanitarian assistance, and building the social security network.
- Developing plans to solve the unemployment problem
- Providing suitable infrastructure for education, health, transportation, energy, etc, and skilled cadre.
- Developing strategies for food security under exceptional situations.

Goal 02



Achieve Universal Primary Education

Goal 2: Achieve universal primary education.

Available data indicate that almost all children of primary education age are enrolled in schools. If the trend continues in this manner, then the goal will be achieved before 2015.

Since 1994, significant accomplishments, horizontally and vertically, were achieved in education: hundreds of new schools were constructed in all localities, thousands of teachers were recruited, and a modern Palestinian curriculum was prepared for all grades in general education, with a main part of it related to information technology. These accomplishments resulted in increasing the enrollment rates, especially among females.

Table 2.1: Education Indicators, 1995 - 2007

Indicator	Year*								
	1995	1997	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
2.1 Net enrolment ratio in basic education	87.5	87.9	91.7	92	91.3	89	87.5	83.9	..
2.2 Proportion of pupils starting grade 1 who reach last grade of primary school	98.3	97.2	99.3	99.4	99.4	99.4	99.4
2.3 Literacy rate of 15-24 year-olds, women and men	96.7	97	98.7	98.7	98.9	99.2	99.1	99.1	..
Additional Indicators									
Gross enrollment rates in Basic Education	96.8	..	96	95.2
Drop out Rates in Basic Education									
Males	..	2.13	1.75	0.94	0.85	0.8	0.85
Females	..	1.57	1.12	0.63	0.64	0.54	0.58
Growth of Number of Schools	1,474	1,611	1,853	2,006	2,109	2,192	2,277	2,430	..

..: Means data is not available

* For indicators 2.1, 2.2 and additional indicators, the year refers to end of the scholastic year, i.e., 1995 means the scholastic year 1994/1995.

Target 2.A: Ensure that, by 2015, children everywhere, boys and girls alike, will be able to complete a full course of primary schooling.

Net enrollment in Basic Education:

The net enrollment rates witnessed a significant rise since 1994 as shown in Table (2.1), but we should take into account that the decrease in the rate in the most recent years may be because of the population estimates which depend on the 1997 census which is relatively old, in addition to an increase in drop out rates during Al-Aqsa Intifada since many pupils left schools due to the Israeli measures. However, when inspecting the enrollment rates from the household surveys, it is found that these rates are too high (Table 2.3). This finding supports the assumption about population estimates. On the other hand, the data reveals that Palestine reached full gender equity in terms of enrollment in basic education.

In spite of these achievements, a question arises about the quality of education provided in Palestine. The international exams for evaluation of the learning skills of pupils at basic stage indicate that Palestine ranks among the lowest in comparison to other countries (see Table 2.2)

Table 2.2: Comparison between educational achievement in Arabic Language and Mathematics in 1999/2000 and 2004/2005 studies (Grade 4 – Basic education)

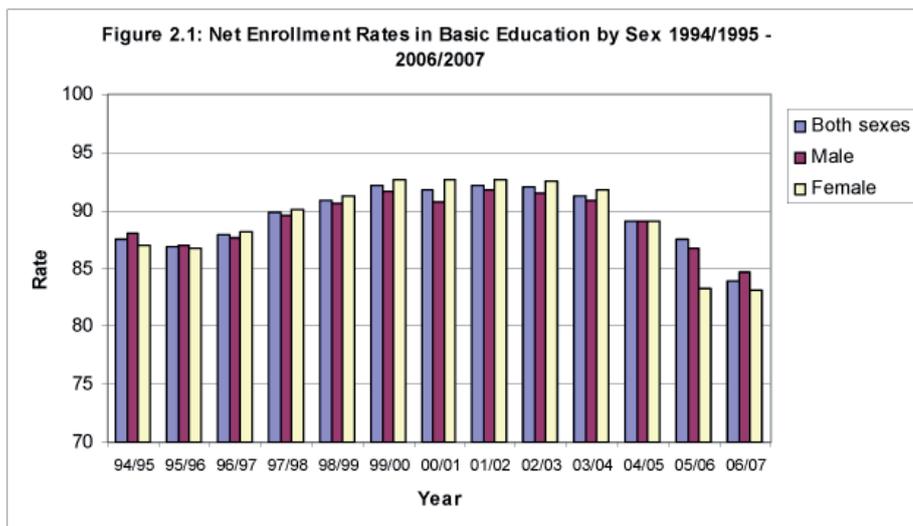
Indicator\Study	Education for All 1999/2000	National Assessment 2004/2005	Education for All 1999/2000	National Assessment 2004/2005
	Mathematics		Arabic Language	
Average achievement	38.5	26	53.9	53.7
Pass Rate	29%	11%	56.8%	58.6%

Source: Ministry of Education and Higher Education. Mid-Term Assessment of Education for All in Palestine 2007. Ramallah - Palestine.

Table 2.3: Age Specific Enrollment Rates from the Impact of Israeli Measures Survey on Living Conditions of Palestinian Households (October 2005)

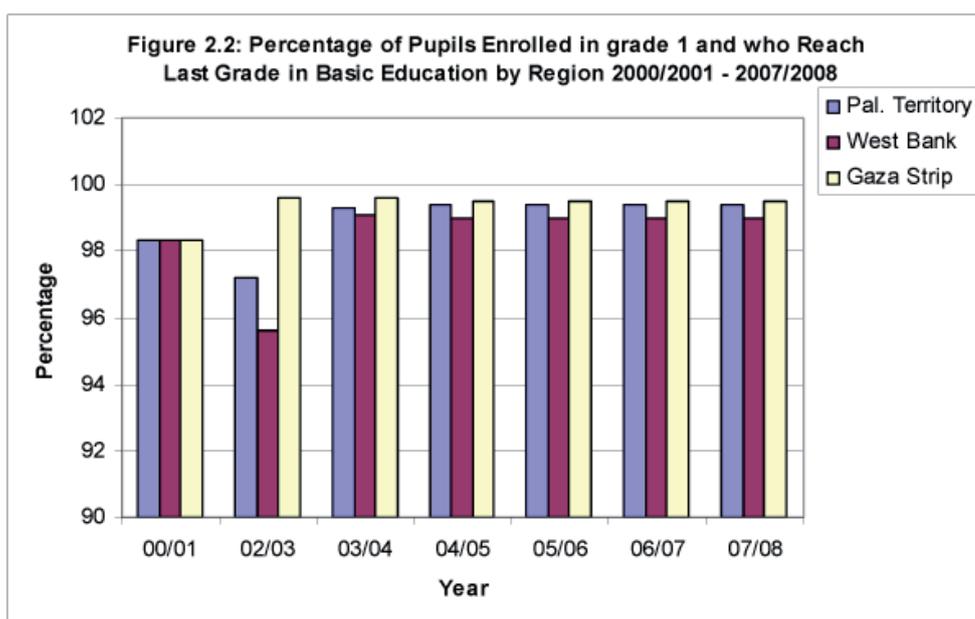
Age in Years	Males	Females	Both Sexes
6	95.5	96.1	95.8
7	98.8	99.3	99.1
8	98.8	99.8	99.1
9	100	99.2	99.6
10	98.9	100	99.4
11	98.4	100	99.1
12	98.9	99.3	99.1
13	98.2	98.7	98.5
14	94.8	95.3	95.1
15	92.6	95.9	94.2
Basic Stage (6 – 15 years)	97.5	98.4	97.9
16	81.5	88.2	84.5
17	74.5	82.6	78.4
Secondary Stage (16 – 17)	78.0	85.4	81.5
Grand total (6 – 17)	87.8	91.9	89.7

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics. Impact of Israeli Measure Survey on the Living Conditions of Palestinian Households (October 2005). Ramallah - Palestine.



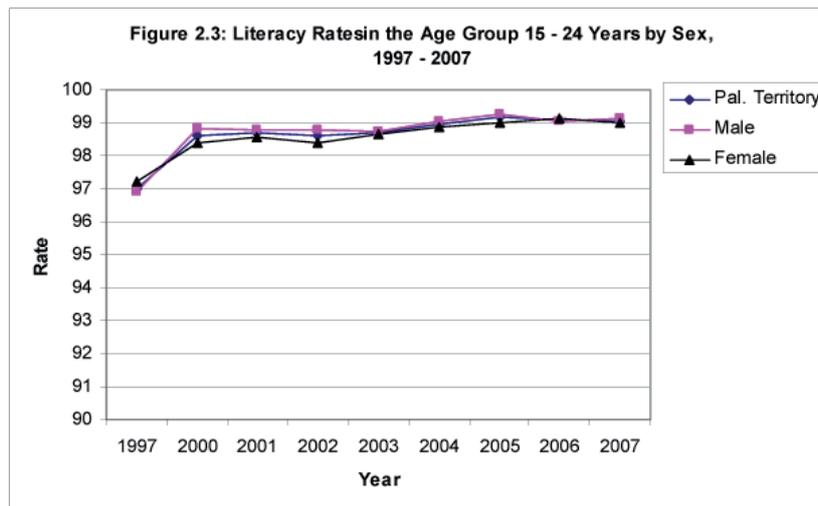
Percentage of Pupils enrolled in Grade 1 Who Reach the Last Grade in Basic Education:

Data in Table (2.1) reveals that since the scholastic year 2000/2001 the rates of continuation in the Basic Educational stage is high (almost 100%). These rates are similar in West Bank and Gaza Strip. Therefore, this goal is already achieved in Palestine.



Literacy Rates among Individuals 15 – 24 Years Old:

The literacy rates in the age group 15 - 24 years is close to 100%; the rate is high in both West Bank and Gaza Strip and among males and females. Therefore, this goal is achieved.



Repetition and Drop out Rates in Basic Education Stage:

Repetition and drop-out rates are low in basic education; the drop out rate dropped by 50% during the period 2001 - 2006. It dropped from 1.75% for males in 2001 to 0.85% in 2006, and among females it dropped from 1.12% in 2001 to 0.58% in 2006.

Challenges:

There are many challenges facing the educational system and polices, including the maintenance of continuous high enrollment of all children of educational age, especially those with special needs, providing education for remote areas, continuation of international support to education, promotion of the coordination mechanisms among the providers of education (government, private sector, UNRWA), activation of Child Law and all related laws, including children's needs in the strategic and developmental plans, upgrading the qualifications of teachers, and developing the treatment programs for children to make them ready for facing the daily challenges.

Strengths:

The main strengths in the education area are the government commitment to the Education for All project, participation of Palestine in the International Program for assessing educational achievement, availability of large number of national holders of university degrees which can be recruited in the education sector, the commitment of donors' community to support the education sector, availability of national curricula, and availability of clear plans and strategies for education.

Recommendations:

- Continuation in providing free basic education
- Reviewing and developing the Palestinian Curricula specially for the basic stage
- Work on keeping the high enrollment rates including children with special needs
- Continuation in construction of new schools to meet the natural increase in children
- Keeping equal enrollment opportunities in education for both sexes
- Improving the quality of education, especially in the basic stage
- Increase interest in vocational education and training
- Increase cooperation between the education providers
- Conducting specialized studies about illiteracy to help in putting plans for fighting this phenomenon

Goal 03



Promote Gender Equality and Empower Women

Goal 3: Promote gender equality and empower women.

In spite of the achievements in the area of gender equity at the national level, the Israeli measures still violate Palestinians human rights: assassinations, the annexation wall, arrests, closures, and other measures. Women occupy high level decision making positions (ministers and legislative council members), the Ministry of Women's Affairs was established, and gender units were created in all ministries to enable monitoring gender equity. However, full equity is not yet reached.

Table 3.1 : Goal 3 Indicators, 1995 - 2008

Indicators	Year*								
	1995	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2007	2008
3.1 Ratio of girls to boys in education									
Basic	94.7	95.3	96.7	97.8	98.1	97.7	98.2	98.2	98.3
Secondary	83.5	86.4	94.2	103.9	109	106.7	110	112.5	113.3
Higher Education	86.9	77.6	80.1	87	91.9	98	111	116.2	117.0
3.2 Share of women in wage employment in the non-agricultural sector	14.5	15.6	12.3	13.6	17.2	18.0	17.2	17.1	..
3.3 Percentage of seats occupied by females in the Legislative Council		5.7	5.7	5.7	5.7	5.7	12.9	12.9	12.9

..: Means data not available

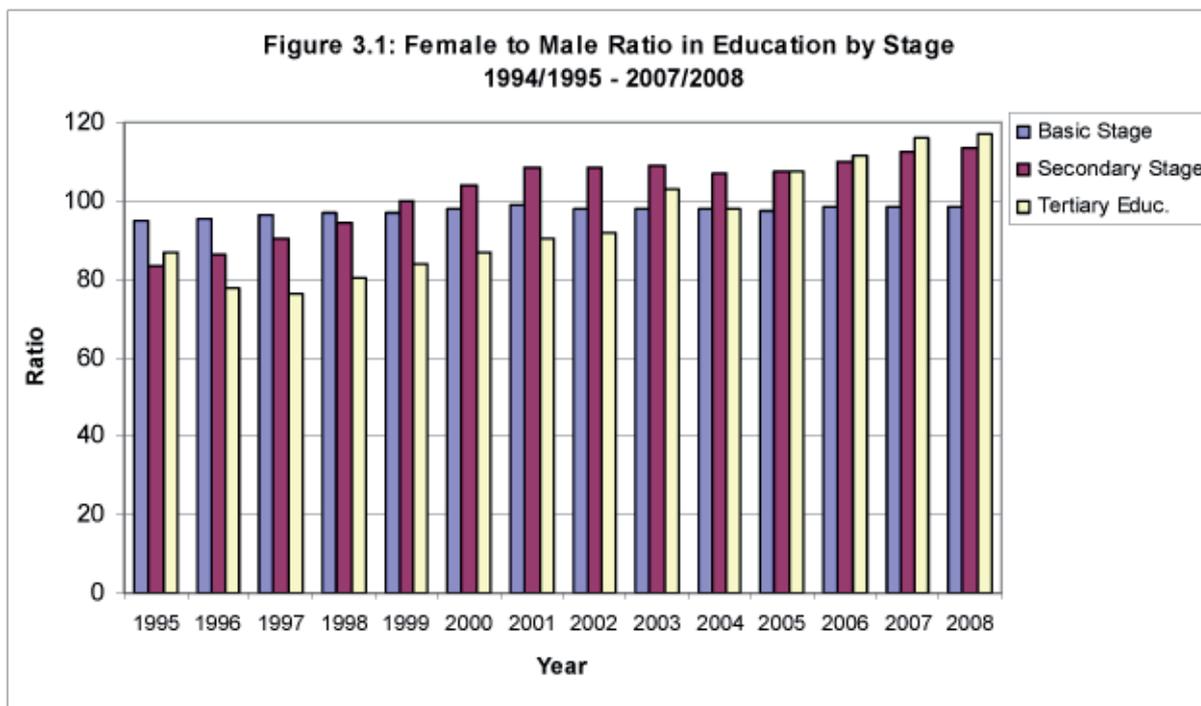
* For education indicators, the year means the end of the scholastic year; for example, 1995 means 1994/1995.

Target 3.A: Eliminate gender disparity in primary and secondary education, preferably by 2005, and in all levels of education no later than 2015.

Gender Equity in Education:

Gender equity in education is achieved in Palestine, but one should deal cautiously with the figures because they might hide some information, especially for higher education.

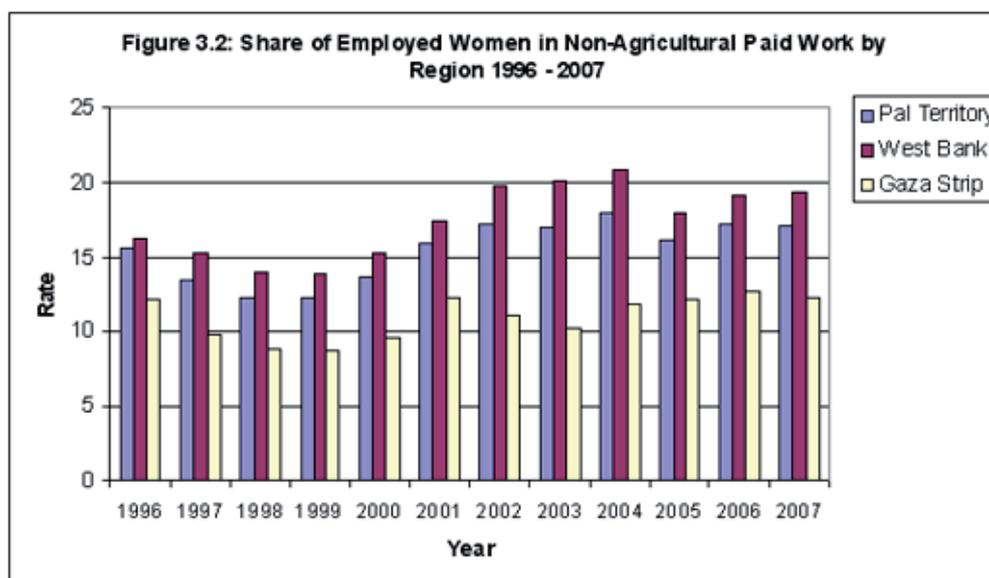
Female to male ratio in education is used as an indicator for measuring inequality between men and women in education. This ratio is high especially in secondary and tertiary education as shown in Table (3.1). The data indicates that there is a problem in male enrollment, which might reflect the high drop out rates among males because they leave school for work to help their families cope with the serious deterioration of the economic situation in Palestine. For higher education, because the figures might not reflect the real status, since there is more opportunity for males than females to enroll in universities abroad. In general, we can say that gender equity in education is achieved.

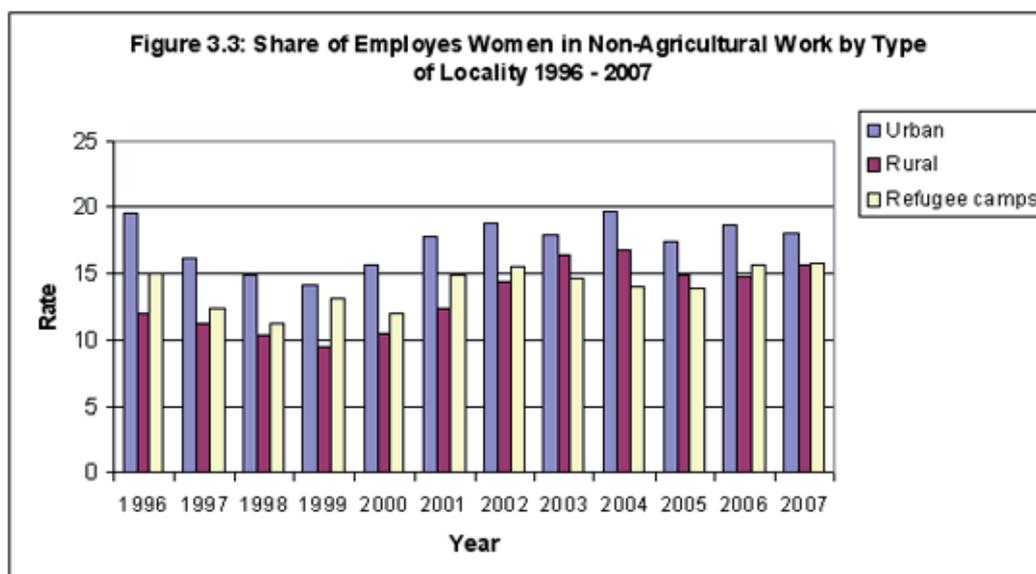


Share of Women in Non-Agriculture Paid Work:

Almost all women working in non-agriculture are paid workers.

The percentage of women share in non-agriculture paid work ranged between 12.3% and 18.0% during the period 1995-2007, the lowest share was in 1998 (12.3%) and the highest was in 2004 (18.0%); as seen from Table (3.1) above this percentage is close to 100%. This ratio is higher in the West Bank than in Gaza Strip, and it is slightly lower in rural areas in comparison with urban areas and refugee camps (see figures 3.2 and 3.3). In spite of these abstract figures, it is important to compare wage rates between women and men, since women's work is, in general, normally restricted to special occupations with lower wages.





Women's Political Participation:

Women's participation in decision making and legislative positions is still low.

Women's participation in decision making and legislative positions is too low in comparison to men. In the 1996 legislative council elections women succeeded to win only 5.7% of the seats in the council, while this percentage increased to 12.9% in the 2006 elections. There are many constraints against women's participation in positions of leadership, such as social and cultural customs, and the educational background of women.

Challenges:

There are many challenges facing the achievement of gender equity, including the unstable political situation, need for implementation of laws and legislations that organize women's rights, increasing the opportunity for women to enroll in all fields of education to open opportunities for them to compete for high ranked positions in the government, the assurance of a gender sensitive governmental budget, removing the classical view towards women, providing special training for potential women candidates for occupying decision making positions especially in local government councils, and providing accurate data that reflect the real inequality between men and women.

Strengths:

There are many opportunities that can be seized to empower women in public life, among these the government adoption of women's rights through laws and legislation, the availability of the Women's Affairs Ministry, availability of many active organizations in the area of woman rights, the availability of financial support to projects which contribute in enhancing equality between women and men, the increase in public awareness towards women's rights, the national education curriculum which encourages equality between both sexes, and the spread of higher education institutions in almost all governorates which opens the door for women to enroll in higher education.

Recommendations:

1. Conducting in-depth studies about gender inequality to understand the real reasons that prevent full gender equity.
2. Reviewing the current laws and legislations to remove any articles preventing gender equity.
3. Institutionalization of gender issues through mainstreaming them in planning
4. Ensure regular Palestinian participation in regional and international projects which support gender equity
5. Increase governmental support to job generation projects for both sexes

Goal 04



Reduce Child Mortality

Goal 4: Reduce child mortality

The current trend of child mortality rates indicates that the goal of reducing child mortality rates by two-third by 2015 will not be achieved.

The requirements for reducing child mortality rates like funding, poverty reduction, and providing medicine and vaccines, depend highly on the political situation, in addition to other factors which can be controlled by the government and people, like effective planning, increasing the awareness about reproductive health, vaccination campaigns, natural breast feeding, and others. Therefore, it will be difficult under the current situation in the Palestinian Territory to predict that this goal will be achieved by 2015.

Table 4.1: Indicators of Goal 4

Indicator	Period			
	1990-1994	1995 - 1999	1999 – 2003	2005-2006
4.1 Under-five mortality rates	33.2	28.7	28.3	28.2
4.2 Child mortality rate	27.3	25.5	24.2	25.3

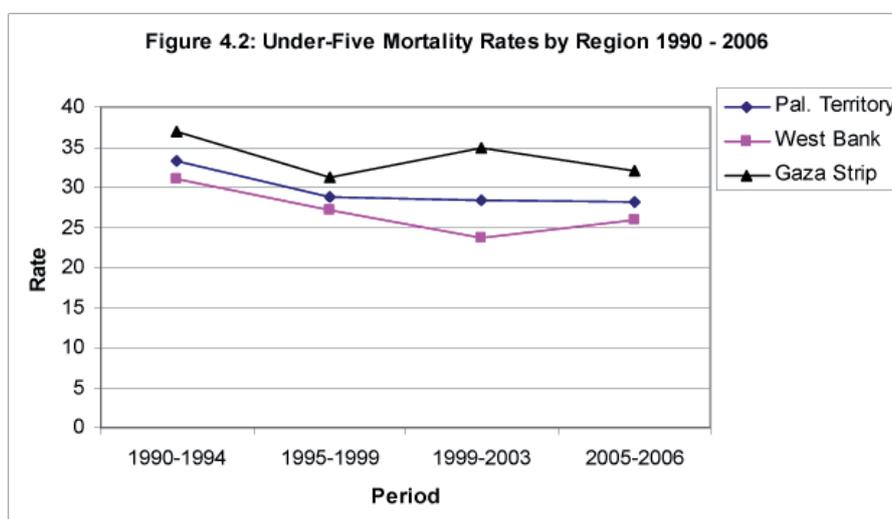
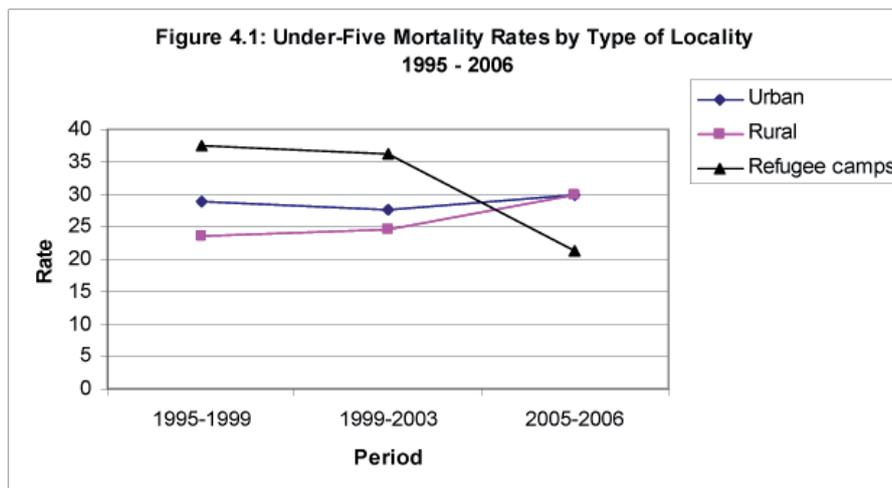
Indicator\Year	1996	2000	2004	2006
4.3 Proportion of 1 year-old children immunized against measles	49	92.7	95.2	96.8

Target 4.A: Reduce by two-thirds, between 1990 and 2015, the under-five mortality rate.

Under-five mortality rates:

Since 2003, refugee camps witnessed the fastest decrease in under-five mortality rate in comparison with urban and rural areas. If the overall trend continues at the same rate the goal will not be achieved by 2015.

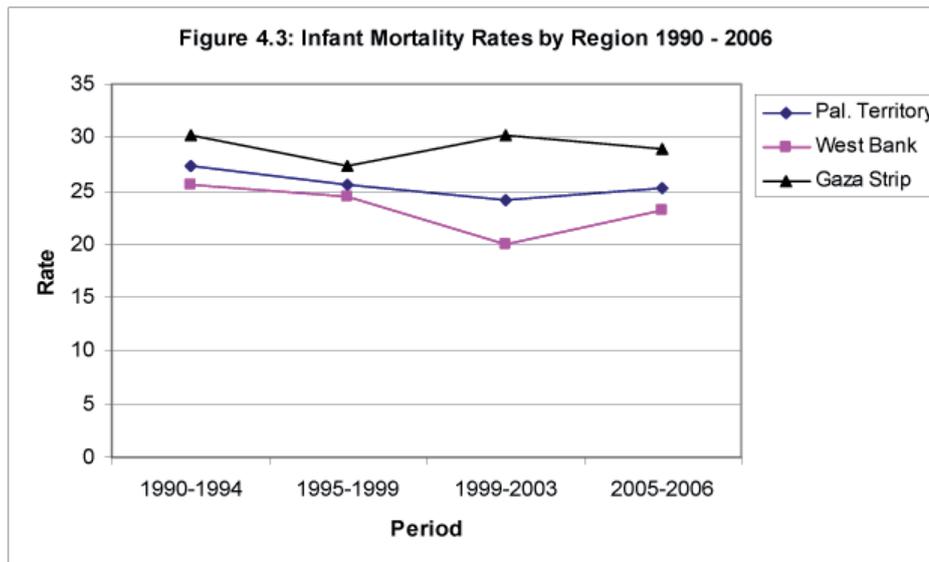
The available data indicate that the under-five mortality rate is lower than many Arab countries, and ranked as the fourth fastest country among the Arab countries in reducing this rate from 1990 to 2003, after Egypt, Oman, and Libya (ESCWA: MDGs in the Arab Region, 2003). The rate decreased from 33.2 cases per 1000 child during 1990-1994 to 28.2 cases during the period 2005-2006. The rate in Gaza Strip is higher in comparison to the West Bank; during the period 2005-2006 the rate was lower in refugee camps in comparison to urban and rural areas, while it was higher during the previous period.



Infant Mortality Rate:

Infant mortality rate is higher in Gaza Strip than in West Bank.

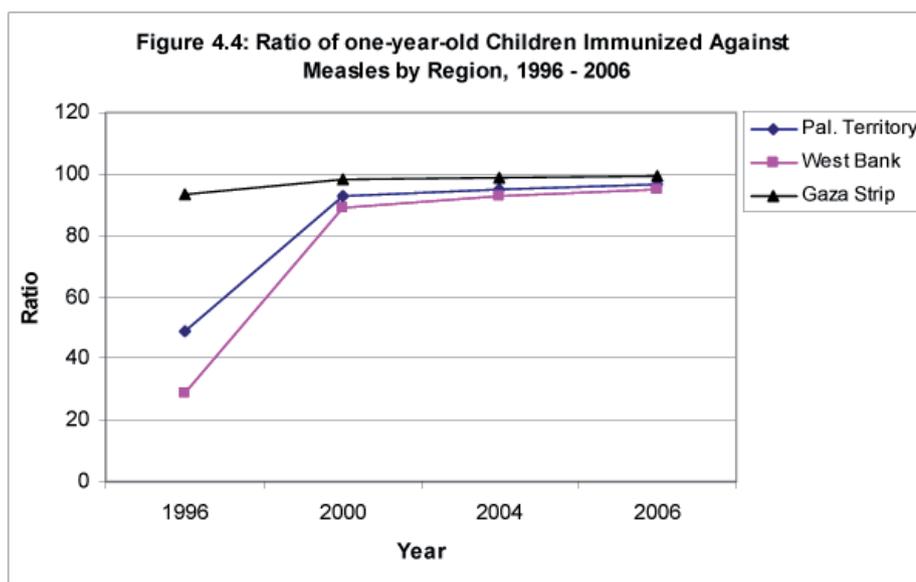
Infant mortality rate decreased from 27.3 cases per 1000 infants during the period 1990 - 1994 to 25.3 cases during 2005 - 2006, with some differences between West Bank and Gaza Strip; it is higher in Gaza Strip, and higher among males than among females. According to the current rate of decline, it is not expected to achieve the goal of reducing the rate by two-thirds by 2015.



One-year-old Children Immunized against Measles:

Immunizing all one-year-old children against measles is an achievable goal by 2015

The available data reveals that almost all one-year-old children are immunized against measles. Data in Table (4.1) show that the percentage of immunized children increased from 49.0% in 1996 to 96.8% in 2006. The percentage is high in both West Bank and Gaza Strip, and for all types of localities (urban\rural\refugee camps). If the immunization rates continue in this trend, it will be possible to achieve the goal by 2015.



Challenges:

There are several challenges facing the achievement of this goal, among these the assurance of sufficient budgets for the health sector, increasing awareness at the household level about child nutrition and best health practices, coverage of health services, including pregnancy services, in all localities, and improving the coordination mechanisms among health providers (public sector, UNRWA, NGOs, and private sector).

Strengths:

The main strengths in the health sector are the continuous donor support for the health sector, the accumulative gained experience by health teams in working under exceptional conditions, and coverage of all children less than three-years old through free government health insurance.

Recommendations:

1. Inclusion of mother and child health polices in the governmental plans
2. Strengthening the partnerships among all health services providers
3. Spreading health care centers in all localities
4. Increasing the awareness campaigns about child health
5. Providing accurate and up-to-date statistics about mortality and its causes

Goal 05



Improve Maternal Health

Goal 5: Improve maternal health

Target 5.A: Reduce by three quarters, between 1990 and 2015, the maternal mortality rate.

Maternal mortality:

The available statistics about maternal mortality is very limited due to several reasons, for example, inaccurate data reported by the health centers, the need for costly surveys required for measuring this indicator, and the lack of national expertise to estimate the maternal mortality rate. The PCBS estimated this ratio as 70-80 cases per 100,000 deliveries from the Demographic Survey 1995.

Births attended by skilled health personnel:

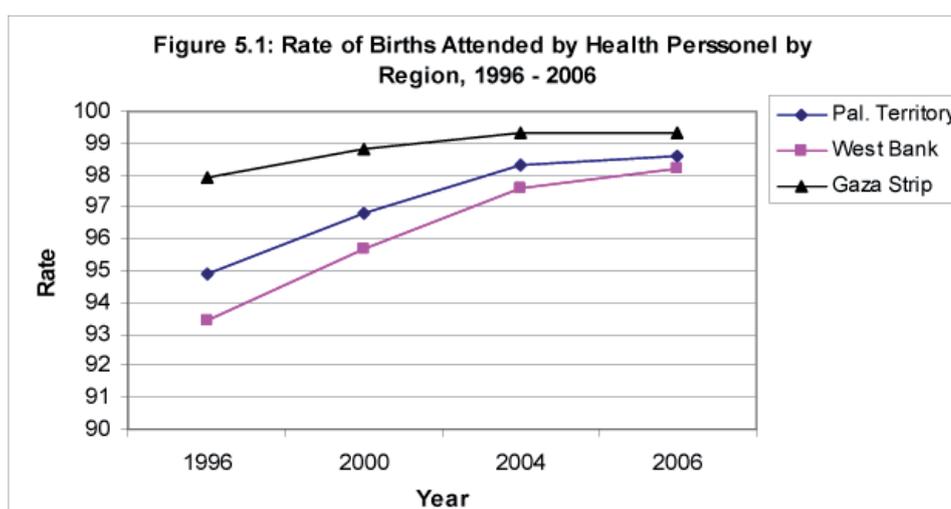
Almost all births in the Palestinian Territory are attended by health personnel.

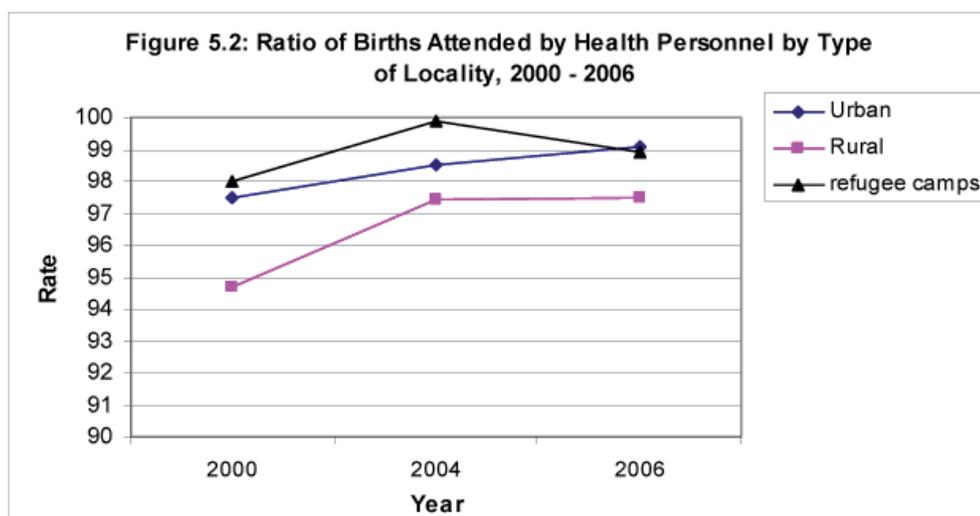
From Table (5.1), we notice that almost all births are attended by health personnel; during the period 1996 - 2006 the ratio increased from 94.9% to 98.6%. Therefore, it can be said that this goal is already achieved, and the need is to maintain this achievement.

Table 5.1: Rate of Births Attended by Health Personnel by Region and Locality Type, 1996 - 2006

Year	Region			Locality Type		
	Palestinian Territory	West Bank	Gaza Strip	Urban	Rural	Refugee Camps
1996	94.9	93.4	97.9
2000	96.8	95.7	98.8	97.5	94.7	98
2004	98.3	97.6	99.3	98.5	97.4	99.9
2006	98.6	98.2	99.3	99.1	97.5	98.9

.. :Means data not available





Target 5.B: Achieve, by 2015, universal access to reproductive health.

Contraceptive prevalence:

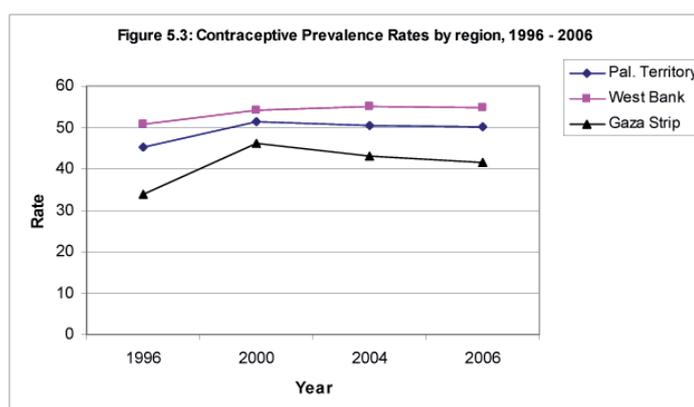
During the last ten years, a slight increase occurred in the contraceptive prevalence rate. The rate increased from 45.2% in 1996 to 50.2% in 2006, with significant differences between the West Bank and Gaza Strip; the rate is higher in the West Bank. As shown in Table (5.2) the rate has been almost stable since 2000 at around 50%. From the PCBS surveys, there are different reasons for not using contraceptive tools including ideological, social, desire for more children, fear of side effects, and the lack of trust in these tools.

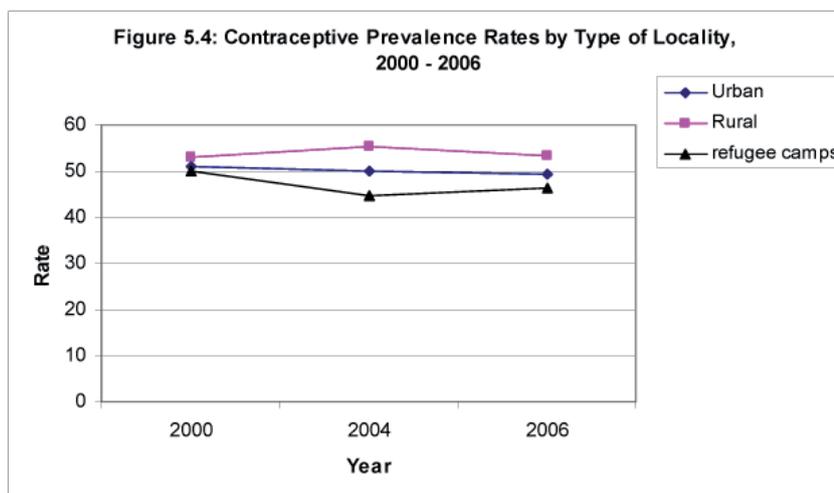
The data reveals that this goal will not be achieved by 2015.

Table 5.2: Contraceptive Prevalence Rates by Region and Locality Type, 1996 – 2006

Year	Region			Locality Type		
	Palestinian Territory	West Bank	Gaza Strip	Urban	Rural	Refugee Camps
1996	45.2	50.7	33.9
2000	51.4	54.3	46.1	51.1	52.9	50.1
2004	50.6	55	43	50	55.3	44.6
2006	50.2	54.9	41.7	49.3	53.4	46.4

.. : Means data not available.





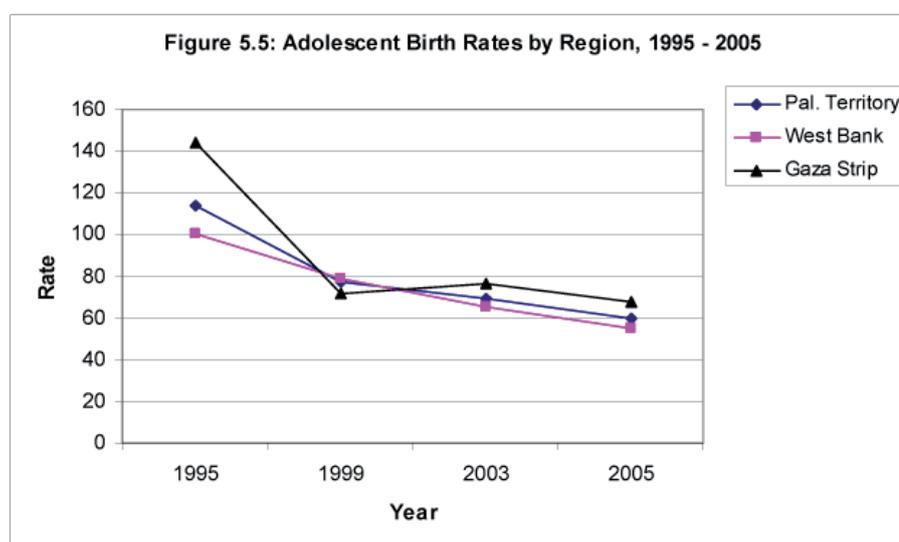
Adolescent birth rate:

During the last ten years a significant decrease incurred in the adolescent birth rate.

The adolescent birth rates witnessed a significant decrease during the period 1995-2005 as shown in Table (5.3). The rate decreased by about 48% during this period, with clear differences between the West Bank and Gaza Strip, where the rate of decrease was higher. It decreased from 114 births per 1000 adolescents to less than 60 in the West Bank, and from 144 to 67.4 births in Gaza Strip.

Table 5.3: Adolescent Birth Rates by Region, 1995 – 2005

Year	Palestinian Territory	West Bank	Gaza Strip
1995	114.0	100.0	144.0
1999	77.0	79.0	72.0
2003	69.4	65.2	76.4
2005	59.8	55.2	67.4



Antenatal care coverage:

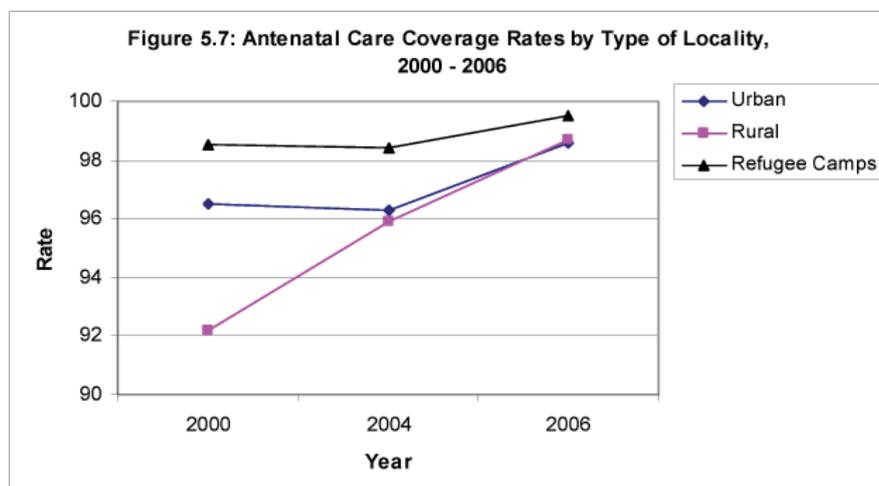
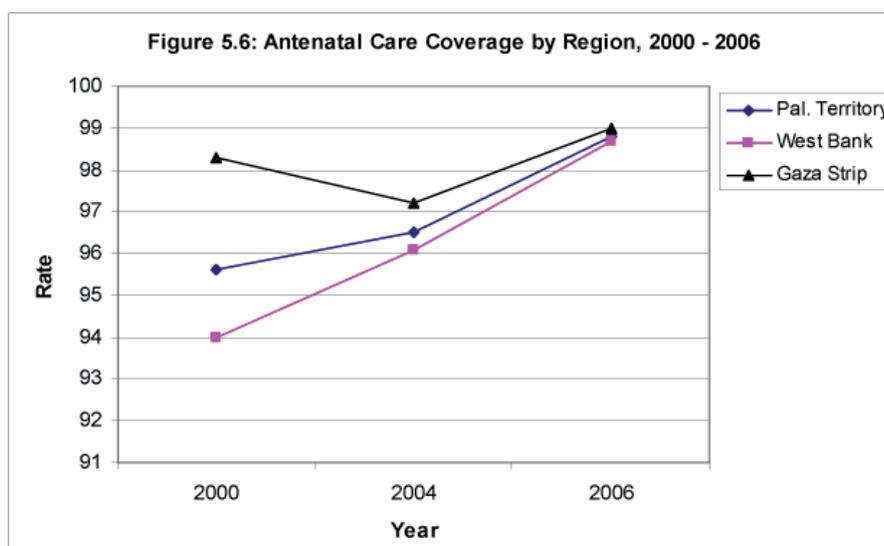
Almost all pregnant women receive antenatal care.

As shown in Table (5.4), it is clear that all pregnant women in the Palestinian Territory receive antenatal care at least one time during their pregnancy. The rate increased from 95.6% in 2000 to 99% in 2006. The rate is high in both the West Bank and Gaza Strip and in all locality types (urban/rural/refugee camps). Therefore, we can say that this goal is achieved.

Table 5.4: Antenatal Care Rate by Region and Locality Type, 1996 -2006

Year	Region			Locality Type		
	Palestinian Territory	West Bank	Gaza Strip	Urban	Rural	Refugee camps
2000	95.6	94.0	98.3	96.5	92.2	98.5
2004	96.5	96.1	97.2	96.3	95.9	98.4
2006	98.8	98.7	99	98.6	98.7	99.5

... : Means data not available



Unmet need for family planning:

There is not enough data available for this indicator; the only available data, for 2006, indicate that 12.4% of females cannot access family planning facilities, with slight differences between urban areas, rural areas, and refugee camps.

Challenges:

The main challenges for achieving this goal are: insuring full access for women and children to health services, effective coordination among health services providers, availability of budgets for the health system and increasing the coverage of health insurance, enhancing the capacities of health workers, improving the registration system in the health centers to provide accurate data for statistical purposes, providing health services to localities affected by the Expansion and Annexation Wall, and developing a good planning system for the health sector.

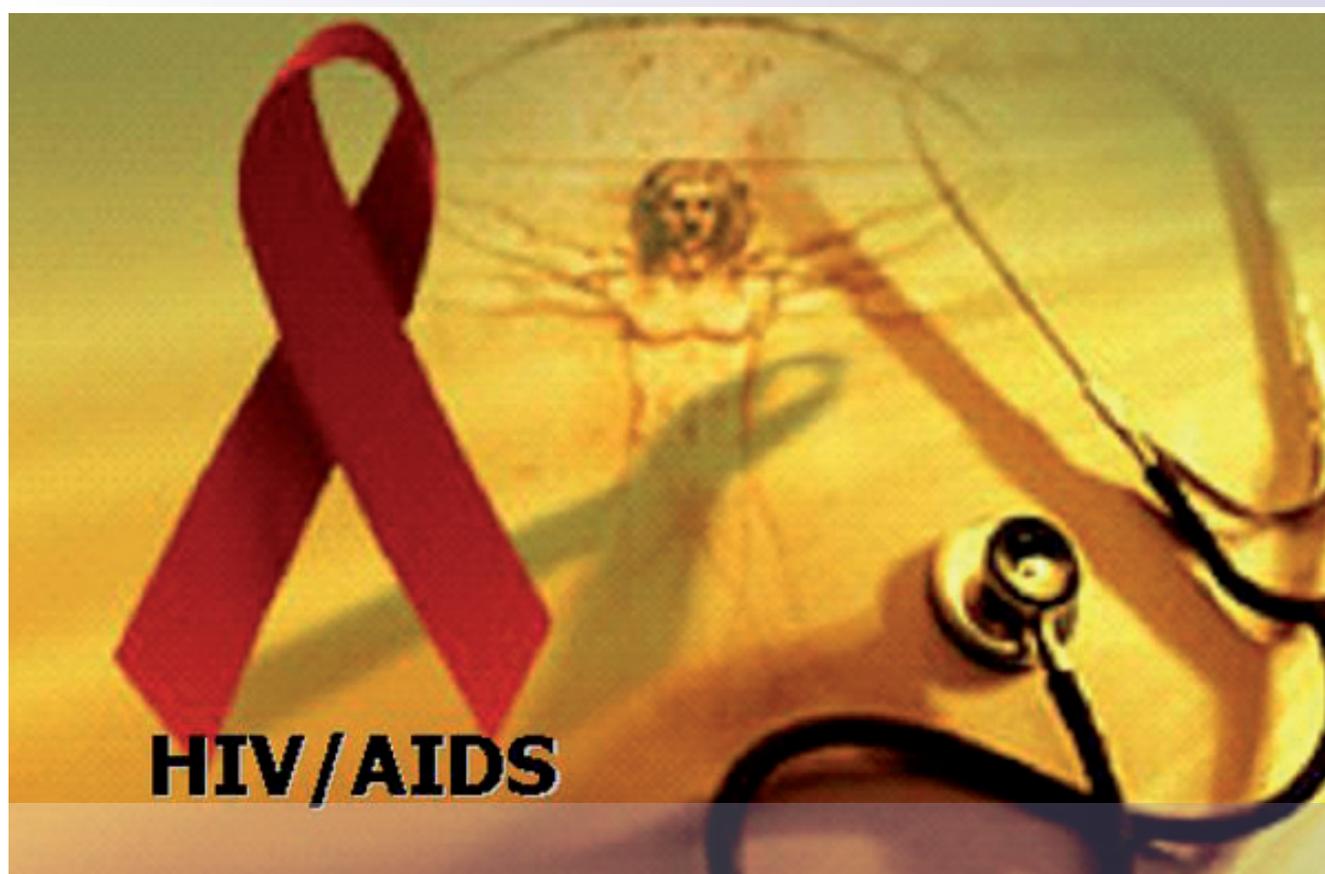
Strengths:

The main strengths are the increase in population awareness about reproductive health, considering the health sector as one main sector in the medium-term plans of the PNA including reproductive health, continuous support by donors for the health sector, and the availability of several health providers (government, NGOs, UNRWA, private sector)

Recommendations:

1. Continuation in conducting specialized health surveys by PCBS to provide time series data
2. Increase the health sector budget in the government annual budgets
3. Increase the awareness campaigns about reproductive health especially among adolescents and youth
4. Train workers at health centers on reporting accurate data, since this data is important as complementary to the data provided by PCBS
5. Conduct specialized studies about reproductive health from the available data
6. Increase the capacity building activities for health workers
7. Prepare a comprehensive health strategic plan for Palestine

Goal 06



Combat HIV/AIDS, Malaria and other Diseases

Goal 6: Combat HIV/AIDS, malaria and other diseases.

The available data about HIV/AIDS indicate that there are few reported cases in Palestine. The first reported AIDS case was in 1986. According to the Epidemic Monitoring Report of 2003 published by the Ministry of Health, there were 40 reported cases and 14 HIV cases; among the 40 AIDS cases there were 36 males and 4 females. The main causes of infection were sexual intercourse (54.5%), blood transfusions (18.2%), and the remaining were due to other reasons.

The challenge is to keep the rates low or eliminate this disease completely from Palestine, which requires exceptional efforts from all parties working in this field. Much effort has been spent on increasing the awareness about the methods of transmission of this disease. Testing blood prior to transfusion has been implemented since 1989, and for HIV since 1994; many workshops were organized about the disease and basic information about the disease is included in the Palestinian school curriculum. But the rapid change in customs and the continuous movement and contacts with other societies increase the probability of infection.

Fighting infectious diseases (Tuberculosis, Poliomyelitis, Measles, Hepatitis, Malaria):

The Ministry of Health aims to reduce to the minimum the level of spread of diseases, and it has succeeded in the elimination of all infectious diseases in the Palestinian Territory. In spite of the strict closures since 2000, the immunization programs and the early disclosure of diseases in all localities succeeded in combating infectious diseases. For a long time, there has been no reported cases of poliomyelitis or cholera or rabies or malaria in the Palestinian Territory.

Goal 07



Ensure Environmental Sustainability

Goal 7: Ensure environmental sustainability.

The environment in the Palestine faces real risks due to the extraordinary exhaustion of natural resources, and the absence of Palestinian control of their land and natural resources. The draft Palestinian constitution of 2005 confirmed the right to live in healthy and clean environment as a basic human right. But under the several challenges facing the environment it is impossible to ensure this right, and as a result it will be impossible to achieve the environment sustainability goal by 2015.

Proportion of land area covered by forest:

During the last two decades severe deterioration occurred in land covered by forests in Palestine.

The exceptional conditions the Palestinian Territory passed through since the Israeli occupation in 1967 have been reflected negatively on all means of Palestinians life, in addition to other factors like water scarcity, limited land, climate change, desertification, and Israeli measures resulting in decrease of green areas. The percentage of area covered by forest decreased from 4.5% in 1998 to 1.5% in 2007, and the reserved land for biodiversity was less than 1% in 2007.

CO2 emissions, total, per capita:

Most of the consumed energy in the Palestinian Territory is imported from Israel; all the fuel and fuel products, and 85% of the electricity are imported. There is no detailed data about CO2 emissions; the only available data is for the years 2002 and 2003. The per capita per one US \$ from CO2 emissions were 629.4 kg in 2002 and 694.4 kg in 2003.

Proportion of population using an improved drinking water source:

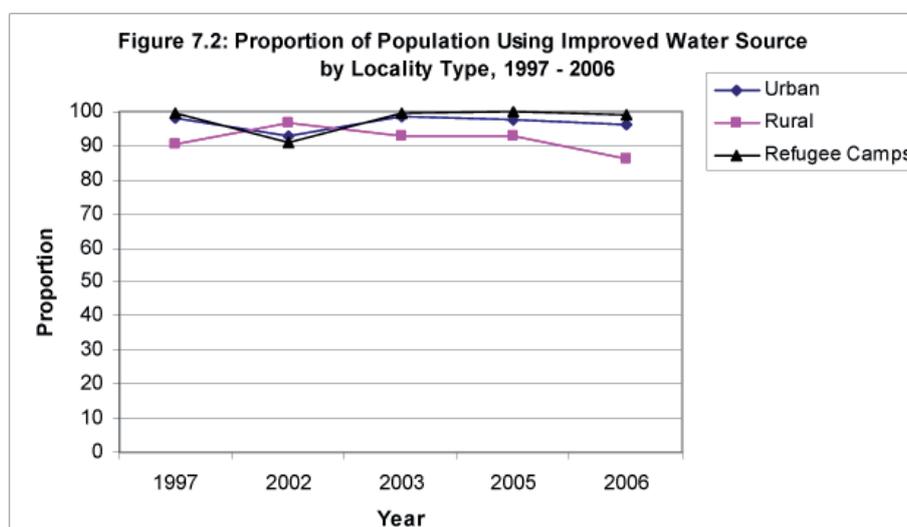
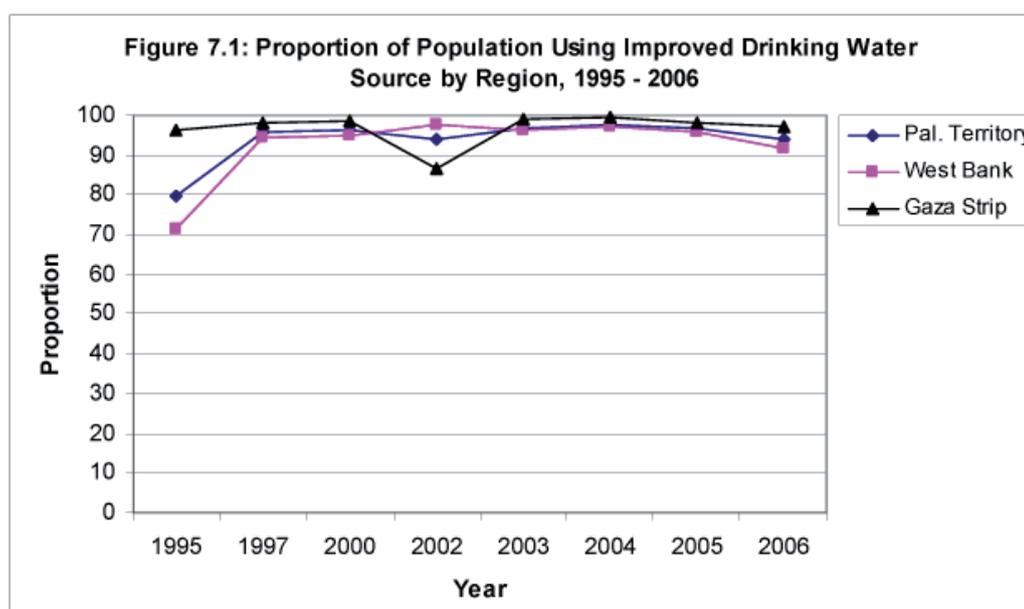
Significant improvement in connection of housing units to water and sanitation networks since 1995. However, the data may not reflect the quality of the services.

The proportion of population who use improved drinking water sources increased from 80% in 1995 to 94% in 2006 (Table 7.1), which means a decrease of about 75% in those who do not have access to improved drinking water sources during ten years. Therefore, the goal is practically achieved, but one should look at the figures with caution because the Palestinians do not have control on their water resources. This means that the water might be disconnected or reduced at any time, in addition to the fact that the quantity of water share per capita is too low, 50-70 liters per day. The situation in Gaza Strip is worse than in West Bank, where in Gaza Strip the quality of water is bad and the intensive chemical treatment of water make it not safe for drinking. In the West Bank there are many risks because many households depend on traditional water sources such as springs, rain water, and tanks, which are normally not safe sources.

Table 7.1: Proportion of Population using an Improved Drinking Water Source by Region and Locality Type, 1995 - 2006

Year	Region			Locality Type		
	Palestinian Territory	West Bank	Gaza Strip	Urban	Rural	Refugee camps
1995	79.7	71.4	96.3
1997	95.8	94.4	98.2	98	90.2	99.4
2000	96.2	94.9	98.4
2002	93.8	97.6	86.5	92.9	96.6	91
2003	97	96.1	99.2	98.8	92.9	99.4
2004	97.9	97.1	99.5
2005	96.6	95.8	98	97.7	92.8	100
2006	93.8	91.9	97.3	96	86.3	99.1

.. : Means data not available



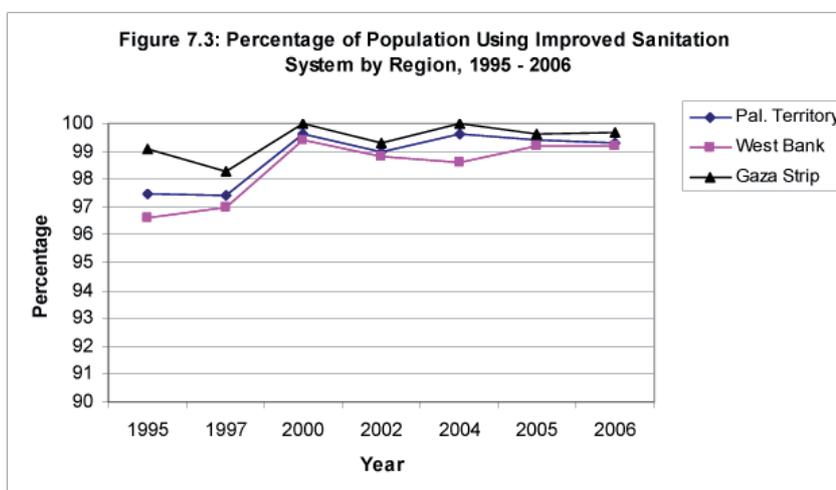
Improved sewage system:

Data in Table (7.2) indicate that almost all housing units in the Palestinian Territory are using improved sanitation systems; the percentage in 2006 exceeded 99%. The question arises about the quality of this system and its impact on the pollution of underground water, since there is no effective treating system for sewage water, which normally seeps into the ground and mixes with underground water.

Table 7.2: Percentage of Population Using Improved Sewage System by Region and Locality Type, 1995 - 2006

Year	Region			Locality Type		
	Palestinian Territory	West Bank	Gaza Strip	Urban	Rural	Refugee Camps
1995	97.5	96.6	99.1
1997	97.4	97	98.3	98.6	94.7	98.7
2000	99.6	99.4	100
2002	99	98.8	99.3
2004	99.6	98.6	100
2005	99.4	99.2	99.6	99.2	99.5	99.8
2006	99.3	99.2	99.7	99.2	99.2	100

.. : Means data not available.



Challenges:

There are many challenges facing the achievement of this goal, including the ability to keep the standard quality of water pumped through water networks and other sources of water, providing standard sanitation systems for all localities, insurance of sustainable water resources, moving the responsibility of environmental protection on all the Palestinian Territory to the PNA, protection of species against threats of extinction, providing secure housing for needy people especially in the refugee camps, providing accurate and up-to-date statistics about water and environment, and developing non-traditional water sources.

Strengths:

There are several strengths that help in improving the situation of water, environment and housing. Among these strengths the availability of water and environment authorities and Ministry of Housing and Public Works, the readiness of donors to continue their support to the water and environment sectors, the availability of water and sanitation networks in most main localities, the availability of national capacities to lead the work in these sectors, the reasonability of the prices of water supplied through networks, and the inclusion of water and environment concepts in the Palestinian curriculum which increase the awareness about these concepts among the coming generations.

Recommendations:

1. Developing national strategies for water, environment and housing sectors
2. Building the capacities of workers in water and environment sectors
3. Providing accurate and up-to-date statistics about these sectors
4. Developing laws and regulations organizing the water and environment sectors
5. Implementing the natural reserve laws and increasing their areas
6. Enhancing awareness about the environment
7. Encouraging the private sector to contribute in projects devoted to solving the water and environment problems

Goal 08



Develop a Global Partnership for Development

Goal 8: Develop a global partnership for development.

Palestine is one of the countries that are extremely dependent on donor support; continuous donor donations helped in coping with many humanitarian crises faced by the Palestinians since the outbreak of Al-Aqsa Intifada in September 2000. But the change in orientation of donations due to political changes is a main problem for developmental planning. It was clear that the donations in the 1990s contributed to institutional building of the PNA, while during the Intifada, donations were moved mostly to relief assistance.

Access to global markets:

The Palestinian economy faces many challenges; the Israeli closure is a serious problem for internal trade between the governorates because it adds additional costs on transportation which at the end increase the prices of national products and make them unable to compete with similar exported goods. On the other hand, the lack of Palestinian control on the borders impedes smooth trade with the rest of the world. The export and import procedures are complicated and add additional costs in terms of taxes for ports and harbors because of the need to wait for long periods to finalize security procedures.

The PNA has signed several trade agreements with many countries but the balance is always negative for Palestine, because imports are more than exports.

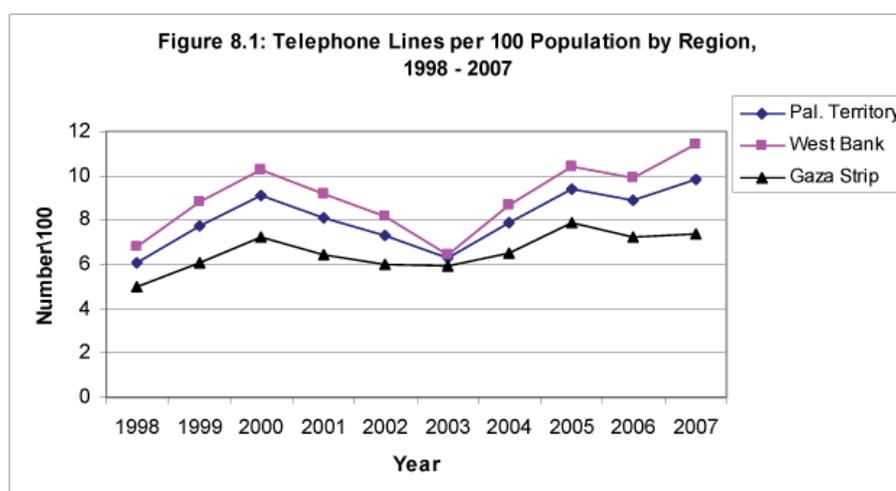
Information and communication technology (ICT):

The ICT sector in Palestine developed very fast during the last ten years, and many initiatives in this field were launched, the most important of which is the "National Strategy for Information and Telecommunication Technology," prepared in partnership with Ministry of Information and Telecommunication and the private sector, and the Palestinian Education initiative which aims to merge ICT into the formal Palestinian education system.

The telecommunication sector is one of the main potential economic sectors in Palestine, and it can accommodate many projects by the private sector. The number of telephone lines per capita increased from 6.1 in 1998 to 9.8 in 2009 (60% increase), even though the rate still low in compare to the other countries.

Table 8.1: Number of Telephone Lines per 100 Population by Region, 1998 - 2007

Year	Palestinian Territory	West Bank	Gaza Strip
1998	6.1	6.8	5
1999	7.7	8.8	6.1
2000	9.1	10.3	7.2
2001	8.1	9.2	6.4
2002	7.3	8.2	6
2003	6.3	6.4	5.9
2004	7.9	8.7	6.5
2005	9.4	10.4	7.9
2006	8.9	9.9	7.2
2007	9.8	11.4	7.4

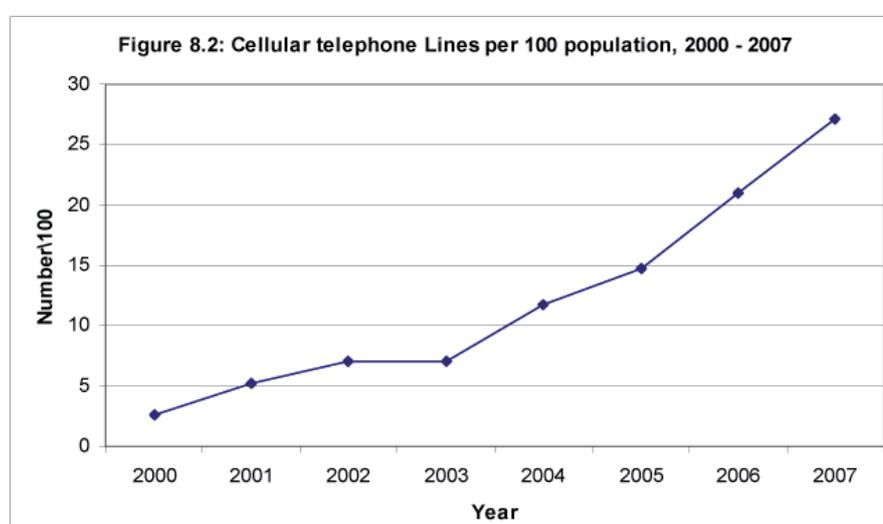


Cellular telephone:

Table (8.2) shows the growth in penetration of cellular telephone in Palestine during the period 2000 - 2007. It is clear from the table that the rate of cellular telephone per 100 capita was doubled during this period more than 10 times. It increased from 2.6 in 2000 to 27.1 in 2007. The main providers of mobile telephone services in the Palestinian Territory are the Palestinian Jawwal Company and the Israeli companies. The rate is expected to continue to increase during the coming years.

Table 8.2: Number of Cellular Telephone per 100 Population by Region, 2000 - 2007

Year	Palestinian Territory	West Bank	Gaza Strip
2000	2.6
2001	5.2
2002	7.1	5.7	9.5
2003	7.1
2004	11.8	8.6	18.8
2005	14.8	12.3	19.2
2006	21
2007	27.1

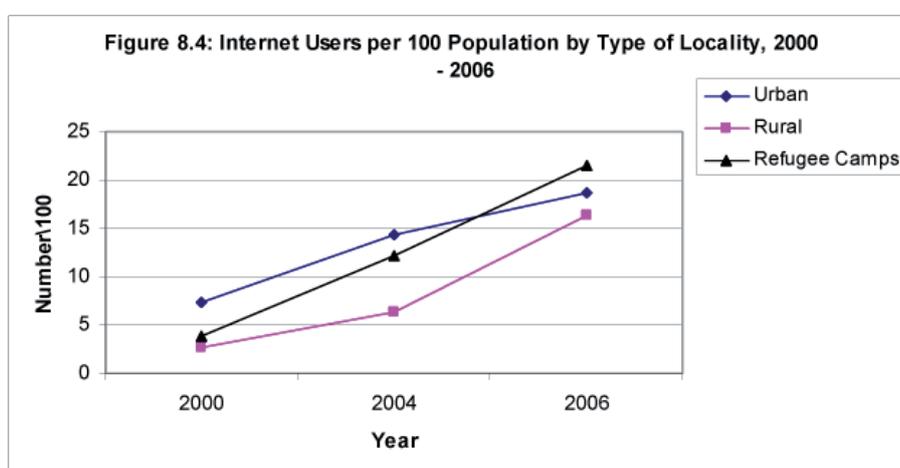
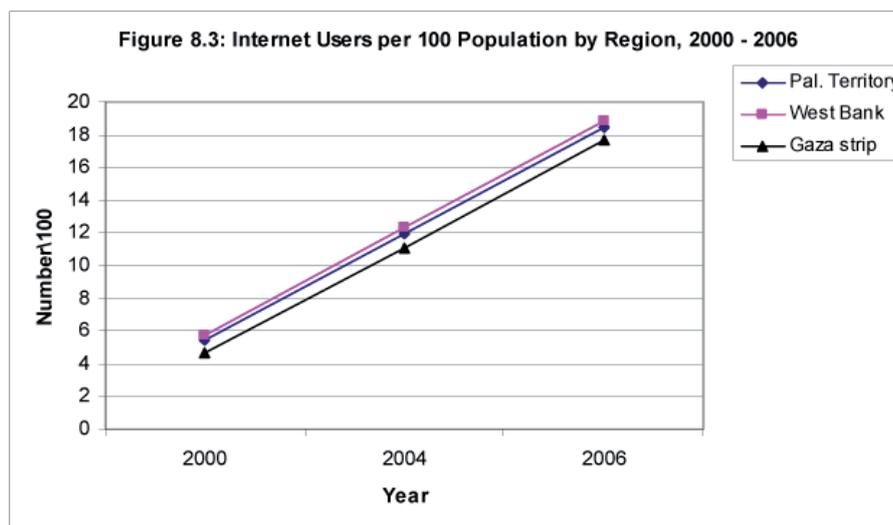


Internet access:

The availability of easy Internet access methods assisted the penetration of its usage by all population groups everywhere. The rate of Internet access increased from 5.4 per 100 population in 2000 to 18.4 in 2006. The increase was among both sexes and all localities (urban, rural, and refugee camps). In spite of this increase, the rate is still low in comparison to other countries.

Table 8.3: Internet Access Per 100 Population by Region, Gender and Locality Type, 2000 - 2006

Year	Region			Gender		Locality Type		
	Palestinian Territory	West Bank	Gaza Strip	Male	Female	Urban	Rural	Refugee camps
2000	5.4	5.7	4.7	7.9	2.8	7.4	2.7	3.9
2004	11.9	12.3	11.1	16.2	7.5	14.3	6.3	12.2
2006	18.4	18.8	17.7	23.6	13.1	18.6	16.3	21.5



Challenges:

There are some challenges facing the promotion of the benefits from ICT technologies in Palestine, such as assuring continuation of donor support for development, smooth access to international markets, continuation of financial support to social and education sectors, removing the constraints on goods movement inside and outside Palestine, promotion of local capacities in manufacturing, availability of accurate statistics, and the unstable political situation.

Strengths:

The main strengths are the continuous donors support, the accumulative local expertise, and the availability of strategies and initiatives in the field of ICTS.

Recommendations:

1. Strengthening the infrastructure of industry and transportation
2. Spending developmental support in development and not moving it for relief projects
3. Activating the tax system to increase funds allocated for developmental projects
4. Implementing the ICT strategies

Annex



Annex

Assessment of Progress Achieved, Data Availability and Quality

Goal & Target	Ability to collect data	Availability of data	Data quality	Analytical skills	Ability to achieve the Goal\Target	Supportive environment
Goal 1: Eradicate extreme poverty and hunger						
Target 1.A: Halve, between 1990 and 2015, the proportion of people whose income is less than one dollar a day	Moderate	Available	Good	Good	Not expected	Weak
Target 1.B: Achieve full and productive employment and decent work for all, including women and young people	Strong	Available	Good	Good	Not expected	Weak
Target 1.C: Halve, between 1990 and 2015, the proportion of people who suffer from hunger	Moderate	Not available in detail	Good	Moderate	Not expected	Weak
Goal 2: Achieve universal primary education						
Target 2.A: Ensure that, by 2015, children everywhere, boys and girls alike, will be able to complete a full course of primary schooling	Strong	Available	Excellent	Excellent	Achieved	Good
Goal 3: Promote gender equality and empower women						
Target 3.A: Eliminate gender disparity in primary and secondary education, preferably by 2005, and in all levels of education no later than 2015	Strong	Available	Excellent	Excellent	Achieved numerically (There is no data about Education quality)	Good
Goal 4: Reduce child mortality						
Target 4.A: Reduce by two-thirds, between 1990 and 2015, the under-five mortality rate	Good	Available	Weak	Good	Possible with difficulty	Good
Goal 5: Improve maternal health						
Target 5.A: Reduce by three quarters, between 1990 and 2015, the maternal mortality ratio	Weak	Not available	Weak	Good	Not expected	Weak
Target 5.B: Achieve, by 2015, universal access to reproductive health	Excellent	Available	Good	Excellent	Not expected	Weak
Goal 6: Combat HIV/AIDS, malaria and other diseases						
Target 6.A: Have halted by 2015 and begun to reverse the spread of HIV/AIDS	Weak	Not available	Data not available	Weak	Not expected	Very weak
Target 6.B: Achieve, by 2010, universal access to treatment for HIV/AIDS for all those who need it	Weak	Not available	Data not available	Weak	Not expected	Very weak
Target 6.C: Have halted by 2015 and begun to reverse the incidence of malaria and other major diseases	Strong	Disease disappeared in Palestine	Not applicable	Strong	Achieved	Excellent

Goal 7: Ensure environmental sustainability

Target 7.A: Integrate the principles of sustainable development into country policies and programmes and reverse the loss of environmental resources	Good	Not available	Data not available	Weak	Not expected	Very weak
Target 7.B: Reduce biodiversity loss, achieving, by 2010, a significant reduction in the rate of loss	Weak	Not available	Data not available	Good	Not expected	Weak
Target 7.C: Halve, by 2015, the proportion of people without sustainable access to safe drinking water and basic sanitation	Excellent	Available	Good	Good	Achieved	Good
Target 7.D: By 2020, to have achieved a significant improvement in the lives of at least 100 million slum dwellers	Weak	Not available	Data not available	Good	Not expected	Weak

Goal 8: Develop a global partnership for development

Target 8a: Develop further an open, rule-based, predictable, non-discriminatory trading and financial system	Good	Not available	Data not available	Good	Not expected	Weak
Target 8b: Address the special needs of the least developed countries	Good	Not available	Data not available	Good	Not expected	Weak
Target 8c: Address the special needs of landlocked developing countries and small island developing States (through the Program of Action for the Sustainable Development of Small Island Developing States and the outcome of the twenty-second special session of the General Assembly)	Not applicable	Not applicable	Not applicable	Not applicable	Not applicable	Not applicable
Target 8d: Deal comprehensively with the debt problems of developing countries through national and international measures in order to make debt sustainable in the long term	Not applicable	Not applicable	Not applicable	Not applicable	Not applicable	Not applicable
Target 8.E: In cooperation with pharmaceutical companies, provide access to affordable essential drugs in developing countries	Good	Not available	Data not available	Good	Not expected	Good
Target 8.F: In cooperation with the private sector, make available the benefits of new technologies, especially information and communications	Excellent	Available	Good	Excellent	Possible	Good